اخترنا لك

٥

العدالة الاجتماعية

وحقوق الفرد

CORNELL UNIVERSITY LIBRARY
3 1924 051 579 138

CORNELL UNIVERSITY LIBRARIES
JOHN M. OLIN LIBRARY
ITHACA, N.Y.

اخترنا لك ...

٥

تصدر بإشراف

الصاغ أمين شاكر

العدالة الاجتماعية

وحقوق الفرد

اشترك فى إعداد هذا الكتاب :

- الدكتور توفيق مقار
- الأستاذ محمد عبد القادر حافظ

ملتزم الطبع والنشر

دار المعارف بمصر

DLIN
HM
216
M291

جمال عبد الناصر

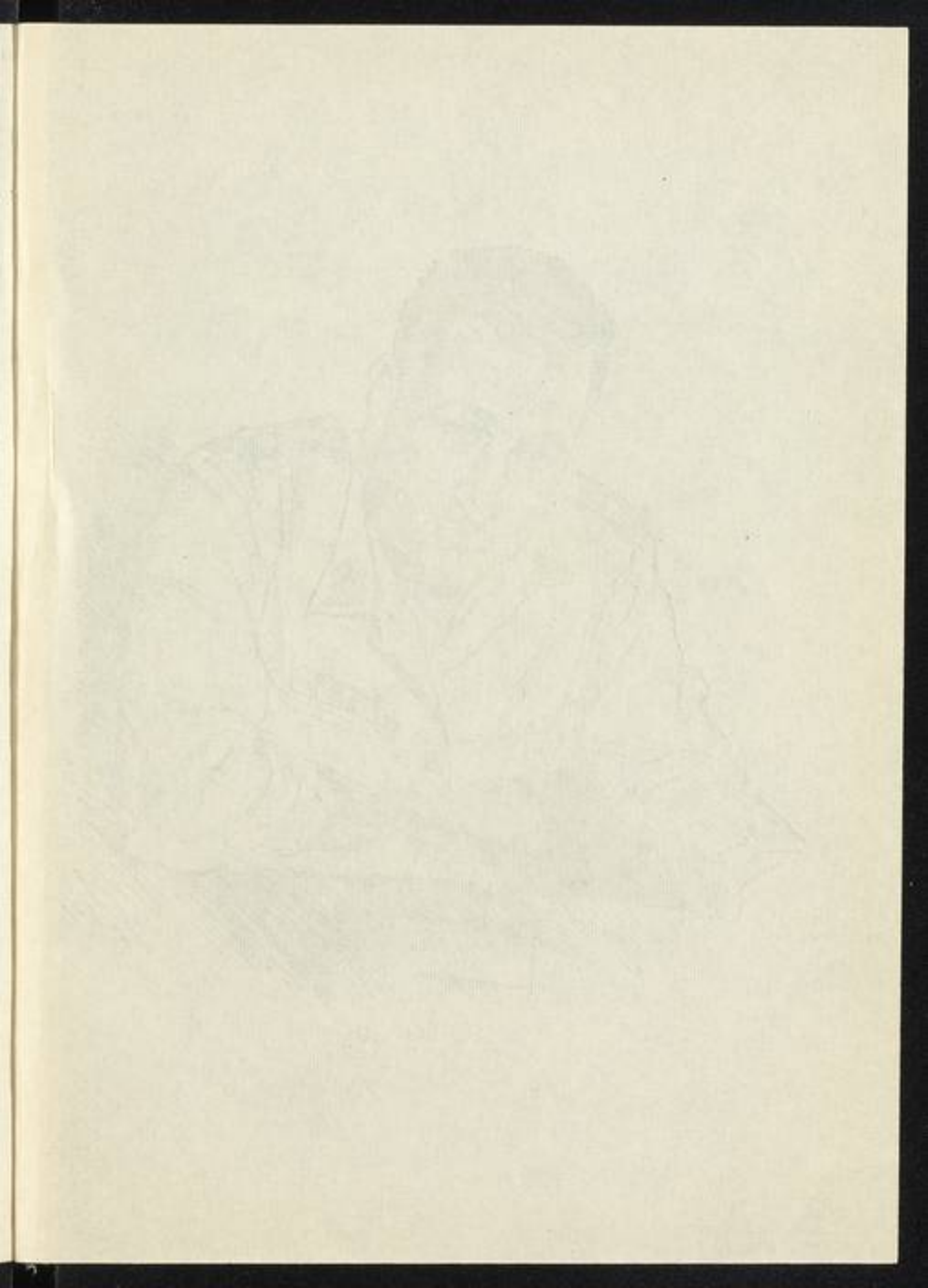

الحل الأول . . . هو الحل الأخير !

بقلم

جَمَال عَبْد النَاصِر

لم تزل مشكلة الإنسانية منذ أول يوم ، هى مشكلة الفرد والمجتمع : أين تلتقى أهداف كل منهما وأين تفترق ؛ ذلك لأن لكل فرد يعيش على ظهر الأرض هدفاً يسعى إليه ، سواء فى ذلك إنسان الغابة والإنسان المتحضّر . . .

أما إنسان الغابة فليس له هدف غير الغذاء والأمان والمأوى ، يلتمسها فى ثمرة تسقط عن غصنها ، وفى سهم يبريه من خشب الغابة ليدفع به عن نفسه ، وفى كهف يأوى إليه إذا جنّ الليل بعيداً عن كل ذى ظفر وناب . . .

ولا يكاد هدف الإنسان المتحضر يختلف كثيراً عن هدف إنسان الغابة ؛ فهو مثله لا يكاد يحس حاجة حقيقية إلى أكثر من الغذاء والأمان والمأوى ، وإن اختلف نوع المطلوب وجهد الطالب ، تبعاً لاختلاف البيئة واختلاف

الإحساس والشعور ؛ فإنسان الغابة بطبيعته إنسانٌ فرد، لا يحس إلا إحساس نفسه ، ولا يكاد يشعر بوجود أحد غيره ؛ فإحساسه بالحياة محصور فى ذاته ، لا يعنيه غيرها مما حواليه من خلق الله ؛ فهو صاحب الحق ولا حقّ عليه لأحد ؛ ومن ثمة كانت أنانيته وقسوته ، وهما صفتان تبعدان به عن حقيقة الإنسانيّة بعداً كبيراً . . .

أما إنسان المجتمع فإنه يعيش من بيئته بشعور آخر ؛ فهو فى الاعتبار الواقع فرد فى جماعة ، وجزء من كل ، وعضو فى شركة عامة تنتظم جميع مواطنيه ؛ حقّه فى ضوء الشمس وفى ثمر الأرض وفى ماء النهر كحق كل فرد من المواطنين ، على قدر حاجته أو على قدر جهده ؛ فكل محاولة يحاولها ذو قوة أو ذو حيلة ليستأثر أو ليستكثر على حساب غيره من مواطنيه فهو معتد يجب أن يُضرب على يده ليرتد إلى القناعة والرضا بما هو حقه دون فضل ولا زيادة . . .

كانت هذه أول قضية اشتجر فيها الخلاف بين إنسان وإنسان فى أول مجتمع بشرى ، وما تزال هى القضية التى يشتجر حولها الخلاف حتى اليوم فى كل جماعة وفى كل وطن : أقوياء ذوو حيلة ، يحاولون أن يستأثروا ، أو يستكثروا ، على حساب

غيرهم من المواطنين ؛ فيأبى عليهم غيرهم الاستئثار والاستكثار ، ليظلوا جميعاً متساوين فى الاستمتاع بما أفاء الله عليهم من نعمته . . .

على أن القضية لم تظلّ على هذه البساطة ؛ فإن الحضارة فى تقدمها المستمر لم تزل تنشئ كل يوم فى قلوب الناس وفى عقولهم أوهاماً ومطامع وشعوراً بالحاجة إلى فنون من الترف لم يكن لهم بها عهد ؛ ولعل لهم عذراً من ذلك ؛ فإن لكل ثمرة عطراً يُشوِّق إليها ؛ فمن الطبيعى أن يتسابق أفراد كل جماعة ليستمتعوا من ثمرات الحضارة بكل ما يتاح لهم ؛ ومن ثمة كان الأغنياء المترفون من ذوى القوة والحيلة وأصحاب المواريث ، والفقراء المحرومون من الزراع والصّناع وذوى المهنة . . .

أما الأغنياء فلم يقنعهم ما بلغوا من أسباب الترف والنعمة ، وزادهم الغنى شرهاً إلى المزيد ، فلم يبالوا أىَّ طريق سلكوا إلى غايتهم ؛ ومضوا على وجوههم فى سكرة الغنى ، صُمَّ الآذان عن صرخات المحرومين ، عمياناً عن كل ما حولهم من مظاهر البؤس والتعاسة ، غُلف القلوب عن الشعور بآلام البشرية ؛ فلم يلبثوا أن ارتدُّوا إلى مثل طبيعة إنسان الغابة فى أنانيته وقسوته وإيمانه بنفسه دون غيرها من خلق الله !

وأما الفقراء المحرومون من ذوى المهنة فلم يقنعوا ولم يستريحوا ولم يرضوا ، وزادهم الفقر عجزاً عن تحصيل أسباب النعمة ؛ فأورثهم ذلك سخطاً على الجماعة التى يعيشون فيها وراحوا يطالبون ملحفين بحقهم فى المساواة ، ثم لم تلبث وحدة الآلام أن حملتهم على التكتّل ، فاجتمعوا على رأى وخطة فى الكفاح ليظفروا بحقهم فى الحياة الكريمة الحرة . . .

ونشأت المشكلة وكثر اللجاج . . .

أما الأغنياء وذوو اليسار فيزعمون أن ما بأيديهم حقٌّ لهم ، حصّلوه بأسبابه ، فليس لأحد أن يسلبهم أياه أو ينقصهم منه خردلة . . .

ويقولون : قد بذلنا وبذل آباؤنا الجهد حتى اجتمع لنا من المال ما اجتمع ، فليبذل الآخرون من الجهد مثل ما بذلنا وبذل آباؤنا ، ليكون لهم مثل ما لنا ، أو فليذهبوا عنا . . .

وأما الفقراء وذوو الخلة فيقولون : إن خير الوطن لا يمكن أن يكون لفريق من المواطنين دون فريق ، ما دامت الأرض والسماء والماء والهواء شركة عامة بين الجماعة التى تعيش على أرض الوطن . . .

ويقولون : نحن نبذل من الجهد فوق ما يبذل الأغنياء

وذوو اليسار ؛ فبأى حق يكون لهم هذا الحظ من النعيم ويكون لنا الحرمان والفقر ؟

ويقول الواقفون بين هؤلاء وأولئك : صدق هؤلاء وأولئك ؛ ولكن العدل الإنسانى يأبى أن تعيش طائفة من أبناء الوطن فى نعمة وتعيش طائفة فى حرمان . . . .

ويقولون : ليس من مصلحة أصحاب الثروات أن يدعوا ذوى المهنة يموتون هُزالا وجوعاً ؛ لأن أصحاب الثروات أحوج إلى الأيدى العاملة منهم ، أكثر من حاجتهم إلى ما يكنزون من أموال !

ويسمع الأغنياء هذا فيقولون : قد سمعنا ووعينا ، فسنبذل لهم مختارين ما تطيب به نفوسنا من « الإحسان » ليعيشوا . . .

فيردُّ ذوو المهنة : ليس « إحساناً » ما نطلبه ولكنه « حق » ؛ لأنه ثمرة ما بذلنا من جهد ، وثمن ما نؤديه من عمل . . . .

ويسمع الوسطاء ما قال هؤلاء وما قال أولئك ، فيتساءلون فيما بينهم : أيهم أصاب وأيهم أخطأ ؟ أهو إحسان أم هو حق ؟

ثم يميل بعضهم إلى هذا الجانب ويميل بعضهم إلى ذاك ، وتتعدد الآراء ، وتتعارض المذاهب ، وتصطرع العقول والقلوب ،

186229

وتنشأ الجماعات المختلفة تدعو كلٌّ جماعة منها لمذهب ، ويشتغل الفلاسفة وأهل الفكر فى كل أمة ليخترعوا « نظاماً » يفضُّ المشكلة ويحل العقدة ؛ ثم نسمع عن الرأسمالية ، والاشتراكية ، والنازية ، والفاشية ، والشيوعية ، والفوضوية ، وعن نظم مادّية أخرى لا يكاد يبلغها الإحصاء وليس فى واحد منها حلٌّ صحيح لمشكلة الفرد والمجتمع ؛ لأن مشكلة الفرد والمجتمع مشكلة إنسانية قبل أن تكون مشكلة مادّية ، فلا سبيل إلى حلها إلا بتربية الشعور الإنسانى فى نفوس الجماهير ، وتوثيق أواصر الأخوّة الإنسانية بين البشر . . . .

ونقف نحن العرب والمسلمين فى هذا الجانب من العالم ، نشهد الصراع الذى يدور بين هذه المذاهب المادية المبتدعة ، ونرقب المعارك الناشبة بين بعض الشعوب وحكوماتها حول تلك المذاهب ؛ فنعجب أشد العجب من تلك المذاهب والذاهبين فى سبيلها من الحكومات ومن الشعوب على السواء ؛ لأن مشكلة الفرد والجماعة التى حيرت كل المفكرين والفلاسفة فى أوربا منذ قرنين أو منذ قرون ، قد وجدت الحل الصحيح فى بلادنا منذ ألف وثلاثمئة سنة ، منذ نزل القرآن على محمد بن عبد الله يدعو إلى الأخوّة الإنسانية ، ويفصّل مبادئ العدالة الاجتماعية

على أساس من التراحم والتكافل الأخوى والإيثار على النفس فى سبيل النفع العام للجماعة ، من غير طغيان على حرية الفرد ولا إذلال له ولا إنكار لذاتيَّته . . .

« إِنَّ اللهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ ، وَإِيتَاءِ ذِى الْقُرْبَى ، وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْىِ . . . »

ذلك هو النظام . . . .

فليكتف المفكرون والفلاسفة بما بذلوا من جهد ، ولا يبحثوا منذ اليوم عن حلول أخرى لمشكلة الفرد والمجتمع . . . .

إن عندنا الحل . . . .

الحل الأول . . . . الذى نزل به الوحى على نبينا منذ ألف وثلاثمئة سنة . . . هو الحل الأخير لمشكلة الإنسانية !

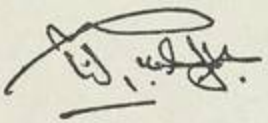

العدالة الاجتماعية
وحقوق الفرد

مشكلة الإنسانية الكبرى :

يتوقف مصير الإنسانية منذ فجر التاريخ على حل مشكلة كبرى ، هى السعادة .

وكانت المشكلة واحدة فى مختلف الأجيال ، ولدى جميع الشعوب ، فطالب البشر فلاسفتهم على مر الزمن بتفسير معقول لها ، كما طالبوا زعماءهم وأولى الرأى فيهم بحل موفق للمشكلة المشتركة .

ويشعر رجل اليوم بخطر يحدق به فى كل مراحل الحياة ويكاد يؤدى به إلى الفناء .

فهو يشعر بالقلق ، ويجد الطمأنينة عزيزة المنال ؛ وإذا ما عدمت الطمأنينة أصبحت السعادة شيئاً مستحيلا .

وكلما زاد القلق وعدم الطمأنينة زاد شعور الإنسان بالضيق والعذاب والألم ، وصاح مطالباً بالتفسير والحل ، تفسير معقول صادق يقدمه الفلاسفة ، وحل مرض يُعده الزعماء وأولو الأمر .

وقد جرب الإنسان فى بحثه الطويل عن السعادة طريقين :

الأول داخلى ، بوضع حد للصراع المضطرم فى نفسه بين القوتين المادية والمعنوية ، اللتين تتكون منهما وحدته كإنسان .

والثانى خارجى ، بوضع حد للنزاع الخارجى القائم بين نفسه كوحدة إنسانية وبين بقية الجنس البشرى بوجه عام .

وقداقتنع الإنسان أن مشكلة الإنسانية الكبرى تكمن فى هاتين المعركتين ، ولكنه لم يتمكن من تحديد الطريق الذى يسير فيه ليصل إلى السعادة ؛ ومن أسهل الأمور على الإنسان معرفة التفسير والحقيقة التى يطالب بها فلاسفته .

كيف يتمكن من وقف الصراع المضطرم فى نفسه ، حتى يصل إلى السعادة الكاملة التى ينشدها ؟

وبمعنى أخرى : من طرفى النزاع ، سيصل إلى السعادة التى يسعى إليها إذا خرج منتصراً من معركته النفسية . . .

المادة ، أو الروح . . .

الإنسان كوحدة ، أو الإنسانية كمجموعة . . .

هذا التحليل البسيط ، هو التفسير الذى يطالب به الإنسان منذ فجر التاريخ .

غير أن التفسير لا يعدو أن يكون أساساً يقوم عليه

الحل ، فمعرفة مكان الكنز ليست إلا بدء الأمل فى الحصول عليه . . .

ومجرد الشعور بالحصول على السعادة – بانتصار المادة أو الروح ، أو بانتصار الإنسان ، أو المجموعة الإنسانية – لا يزيد على أن يكون معرفة مكان الكنز . . .

هذا هو التفسير وتلك هى الحقيقة . . .

ولكن ما زال أمامنا أن نملك هذا الكنز ونضع عليه اليد ؛ فإذا عرفنا مثلا أننا سنحصل على السعادة بانتصار الروح على المادة ، فما زال أمامنا التماس الوسيلة للحصول على النصر وتعزيزه . . .

وإذا ما اعتمدت السعادة على انتصار المجموعة الإنسانية ، فما زال أمامنا تنظيم انتصارها وتأمينه فى وضعه النهائى ؛ وبذلك نجد الحل الذى نطالب به زعماءنا ، الحل الذى يمنحنا السعادة ! . . .

مشكلة البشر :

تكمن مشكلة البشر الكبرى فى الإنسان نفسه ، لا تتعداه ؛ وهى مشكلة أوجدها الصراع القائم بين المادة والروح ، ولم يتبع

الإنسان فى جميع مراحل حياته إلا اتجاهين : الاتجاه المادى ، أو الاتجاه المعنوى ؛ وتكرر تحوله من هذا الاتجاه إلى ذاك ، مثله فى ذلك مثل بندول الساعة . . .

من المادية إلى المعنوية ، أو من المعنوية المتطرفة ، إلى المادية المتطرفة . . . من التمرد على كل ما هو مادى ، إلى الضجر بكل ما هو معنوى ، وهكذا ؛ ومنذ معرفتنا بتاريخ البشر وجدنا الإنسان فى كل مراحله يقف موقفاً معيناً نحو المعركة التى تدور فى داخل نفسه . . . ليحكم بين المادة والروح . . . وقد وجدناه أيضاً على مر القرون — بعد أن تطورت وتقدمت النظريات التى تبحث فى نفس الموضوع — لا يقف قط موقف المتفرج بين الروح والمادة ، لأن الأمر يعنيه ويمس كيانه وله فيه مصالح . . .

فما هى مصلحة الإنسان فى هذه المعركة ؟

ليس من الصعب الإجابة على هذا السؤال ؛ فمصلحة الإنسان هنا هى حريته الشخصية ، فهو يحرر نفسه من المادة إذا انتصر للروح ، ويحرر نفسه من الروح إذا انتصر للمادة ، وما التحرر فى كلتا الحالتين إلا سبيله إلى السعادة التى يسعى إليها ، فهى هدفه الأسمى . . .

مشكلة المجتمع :

إذا نظرنا إلى مشكلة البشر الكبرى هذه ، وجدنا أنها تتعدى حدود البنيان الذاتى للإنسان ، فإذا أنعمنا النظر وجدنا أنها قد نشأت نتيجة لصراع قوتين متعارضتين خارجتين عنه ولا صلة لهما بما فى داخل الوحدات الأخرى التى تتكون منها البشرية مجتمعة ، أو بمعنى أخرى « المجتمع الإنسانى » .

وجد هذا الصراع منذ فجر التاريخ ، ولو أننا ألقينا نظرة عابرة على ما يحدث أمامنا فى المجتمع لوجدنا أن الصراع قائم لا شك فى وجوده . . .

يتألف المجتمع الإنسانى من اتحاد الوحدات البشرية حتى تصبح هيئة واحدة نطلق عليها هذا الاسم ؛ ولا يمكن أن يتم هذا الاتحاد إلا إذا تنازلت كل وحدة على حدة عن بعض حقوقها الذاتية وضحت ببض مصالحها حتى تكون جزءاً من المجتمع ، مثلها فى ذلك مثل التضحية برأس المال للحصول على ربح معين ؛ فهى إذا تنازلت وضحت ببعض مصالحها وحقوقها إنما تتنازل على أمل الحصول على ما يفوق ما قدمته فى الأصل من حقوق ومصالح .

وهنا نجد الصراع ظاهراً للعيان ، فالوحدة البشرية فى صراع دائم فى جميع مراحل حياتها مع المجتمع الإنسانى، تريد أن تنقص ما تساهم به فى سبيل الصالح العام، وزيادة ما تحصل عليه فى مقابل ذلك من مزايا ومصالح وحقوق !

وما هذا الصراع المحتدم إلا ما نسميه « تنازع البقاء » الذى يقوم على الأثرة والأنانية والضعف الذى يشعر به الجنس البشرى ؛ فنرى المجتمع يطالب وحداته البشرية بالتضحية بأوفر نصيب من سعادتها الشخصية فى سبيل الصالح العام ، ونجد الوحدة من ناحية أخرى تعمل على زيادة حصتها فى الصالح العام . . .

فالمشكلة قائمة فعلا من التعارض الذى يحدث بين المصلحة الشخصية للوحدة البشرية والمصلحة العامة للمجتمع الإنسانى .

ولو أننا راجعنا تاريخ البشرية لوجدنا الإنسان يميل حيناً نحو الانفرادية وحيناً آخر نحو حياة المجتمع ، مثله فى ذلك مثل بندول الساعة . . .

من الفردية إلى الجماعية ، أو من الجماعية المتطرفة إلى الفردية المتطرفة ، والعكس بالعكس ؛ غير أنه لا يقف هنا موقف المتفرج المحايد الذى لا يهمه الأمر فى قليل أو كثير ؛

لأن مصلحته الشخصية تتوقف على نتيجة هذا الصراع ، مصلحته فى تحرير نفسه . . .

فالإنسان عندما ينتصر للفردية ويؤيدها إنما يسعى إلى تحرير نفسه من جور الجماعية وطمعها ، الجماعية التى تطالبه دائماً بتضحية جديدة . . .

وهو عندما ينتصر للجماعية ويؤيدها إنما ينشد معونة المجتمع له فى الحصول على حريته . . . حرية ذاته !

فهو ينشد الحرية لنفسه فى كلتا الحالتين ، تلك الحرية التى ينظر إليها على أنها الطريق الموصل إلى هدفه الأعظم ، السعادة !

الحرية :

الحرية هى الهدف الذى يسعى إليه الإنسان للوصول إلى سعادته ، وهو فى ذلك يتحمل صراعاً داخلياً بين المادة والروح ، وصراعاً خارجياً بينه كوحدة وبين مجموعة الجنس البشرى الذى يعيش فى محيطه . . .

وعلى الرغم من أن هذا الصراع ، سواء كان داخلياً أو خارجياً ، إنما هو الطريق المباشر إلى الحرية ، فإنه فى الوقت

نفسه الطريق غير المباشر للسعادة ؛ فالإنسان فى سعيه وراء الحرية إنما ينشد هدفه الأسمى وهو السعادة .

والإنسان فى صراعه الداخلى إنما ينشد حريته الداخلية ، وفى صراعه الخارجى إنما يسعى إلى حريته الخارجية .

والحرية الداخلية أو الذاتية هى القدرة على الاختيار الإرادى ، والفصل بين مختلف المطالب والرغبات ؛ فهى تمنح الإنسان القدرة والسلطة على التحكم فى قواه الداخلية ؛ وكلما اشتدت قدرة الإنسان وزادت حريته الداخلية ، أصبح سيد نفسه ، له سلطة التحكم فى كل ما يأتيه من أفعال ، وأصبح سيد ذكائه وذاكرته وإرادته ؛ ويستغل الإنسان هذه السيادة فى التحكم على حواسه ، وعلى كيانه ، يفعل بنفسه ما يريده ويرغب فيه .

وكلما زادت حرية الإنسان الخارجية تمكن من إثبات وجوده فى المجتمع وسيادته على القوى الخارجية ، ولكننا يجب ألا ننسى أنه لا بد من وجود الحرية الداخلية للحصول على الحرية الخارجية ، لأن الإنسان الذى لا يسيطر سيطرة تامة على نفسه لن يتمكن من السيطرة على تصرفاته الخارجية . . .

ولو أننا نظرنا إلى الماديين والمعنويين ، أو الفرديين والجماعيين — سواء أكانوا من الفلاسفة الذين يحاولون العثور

على التفسير ، أو الزعماء الذين يحاولون الوصول إلى حل للمشكلة — لوجدنا أن كلا منهم يحاول بطريقته الخاصة توفير الحرية للإنسان ؛ وفى سعينا إلى توفير السعادة للجنس البشرى يجب أن تتأكد أولا من الطريق الذى نسير فيه ، وكيف نصل إلى السعادة إذا ما اتبعناه ؛ فإذا عرفنا الإجابة على هذا السؤال ، تأكدنا من صحة النظرية التى سنقدمها كحل للمشكلة ، ومدى نجاحها إذا ما وضعناها موضع التجربة ؛ وقبل أن نحكم على النظرية أولها ، يجب علينا أن نسائل أنفسنا :

هل تحقق هذه النظرية الحرية المطلوبة داخلياً وخارجياً ؟ وهل تتحقق بها الشروط الواجبة لتوفير أكبر قسط من الحرية للجنس البشرى ؟

فإذا ما كان الجواب بالإيجاب ، فالنظرية هى الحل الموفق الذى نبحث عنه لمشكلة السعادة الكاملة للإنسانية .

الحلول الممكنة :

وليس هناك إلا حل نهائى واحد لكل صراع يقوم بين قوتين طبيعيتين ، هو انتصار إحدى القوتين على الأخرى ؛ والحل النهائى فى مشكلة الإنسان هو انتصار المادة ، وتسمى

بالماديات ؛ أو انتصار الروح ، وتسمى بالمعنويات ؛ أما فى مشكلة المجتمع فهو انتصار الوحدة البشرية ، وهو ما يطلق عليه الفردية ؛ أو انتصار المجتمع الإنسانى ، ويطلق عليه الجماعية .

وقبل أن نسير فى جدالنا حتى نتمكن من الوصول إلى المبدأ الذى نشرحه ، يجب أن نذكر أن المعنويات هى « نظام فلسفى يعارض المادة ويضع الروح فوق كل اعتبار » ، أما الماديات فهى « نظام فلسفى ينكر المعنويات ولا يقبل إلا الماديات » ؛ وبعد أن عرفنا هذه الاحتمالات الأربعة ، نبدأ بعد ذلك فى تحليلها تحليلا نظرياً مبسطاً ، لنرى مدى قدرتها على تحرير الإنسان داخلياً حتى تجعله سيد نفسه ، وخارجياً حتى تجعله إنساناً حراً يشعر بكيانه وسط المجتمع . . .

المعنويات :

تنادى المعنويات بأنه ليس على الأرض ما هو أفضل من الروح إلا الله تعالى ، الحى الأبدى الذى لا يموت . ولا يختلف اثنان فى تقدير قيمة ذلك الشعور العجيب الذى يوجده الإيمان بالمعنويات ، فكيف يحجم الإنسان بعد ذلك عن قبوله حلا

نهائياً شاملا لمشكلته الأبدية ؟ إن السبب الوحيد هو أنه لا يخضع كلياً للروح ، بل تتدخل المادة مسيطرة بسبب صلتها الوثيقة بالروح .

فالإنسان إذا أفرط فى المعنوية وأهمل بناء جسمه المادى تأثرت المادة بهذا الإفراط ؛ وكلما شعرت المادة بالضرر تراجع الإنسان عن تطرفه المعنوى ، فالإفراط والمغالاة فى المعنوية هو الذى يضطرنا إلى الحد منها والاعتدال فيها ؛ ولنضرب لذلك مثلا الإنسان الذى يستغرق فى انعكاساته المعنوية العليا ، فينسى تغذية جسمه بالأكل ؛ فإن الأمر سينتهى به فى النهاية إلى أن يعجز حتى عن التفكير ، وهذا العجز هو إحدى النتائج الخطيرة التى تؤثر فى حياة الإنسان . . .

ومن أعراض التطرف المعنوى الشعور بالملل والتمرد على كل ما هو معنوى ، فالإنسان ينشأ وهو يسأم من السمو والتعالى ، تلك هى سنة الله فى خلقه ، لأنه عزوجل فى نهاية الطريق الذى يقطعه الإنسان فى حياته ، رمزاً للمكافأة التى سيحصل عليها فى نظير سعيه إلى الاهتداء إليه سبحانه وتعالى واتباع أحكامه وتعاليمه ؛ ولكن الإنسان كلما استغرق فى المعنويات وتطرف فيها سعياً وراء التقرب من خالقه ، شعر برد فعل مادى يولد

فى نفسه السأم والملل ، وهكذا نجد الإنسان كلما بالغ وتطرف فى المعنوية دب التمرد إلى نفسه وعاد ينظر إلى المادية . . .

ولا يمكن أن يكون ذلك هو الهدف الذى يسعى إليه طالب الحرية ، أو الحل الموفق لمشكلته .

الماديات :

يسير الإنسان فى طريقه الروحانى ، فيكتشف عند ما يتلمس أطراف الفردوس أن الله عز وجل هو موئله ومصيره ؛ والروح لا تنشد إلا الوصول إلى موئلها ، ولكنها تجد المادة تسد عليها سبيلها وتعترض طريقها ؛ وعند ما تصطدم الروح بالمادة يحدث الصراع ، وما من صراع بغير ألم ؛ وعند ما يشعر الإنسان بالألم يلجأ إلى طريق آخر ليوصله إلى التحرر غير طريق الألم ؛ وهو فى محاولته التخلص من الألم يلجأ إلى التحرر من الروح التى أوجدته ، فيجد نفسه فى النهاية وقد لجأ إلى الماديات ؛ كما أن الإنسان ينظر إلى الله عز وجل على أنه منتقم جبار حسيب ، يرصد أخطاءه ويحصيها عليه ليحاسبه عليها فى النهاية ، فيسلك سبيله إلى التحرر من الخالق ، وهو فى محاولته التحرر من قيود الله سبحانه وتعالى ، ينكر وجود

الروح ؛ وإنكاره وجود الروح إنكار لوجود الله عز وجل . . .

وبعد أن ينكر الإنسان وجود الروح يجد نفسه آخر الأمر قد أنشأ بناء مادياً لا أكثر ، وهذا هو التطرف المادى ؛ وبمضى الوقت يحس أن الماديات لم تصل به إلى ما ينشده من حرية ، بل زادت القيود التى تحيط به ، كما يكتشف أن الروح بسيطة يصعب تدميرها أو تحويلها ، بعكس المادة التى يسهل تحويلها وتدميرها ، لأنها مركبة ، ثم هو يحس أن المادة التى يتكون منها كيانه كإنسان بشرى ، تتحول بعد وفاته إلى مادة أخرى معدنية أو نباتية إلخ . . . أما روحه فلا يعرف لها شكلا آخر إلا شكلها المعنوى كروح !

هذا التحول المستمر لكل ما هو مادى ، هو القيود الأبدية التى فرضتها المادة على الإنسان ؛ والمادة تخضع لقانون ثابت ، وتتحكم فيها عمليات حسابية ، وكلما أمعن الإنسان فى تحليلها وجد نفسه محصوراً بآفاق مغلقة لا يمكنه اجتيازها جرياً وراء أمله فى التحرر ؛ وهنا يشعر بما ارتكبه من خطأ ، ويرى أن المادة لم تصل به إلى ما ينشده من تحرر ، لأنها هى نفسها تخضع لقوانين وقواعد حسابية تتحكم فيها بلا رحمة ؛ فيتحول الإنسان — بعد اكتشافه لقوانين المادة — إلى محاولة تجربة

جديدة ، هى الابتكار والتقدم المادى .

بنى الإنسان ناطحات السحاب وعاش فيها دون أن يرتفع ببصره إلى أعلى ، إلى جو الفردوس الصافى ، لأنه فقد الثقة بالروحانيات وهبط ببصره إلى أسفل ؛ فماذا وجد ؟ وجد نفسه بائساً تعساً لم يرتفع عن مرتبة الحشرات والهوام !

وبنى الإنسان الطائرات الضخمة وأهلك بها نفسه وبنى جنسه ، فوجد أن حريته تزداد ضيقاً ، وعلم أخيراً أن الابتكار والتقدم المادى ليسا هما التحرر الذى يبحث عنه ، فإنه كلما أمعن فى المادية شعر بصغر شأنه وضآلة قيمته واشمئزازه من نفسه ؛ لأنه فى تطرفه المادى ينكر المعنويات ويفقد الجمع بين الروحانية والمادية .

وهكذا يجد الإنسان نفسه فى النهاية قد عاد من حيث بدأ ، وبقيت مشكلته الكبرى بارزة مجسمة أمام عينيه ، لم يُفده فى حلها تطرفه المادى ولا المعنوى !

الفردية :

قلنا فيما سبق إن هناك صراعاً بين الوحدة البشرية والمجتمع

الإنسانى ؛ وسنتكلم هنا عن الدور الذى يلعبه مبدأ الفردية في هذا الصراع .

تهدف الفردية إلى نصرة الوحدة البشرية على المجموعة الإنسانية ، أى نصرة الفرد على المجتمع ؛ وتنادى بأن الفرد لا يضم بين جوانحه ما يمت بصلة إلى المجتمع الذى يعيش فيه ؛ وهى فى هذا تهدف إلى حل مشكلة الإنسان وتحريره ؛ وقد وصف أتباع الفـردية فى القرن الماضى هذا المبدأ بأنه التحرر الكامل للإنسان ؛ ولكننا إذا أنعمنا فيها النظر وجدناها لأول وهلة أولى مبادئ التحرر الإنسانى ؛ فهى تقول بأن الفرد أهم من المجتمع ، وتعطيه الحرية المطلقة فى التعبير عن رأيه كما يريد فى كل مراحل حياته ؛ ونحن لا نطالب ولا نأمل حرية أوسع من هذه الحرية ؛ ولكن ماذا يحدث بعد ذلك ؟

بعد أن يتوفر التحرر للوحدة البشرية ، تتباعد عنها المجموعة الإنسانية وتتركها وشأنها ، كما تتباعد هى عن المجموعة الإنسانية ، لكيلا يكون لقوة أخرى سيطرة تحد من حريتها التى ظفرت بها ؛ وما إن تشعر الوحدة البشرية بكامل حريتها حتى تعمل بكل ما لديها من قوة وطاقة لإثبات وجودها والدفاع عن كيانها ومصالحها ؛ وهنا ينشأ التطاحن بين الوحدات ، ويظهر مبدأ

تنازع البقاء ؛ وفى النهاية تطغى الوحدات النشيطة التى تمتاز بقوتها ، على غيرها من الوحدات الضعيفة ، وتصبح قوة مسيطرة تستعبد الوحدات الأخرى الخاملة . . .

وهكذا نجد الحرية التى اعتقدنا أننا قد ظفرنا بها ، انقلبت فى النهاية فأصبحت استعباداً ؛ هذا هو التحليل النظرى لمبدأ الفردية ، وهو المبدأ الذى خلق الإقطاع والرأسمالية . . .

الجماعية :

حين يجد الفرد أن الفردية قد خذلته وأدت إلى تقييده بأغلال الاستعباد ، استعباد الإقطاع والرأسمالية ، يتحول بنظره نحو الجماعية التى تعمل على نصرة المجتمع الإنسانى فى صراعه مع الوحدات البشرية ؛ وينعم الإنسان فكره ثم يقول : كنت أنشد الحرية وأعتقد أن المجتمع هو العقبة الكأداء فى سبيل وصولى إليها ، فطالبته بعدم التدخل فى شئونى وإقحام نفسه فى حياتى ، فتركنى وشأنى ، وحيداً منفرداً ، وسرت فى طريقى فوجدتنى أقع فى أيد لا ترحم ، أيدى إناس يطأوننى بأقدامهم ، ويقيدوننى بأغلالهم ، باسم الحرية ، وعلىّ الآن أن أغير طريقى وألجأ للمجتمع لحماية حريتى ؛ فإن واجب الدولة التى تمثل المجتمع

هو الإشراف على تأمين حرية كل فرد فيه . . .

بهذا التحليل وبتلك الحجج اقتنع الإنسان بأنه لن يفوز بحريته إلا تحت حماية المجموعة الإنسانية ، فلجأ إلى الجماعية ...

وعندما يأخذ المجتمع على عاتقه تنظيم الحرية الفردية ، فإنه يبدأ أول ما يبدأ بوضع أسس السلطة المطلقة التى تقول : لا يوجد فى الحياة ما هو أسمى وأرفع من الجماعة ؛ فيتساءل الفرد بقلب واجف : ولا حتى الروح ؟ فيأتيه الجواب بالنفى ؛ وتبرر الجماعة قولها ، بأن الروح تكمن فى الجماعة ، وتكمن فى الدولة التى تعبر عن المثل الأعلى للمجتمع . . .

وبعد أن تشعر الجماعة بسيطرتها وقوتها فى تقرير مصير الفرد وتحديد حريته ، يملأها الغرور والكبرياء فتنقلب إلى قوة مستعبده تضغط على حرية الفرد فى سبيل الصالح العام الذى يحصل عليه الجميع للجميع ، وتتحول شيئاً فشيئاً حتى تصل إلى تضحية الفرد من أجل الدولة أو العنصر ؛ وهذا هو ما تنادى به الجماعية فى الحقيقة .

وأخيراً يجد الإنسان نفسه لم يزل بعيداً كل البعد عن العثور على هدفه فى حل مشكلته الكبرى ، سواء اتبع مبدأ الفردية أو مبدأ الجماعية .

تجارب تاريخية للحلول المتطرفة

حللنا فيما سبق الحلول المتطرفة التى لجأ إليها الإنسان لحل مشكلة الإنسانية الكبرى ، ووجدنا فى تحليلنا النظرى البسيط أن المرء لم يتمكن من بلوغ سعادته بإحدى المحاولات الأربع : المادية — المعنوية — الفردية — الجماعية .

وسنحاول الآن إلقاء نظرة على تاريخ البشرية ، والتجارب التى مرت عليها عند محاولتها حل مشكلة الإنسانية والنتائج التى ترتبت على تلك التجارب ؛ وفى سبيلنا إلى ذلك نبدأ فنقول إن البشرية عندما حاولت حل مشكلة الفرد لم تهمل مشكلة المجتمع ، بل جمعت دائماً بين الاثنتين ، وعلى الرغم من تغير الأحوال وتقلب الظروف فإن البشرية تحولت من معنوية متطرفة ، إلى مادية متطرفة ، أو العكس ؛ وفى أحيان أخرى ، من الجماعية المطلقة ، إلى الفردية المطلقة ، وهكذا ؛ فقد سادت المعنوية فى العصور الوسطى ، وانتشرت المادية فى القرن التاسع عشر ، وأصبحت الجماعية طابع القرن العشرين فى بعض الدول . . .

الرعاية الصحية للطبقات الفقيرة

العدالة الاجتماعية فى التاريخ

كانت العدالة الاجتماعية هى الهدف الذى ينشده الفلاسفة وأساطين الفكر منذ عهد الإغريق إلى يومنا هذا ؛ كما أنه لم يزل هو الهدف الذى ترمى إليه جميع التشريعات والدساتير الحديثة لاستقرار السلام فى الجماعات ؛ كما كانت ماهية هذا المبدأ وأسسه وحدوده موضع جدال بين جهابذة الفكر من الاجتماعيين فى كل العصور . وقد كان هؤلاء المفكرون يسطرون آراءهم عن الحالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فى العصر الذى يعيشون فيه ، أملا فى تقويم المعوج فيها وإزالة الفساد منها ؛ ولما كان تيار حياة الأمم والجماعات متغيراً وغير ثابت ولم تزل تتخلله الحوادث التى تغير النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، فإن صفحات التاريخ تكشف لنا عن كثير من آراء المفكرين وأحوال الشعوب فى مختلف العصور .

وإذا كان التاريخ لم يسجل كل شىء من آراء مفكرى الشعوب عن العدالة الاجتماعية حتى العصور الأولى من التاريخ ،

فلأن الشعوب كانت تتكون من طبقات متعددة يتميز بعضها على بعض فى السلطة والنفوذ والثراء ؛ وكانت الطبقات الدنيا من الشعب عبيداً يعملون فى خدمة الطبقات الأخرى ، وكانت الثقافة والتعليم وقفاً على الطبقات الأرستقراطية التى كانت تتمتع بالنفوذ والسلطان ، وكان الملوك والأمراء يفرضون سلطتهم الاستبدادية على الشعوب ، فأمرهم هو النافذ ، وهم ميزان العدل ؛ فلم يكن يجرؤ أحد من المفكرين على أن يتناول هذه النظم بالنقد .

فى عهد الفراعنة :

ويحدثنا التاريخ أن فراعنة مصر كانوا يجمعون فى أيديهم كل السلطات وأنهم كانوا يعتبرون آلهة على الأرض ، وأمرهم هو النافذ لا معقب عليه ؛ وكان الفرعون يعتمد فى سلطاته على طبقة الأشراف وأصحاب الإقطاعيات وطبقة الكهنة والجند ، وكان لهم من الامتيازات الاجتماعية ما يرتفع بهم فوق مستوى الغالبية العظمى من الشعب ، التى كانت تتكون من الفلاحين والعمال والطبقة المتوسطة ؛ وعلى الرغم من أن هذه الطبقات العاملة كانت سواءً فى استثمار الأرض أو فى الصناعات والتجارة ،

وهى التى تدر الثروة للبلاد وتدفع الضرائب — على الرغم من كل هذا فقد كانت محرومة من الارتقاء إلى الوظائف العامة ، كما كانت محرومة من ارتشاف مناهل العلم فى المدارس والمعاهد التى كان يحظى بها أبناء أصحاب الإقطاعيات والطبقة الأرستقراطية دون غيرهم .

ثورة الشعب :

وكان من أثر الظلم الاجتماعى الذى استمرت ترزح تحته غالبية الشعب فى مصر مئات من السنين ، أن ثار الشعب على الطبقة الأرستقراطية وعلى فرعون فى أواخر الأسرة الحادية عشرة ، مما دفع فراعنة الأسرة الثانية عشرة إلى أن يعملوا على نشر المساواة والعدل وإزالة ما بين الطبقات من فوارق ؛ ففتحت أبواب الوظائف العامة على مصاريعها أمام الكفاءات ، كما تساوى الجميع أمام القانون ؛ وتحتم على أبناء الطبقات الأرستقراطية والنبلاء وأصحاب الإقطاعيات أن يعملوا فى جميع مرافق الحياة ، وفرضت عليهم الضرائب كغيرهم من أصحاب المزارع الصغيرة .

ولكن ميزان العدل الاجتماعى الذى أوجده فراعنة الأسرة

الثانية عشرة لم يدم طويلا ، فقد ترنح من أثر الثورات الداخلية التى كان يقوم بها الأمراء، ومن أثر هجوم الأعداء من الشرق؛ فاضطربت حالة البلاد وعادت الأمور إلى ما كانت عليه من قبل .

عند الإغريق :

وقدمت أثينا للعالم فى عصر « بركليس » مثلا للديموقراطية التى تستند إلى بعض دعامات العدالة الاجتماعية ؛ فقد تساوى الجميع فى الحقوق والواجبات ، لا فرق بين فقير وغنى ؛ وفتحت المدارس للراغبين فيها ، وأصبحت الوظائف العامة وحق تولى منصب القضاء فى متناول ذوى الكفاءات ، وكانت لإرادة الشعب — التى تتمثل فى الجمعية العامة — لها الفصل والكلمة العليا فى كل ما يخص المدينة ؛ وكان لكل فرد بالغ أن يحضر هذه الجمعية ويأخذ بنصيبه فى النقاش . ولقد قال بركليس فى هذا الصدد : « يتمتع المواطنون من الناحية القانونية بالمساواة فيما يتعلق بالخصومات الفردية » .

ولذلك أصبح الوصول إلى المناصب من جميع درجاتها ممكناً للجميع ، وأساس التمييز هو الكفاءة ليس غير ، ولقد سار

الشعب الأثينى فى طريق العدالة الاجتماعية إلى حد بعيد ، وظفر بإصلاحات اقتصادية عادت عليه بالخير ، هذا إلى أنهم قرروا معاشاً لذوى العاهات من المحاربين والعجزة والمسنين .

وعلى الرغم من تحقيق أثينا للعدالة الاجتماعية فى بلادها ، كان يشوب هذه العدالة نقص اتصفت به كل الجماعات فى العصور الأولى من التاريخ ، ألا وهو تمسكها بنظام الرقيق ؛ فقد ظل الأرقاء بعيدين عن الحياة الأثينية ولم تشملهم العدالة ، وكان سادتهم يتصرفون بلا قانون فى حياتهم المعيشية والاجتماعية ، ولكن الروح الديموقراطية التى تشبع بها الأثينيون أبت إلا أن يعاملوا الرقيق بشىء من الرفق والعدل ؛ فقد فتحت أمام الأرقاء إمكانيات الوصول إلى بعض الوظائف العامة ومزاولة المهن الحرة ، على شريطة موافقة سادتهم ، وأن يدفعوا لهم جزءاً من ربحهم فى التجارة أو فى الصناعة .

ولكن الحكم الديموقراطى فى أثينا لم يدم طويلا ، إذ أخذت الولايات والمدن الإغريقية فى إحلال النظام الملكى محل النظام الجمهورى ، فاختل ميزان العدالة الاجتماعية فى أثينا ، وأخذت طبقات الأرستقراطية تظهر من جديد بما يتبعها من نظم اجتماعية بعيدة عن العدالة ، وأخذت تتفتح من جديد الهوات بين الشعب والطبقة الأرستقراطية .

عند الرومان :

وكانت الهوة سحيقة فى روما بين الشعب والطبقة الأرستقراطية ؛ إذ كان محرماً على أفراد الشعب أن يتزوجوا من طبقة الأشراف ، كما كان محرماً عليهم الوصول إلى المناصب التى كانت وقفاً على أفراد الطبقة الأرستقراطية ؛ كما كانت روما تعج بالعبيد الذين كانوا يعاملون معاملة السائمة ؛ وكان للسيد الحق فى قتل عبده دون أن يقدم عن ذلك حساباً . وكان لرب الأسرة السلطة المطلقة على أفراد أسرته ، يتصرف فيهم كما يتراءى له ؛ ثم أخذت هذه السلطة المطلقة تقل تدريجياً ، كما أخذ مركز الزوجة فى العائلة يزداد شيئاً فشيئاً حتى أصبحت مساوية للزوج فى سلطتها على أولادها . . .

وقد بلغ ظلم الأشراف والطبقة الأرستقراطية للشعب مبلغاً كبيراً دفعه إلى الثورة ضد الملكية المستبدة التى كانت تناصر طبقة الأشراف على الشعب ؛ وقد تمكن الشعب بعد إعلان الجمهورية من الحصول على كثير من الحقوق التى كان محروماً منها ؛ إذ أصبح الجميع — خلا العبيد — سواء

أمام القانون ، وأبيح الزواج من طبقة الأشراف ، وتولى المناصب الحكومية الكبيرة .

ولكن ضعف الطبقة الوسطى عقب حرب قرطاجنة ، ساعد على ظهور طبقة أرستقراطية جديدة قوية أخذت تستبد بالشعب وتنكل به ، فسلبته حقوقه التى ظفر بها ، مما دفعه إلى القيام فى وجه الطبقة الأرستقراطية ، وكانت النتيجة قيام النظام الإمبراطورى . . .

وقد عمل الأباطرة على إزالة كل معالم الديموقراطية والمساواة بين أفراد الشعب ، وإعادة القوانين التى كانت تفرق بين الأشراف وغير الأشراف ؛ وبذلك أخذ الشعب يرزح من جديد تحت ألوان الظلم والاستبداد تحت حكم الإمبراطور .

وفى هذا الخضمّ من الظلم والاستبداد ، جاهر كثير من رجال الفكر بنظرية « القانون الطبيعى » الذى يعتبر جميع الرجال متساويين لأنهم يولدون أحراراً ، وطالبوا بأن يسود هذا القانون الطبيعىُّ القانون الوضعىَّ الذى ينكر المساواة بين الرجال ويعتبر العبيد « أشياء » يتصرف فيهم سيدهم كما يشاء . وأعلن « فلورنتينوس » أن نظام الرق مضاد للطبيعة ، فالرجال يولدون متساوين ، وأن الطبيعة مشتركة بين الأحرار والعبيد .

وقد كان من نتائج هذه الثورة الفكرية التى أثارها هؤلاء الفلاسفة والكتاب أن أخذ العبيد يشغلون مراكز فى الهيئة الاجتماعية وأمام القانون ، وصدرت قوانين تحظر على السيد قتل عبده دون سبب معقول ، كما تحظر تعريضه للوحوش دون إذن من القاضى ، أو عقابه عقاباً مسرفاً فى القسوة ؛ وأصبح للعبد الحق فى مقاضاة سيده ، وأن يتولى هو الدفاع عن نفسه ، وأن يمتلك عقاراً ، شأنه فى ذلك شأن أفراد الطبقة الوسطى .

وعلى الرغم من التحسن الظاهر الذى أدخل على مركز الرقيق فى الهيئة الاجتماعية وأمام القانون ، وعلى الرغم من أن الأباطرة أعلنوا أن نظام الرق مضاد للطبيعة ، فقد بقى مبدأ من مبادئ النظام الاجتماعى فى روما ، كما بقى فى أثينا . . .

ومن هذا يتبين أن ميزان العدالة الاجتماعية فى العصور القديمة ظل فاسداً أزماناً طويلة ، وظلت العلاقة بين أفراد المجتمع الواحد وبين بعضهم وبعض قائمة على أساس فاسد ، لأنه يعترف للقوى بالسيادة على الضعيف ؛ كما بقيت علاقة الحاكم بالمحكوم قائمة على أساس استبداد الحاكم برعيته ، ينفذ فيها مشيئته ويحقق أطماعه على حساب الشعب الذى يكد ويكدح

ويدفع الضرائب التى تدخل جيوب هؤلاء الحكام ، ولا يجد الشعب مع ذلك قوانين تحميه من ظلمهم واستبدادهم به .

فى القرون الوسطى :

اعتنقت الإمبراطورية الرومانية المسيحية واتخذتها ديناً لها ؛ ومع ذلك فقد كانت أبعد ما تكون عن العدالة الاجتماعية التى تفرض الحرية والمساواة ، فاحتفظت بنظام الطبقات ، وأصرت على استعباد الشعب ؛ ولم يكن اعتناق الإمبراطورية للمسيحية دافعاً لها على القضاء على الرق وسيطرة الأغنياء ؛ ذلك لأن المسيحية لم تلغ الرق ، فقد جاء فى الرسالة الأولى الموجهة إلى أهل تيتوس : « يجب على الأرقاء أن يخضعوا لسادتهم فى كل شىء » .

ويمكن أن يؤول ابتعاد الرسالة المسيحية عن مقاومة الرق بأن هذا النظام كان يسود كل الجماعات فى ذلك الوقت ، وفى الإمبراطورية الرومانية بصفة خاصة .

لقد تجاهلت القرون الوسطى الحرية والمساواة وفكرة الحق السياسى للشعوب ؛ إذ كانت تؤيد نظام التبعية ، وترى أن السيد أعلى شأناً من العبد ، فأبقت للسادة حقوقاً لا يتمتع بها العبيد ؛ فللعبد الحق فى أن تكون له زوجة وأولاد ولكن للسيد

مع ذلك الحق فى بيعه إلى سيد آخر ؛ ولم يكن للتابع الحق فى أن يقاضى رجلا حراً .

وقد بقى كذلك نظام الطبقات ، وظل الناس منقسمين إلى ثلاث طبقات : الأشراف ، وهم أصحاب الإقطاع ؛ ورجال الدين ؛ والشعب . وفى داخل كل طبقة كانت تتميز عدة درجات .

هذا ولم يكن لحرية الرأى ولا للتسامح الدينى مكانة فى المجتمع مما جعل الفرد عبداً ، وساق الجماعات كالقطعان من الماشية وراء الرعاة ؛ ألم يصفق النبلاء ورجال الدين وأفراد الشعوب للحروب الصليبية التى شنها هؤلاء على المسلمين ؟ أو لم تقم محاكم التفتيش لمحاربة ما تسميه بالمروق عن الدين ؟

وفى وسط هذا المحيط الواسع من الاضطهاد وكبت الحريات ، نادى كثير من أعلام الرأى بالحرية فى الرأى والدين ، أمثال « برانجيه » و « إتيان » و « كليمان » ؛ وقد ازدادت تلك الحركة التحريرية فى كثير من البلدان ، فهى حركات تمرد طبيعية ضد الاستبداد وعدم المساواة ؛ ولكن سطوة القرون الوسطى كانت قوية ، ومؤيدوها أشداء ذوو نفوذ وسلطان ؛ فقتل وذبح الكثير من رسل الحرية ، كما بقى أصحاب الإقطاع

والنبلاء والأشراف يسيطرون على المجتمع فى هذا العصر ، وبقى نظام الرق سائداً وإن أصابه شىء من التحرر ، إذ أن الرقيق ظلوا « سوقه » لا قيمة لهم فى الحياة الاجتماعية .

وعلى الرغم من حركة الإصلاح الدينى التى قام بها لوثر ، فإن الجمود وعدم التسامح الدينى ظل مسيطراً على العقول والعادات ؛ فقد أحرقت جان دارك لاتهامها بالمروق من الدين ، وظلت القرون الوسطى بعيدة عن التأثر بما ينادى به المصلحون من وجوب إطلاق الحريات السياسية ، والمساواة فى الحقوق ، وإطلاق حرية الضمير والتعبير من أغلالها .

فى عصر النهضة :

وكان فى قيام عصر النهضة القضاء المبرم على ما اتصفت به العصور الوسطى من استبداد فى المجال السياسى والاجتماعى ؛ إذ شهد القرن السادس عشر حركة الإصلاح البروتستانتية التى دعت الناس إلى قراءة الكتاب المقدس وتفسيره فى حرية ؛ وعبثاً حاولت الكاثوليكية القضاء على هذه الحركة ، مما أدى إلى نشوب الحرب الدينية التى انتهت إلى انتصار مبدأ « حرية الضمير » .

ولقد عبر مونتين عن هذه الروح فقال : « إنه لمن المغالاة فى تقدير قيمة آرائنا الخاصة أن نحرق بسببها فرداً من الأفراد » .

وفى سنة ١٥٩٨ أعلن هنرى الرابع مرسوم نانت الذى حرر الفرد من اعتناق ديانة الأمير ، وأصبحت حقوق الضمير فوق حقوق الكنيسة وحقوق الدولة . . .

وتبع ذلك عصر الكشف ، وعصر قراءة كتب الإغريق ، فتحرر التفكير البشرى من عقاله ؛ وكان هذا مصدراً لحركة ثوران لم ير التاريخ مثلها ؛ ففى المعسكر البروتستانتى أخذ النظام الجمهورى يراود العقول ، وأخذت الجمعية العمومية فى فرنسا تطالب بأن تكون القرارات التى تتخذها طبقات الشعب الثلاث إلزامية ولها قوة القانون ، وأخذت الهوة بين الطبقات الأرستقراطية وبين الشعب الذى أخذ يتمرد ، تزداد اتساعاً ، وأخذ النضال بين الملكية والبرلمانات يزداد شدة ؛ فالملك يرى أنه يستمد سلطته من الله وليس عليه أن يقدم حساباً لأحد من الخلق ، فإرادته فى كل أمر هى القانون ؛ والأشراف يرتعدون هلعا من الأفكار الحرة التى أخذت تراود عقول الشعب ، فراحوا يرتمون تحت أقدام الملك .

وفى الميدان الدينى ألغى لويس الرابع عشر مرسوم نانت ، وفى سنة ١٦٨٦ أصدر تصريحاً ملكياً بإعدام كل وزير يؤيد « ديانة الإصلاح » ، وأخذ النضال يشتد ضد البروتستانت ويناهم بالعذاب الشديد؛ وامتد استبداد الحكومة إلى كل نواحى النشاط العقلى والثقافى ، فصودرت الصحف المعارضة ، ومنع نشر ما يثير خاطر الملك أو ينقص هناءته !

وقد أدى هذا الاستبداد الملكى إلى ثورة كثيرين من ذوى الرأى ، أمثال بسكال ، وفونتنل ؛ فقد كتب باسكال يقول : « أى شىء أبعد عن العقل من أن يُختار لحكم دولة الطفلُ الأول لملكة ؟ إننا لنستطيع أن نختار لحكم الدولة من بين المارة من هو أعرق نسباً من ذلك الطفل ! » .

ولافونتين يسدد سهامه إلى الملك ورجال بلاطه فيكتب يقول : « إن ملوك فرنسا جعلوا من أنفسهم بابوات وأحباراً . إن الملك هو كل شىء والدولة ليست شيئاً ! »

وفنيلون يهاجم لويس الرابع عشر ويصف فتوحاته بأنها سرقات ! . . .

الثورة الفرنسية :

وكانت سياسة الملكية ، والكهنة ، والأشراف ، فى فرنسا ، سبباً إلى نشوب الثورة الفرنسية التى أطاحت برأس الملك والملكة ، وحطمت الملكية ، وأزالت طبقة الأشراف من الحياة ، وقضت على سلطة الكنيسة ، وحققت للشعب السيادة .

وكانت هذه الثورة فصلا جديداً فى تاريخ العدالة الاجتماعية وعلاقة الفرد بالمجتمع ؛ وكان من آثارها المباشرة إعلان حقوق الإنسان واعتبارها الدستور الإنسانى العام لكل البشر .

ومنذ ذلك التاريخ بدأت العدالة الاجتماعية — كفكرة أولا ، ثم كمذهب بعد ذلك — تأخذ طريقها فى تنظيم حياة الناس أفراداً وجماعات . . .

* * *

وكانت البشرية فى محاولاتها المختلفة لحل مشكلة الفرد تحاول فى الوقت نفسه حل مشكلة المجتمع ؛ ولذلك يصعب علينا إيجاد التحليل التاريخى للمراحل التى مرت على الفردية ، أو على الجماعية ؛ فإذا ما حللنا الفردية وجب علينا تحليلها من الناحية المعنوية ، ثم من الناحية المادية ؛ وتنطبق القاعدة نفسها على الجماعية . . .

ونتنقل الآن إلى القول بأن التاريخ قد تضمن أربعة حلول متطرفة ، أخذت عنها كل دولة ما يلائم حالتها وهى :

الفردية المعنوية — الفردية المادية — الجماعية المعنوية — الجماعية المادية .

وسنقوم بتحليل كل منها على حدة ، لنرى الحد الذى وصلت إليه لتوفير حرية الفرد ، كخطوة لتوفير سعادته ؛ ويجب أن نعلم أن مقياس هذه التجارب التاريخية يتوقف على مدى ما تمنحه للفرد من حرية .

الفردية المعنوية :

إذا راجعنا تاريخ الفردية وجدنا أنها قد اتخذت طريقين متطرفين ، أحدهما معنوى والآخر مادى ؛ فتميزت العصور الوسطى بالمبادئ المعنوية ، ثم تجلت المادية فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وجزء من القرن العشرين ؛ ولما كان طابع العصور الوسطى هو الفردية المعنوية ، فقد اهتم إنسان تلك العصور بخلاص روحه ونقاوتها اهتماماً راسخاً ، حتى إنه أهمل باقى شئون حياته الاجتماعية ووضعها فى مرتبة ثانوية ؛ ورب قائل يقول إن العصور الوسطى قد خلقت لنا تراثاً ماديًّا يتمثل

فيما أنشئ خلالها من مستشفيات وجامعات وغيرها من الآثار التى تنطق بالمادية ؛ ولكننا نرد على هذا الزعم بأن رجل العصور الوسطى عند مساهمته فى إقامة هذه المنشآت لم تكن مساهمته إلا فعلا من أفعال الخير ، وابتغاء مرضاة خالقه ، وجهداً فرديًّا بذله زلفى إلى الله عز وجل ؛ وقد زودتنا فردية العصور الوسطى بالنساك والمتعبدين ، وتسربت إلى الأديرة والقصور ، وعمت الناس جميعاً حتى مهدت الطريق أمام قُوى الاستعباد ، فطغت وسيطرت ؛ وكان الاستعباد أول الأمر فى الإقطاعية ، ثم تحول فصار سلطة مطلقة استعملها الحكام فى تسخير الشعوب ؛ وبذلك عجزت الفردية عن تحرير الإنسان . . .

ولم تبلغ المعنوية أعلى درجاتها فى أية مرحلة من مراحل التاريخ مثلما بلغته فى العصور الوسطى ؛ فقد ملأت المعنوية حياة إنسان تلك العصور حتى كان لها الأثر الأول فى كل تصرفاته ، فلم يكن يفعل شيئاً أو يمتنع عن فعله إلا من أجل الله ، ونظر إلى الخالق على أنه « السبيل والحقيقة والحياة » .

وتطرف إنسان تلك العصور فى معنويته حتى بلغ بها أعلى مراتب السمو والتعالى ، ولكنه بقدر ما بلغ من السمو فى معنويته ارتكب باسمها أفحش الأخطاء ، فنشبت الحروب لأسباب

معنوية بحتة ، بعكس حروب هذه الأيام التى تقوم لأسباب اقتصادية أو استعمارية ؛ ولكننا على الرغم من ذلك لا يمكننا إنكار ما أدته المعنوية من خدمات للإنسانية ، فقد منحت الوحدة البشرية أكبر قسط عرفته من الحرية لحل مشكلتها الذاتية ؛ وهذه أولى مراتب تحرر الإنسانية .

وقد عرف الإنسان منذ تلك اللحظة أنه مهما بلغت قوى الاستعباد من السيطرة فهى عاجزة عن السيطرة على الروح ، فنظر إلى روحه على أنها أثمن ما فى الوجود ، بل أثمن من كل ما فى العالم من ماديات ؛ واقتنع بأن روحه تتساوى مع أرواح باقى البشر ، مهما كان الجسم الذى يحتويها : أبيض اللون أو أسوده ، صحيحاً أو معتلا ، غنيًّا أو فقيراً ، سيداً أو مسوداً ...

هذا هو التحرر الذى أوجد ته الأديان وحققته المعنوية فى العصور الوسطى ؛ وهو على الرغم من اختفائه بعد ذلك لم يندثر ، وبقى كالنار تحت الرماد ، عالقاً بذهن الإنسان ، راسباً فى ثنايا ضميره فى أحلك ليالى المادية ؛ وظل حتى أصبح — اليوم — عاملا من عوامل عذاب الإنسان وما يقاسيه من آلام مبرحة فى الوقت الحاضر . . .

فإذا كانت معنوية العصور الوسطى لم تفشل ، فكيف

تركت مكانها للنهضة الحديثة لتحل محلها ؟

نعم لقد فشلت الفردية المعنوية ؛ لأنها مهدت الطريق أمام قوى الاستعباد ، فظهرت الإقطاعية للوجود ، وبرزت السلطة المطلقة للعيان ؛ وهى أقصى ما يستخدمه الفرد من قوة للسيطرة والاستعباد ؛ أما من الناحية المعنوية فقد كان التطرف فيها سبباً إلى تسرب السآمة والملل إلى قلب الإنسان من كل ما هو روحى ومعنوى ؛ وقد رأينا فى كلامنا عن المعنويات كيف ينكر الفرد وجود الروح تخلصاً من التطرف المعنوى ، مما كان السبب فى سقوط الإنسان الأول وما شعر به من رد فعل ضد المعنوية قبل أن يتجه نحو الفردية .

وننتقل بالقارئ الآن إلى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، لنتحدث عن الفردية المادية :

الفردية المادية :

مالت الفردية نحو المادية بعد نشوب الثورة الفرنسية ، ووضع القرن التاسع عشر أكمل قواعد الفردية المادية فى التاريخ ؛ ولتوضيح الطابع الذى تميزت به هذه التجربة التاريخية فى القرن التاسع عشر ، نذكر أن الفردية استمرت كما كانت فى العصور

الوسطى ، ولكنها تحولت من المعنوية إلى المادية ، فقد تميزت فردية العصور الوسطى بأنها وجدت فى الروح باعثها وموئلها ، ونظرت إليها على أنها المنبع السامى للكرامة الإنسانية ؛ فجاءت الثورة الفرنسية وأعلنت إلحادها ، وأنكرت وجود الله ووجود الروح.

وبإنكارها الروح ابتكرت ما أسمته الحجة ، حتى تخلق منبعاً جديداً للكرامة الإنسانية تعزز به الفردية ؛ وهكذا لجأ إنسان ذلك العصر إلى الحجة فى كل شأن من شئونه ، واستمر فى فرديته وآمن أن حريته تكمن فى ثناياها .

وأخرجت لنا الفردية طائفة من الحكماء والعلماء والأدباء الذين خاضوا بحار الحكمة والعلم والأدب ، وخلقوا لنا عهداً آلياً جديداً ، حلت فيه الآلة محل الإنسان ، ومهدت الطريق أمام التوسع التجارى والصناعى ؛ فظهر فى العالم مبدأ الرأسمالية الذى أنكر فيما بعدُ كلَّ القيم التى أوجدتها الإنسانية . . .

والرأسمالية المستعبدة هى ذلك المال الذى تضعه الدوائر التجارية والصناعية الكبرى ، فتدور فى عجلته الآلة والإنسان على حد سواء ، وينظر إليهما على أنهما أداة واحدة تعمل لمصلحته ، لا فرق بين أحدهما والآخر .

فالرأسمالية المستعبدة هى تلك القوة الجديدة التى أوجدتها

الفردية لاستعباد الإنسان والسيطرة عليه؛ وهى تختلف عن استعباد الإقطاع والسلطة المطلقة ، لأنها لم تجد مجالا فى تفكير الإنسان بعد أن أصبح ماديًّا .

والفرق بين معنوية العصور الوسطى ومادية القرن التاسع عشر ، أن الإنسان فى العصور الوسطى كان عبداً مسخراً للسلطة المطلقة ، يعلم أن فى استطاعة حاكمه التصرف فى حياته كما يشاء ، والتحكم فى مصيره كما يريد ؛ ولكنه يعلم أيضاً أن روحه ملكه الخاص ، ليس لقوة فى العالم أن تسيطر عليها ، وأن يوم خلاصه وتحرره من الجور والجبروت آت لا ريب فيه ، يوم تغادر روحه ذلك الجسد المادى البالى وتصعد إلى خالقها ، حيث التحرر والحياة الأبدية .

أما إنسان القرن التاسع عشر الذى اتجه نحو المادية ، فقد ابتكر لنفسه ما أسماه « الحجة » ، واتخذها وسيلة فى كل شأن من شئونه ، وجعل منها هدفه نحو التحرر ، وانقلب ينشئ بنفسه إنسانية جديدة تقوم على العلم والآلة ، وخلق عالماً ماديًّا جديداً ، فسيطر على القوى الطبيعية ، وخطط المدن العظيمة ، وأنشأ المصانع الواسعة ، واخترع آلاف المخترعات من كل شكل ولون ، حتى لعبت هذه المخترعات دورها المحزن

فى حياته من يومئذ إلى وقتنا هذا . وسار ذلك الإنسان فى طريقه المادى ، آملا أن يصل به إلى حريته التى ينشدها ، معتقداً أنه قد وجد أخيراً الحل المناسب لمشكلته الكبرى ؛ ولكنه بعد أن قطع هذه المرحلة الطويلة الشاقة ، اكتشف فى النهاية أنه قد ضل الطريق مرة أخرى ، ووجد نفسه قزماً عاجزاً أمام ما أنشأه من منشآت هائلة ، وبحث عن الروح بعد أن أنكرها فلم يجدها ، وتساءل عن الحجة فوجد أنها كذلك قد خذلته ، بعد أن وصفها له حكماء المادية بأنها « عمل مادى بسيط يصدر عما تنتجه كتلة من الخلايا العصبية » ، كى يثبتوا له أن كل ما فى العالم مادى ، حتى التفكير نفسه !

ووجد الإنسان أنه كلما خطا خطوة جديدة فى محيط العلم دخل آفاقاً واسعة ، يحمل كل منها مختلف الاحتمالات ، مما يشعره بعجزه وضآلته ، وأنه مهما بلغ من العلم والمعرفة لن يصل إلى إدراكهما جميعاً جملة واحدة ؛ فأيقن إنسان القرن التاسع عشر بعجزه ، وخاب أمله فى الحجة التى قيل له إنها ستحقق له حريته التى ينشدها ، واتجه نحو تجربة جديدة هى « الجماعية » ...

الجماعية المادية :

فشلت الفردية فى حل مشكلة الإنسانية الكبرى ، فقد عجزت الفردية المعنوية عن الوقوف أمام استعباد الإقطاعية والسلطة المطلقة ، وانهارت الفردية المادية أمام سيطرة الرأسمالية ، ولم يستطع أى شكل من شكليها أن يحول دون تسخير الفرد والسيطرة عليه والحد من حريته ، حتى كاد يصل إلى أقصى مراتب الاستعباد الكامل . . .

وتحول الإنسان إلى طور جديد من أطوار تجاربه ومحاولاته لتحقيق حريته ، فانقلب من الفردية إلى الجماعية ؛ وبذلك ظهرت الجماعية للوجود ؛ وكان أول ظهورها فى القرن الحالى ، فاتخذت أشكالا مختلفة ، منها المادية المطلقة ، وهى الشيوعية ؛ ومنها المثالية ، مثل الفاشية والنازية والعنصرية ، وسنبدأ هنا بتحليل المادية المطلقة :

المادية المطلقة :

تعمل الشيوعية فى سعيها لحل مشكلة الإنسانية على النهوض بالعلوم والفنون ، وهى تعلم طبعاً أن النهضة العلمية ستصل

إلى أقصاها إذا ما سيطرت عليها الدولة الشيوعية ، وأن الشعب عندما يلمس الازدهار والرفاهية سيشعر فى النهاية بحريته تتسع وسعادته تتحقق ؛ هذا من ناحية مشكلته الداخلية ، أما من ناحية مشكلته مع المجتمع فإن الشيوعية فى محاولتها لإنقاذ إنسان من جور الرأسمالية تضع السلطة المطلقة فى يد الدولة لتسود جميع الوحدات البشرية التى تتألف منها .

ولقد حاولت الشيوعية منذ ربع قرن أن تسير على هدى ما وصفه فلاسفتها بأنه الحل المنشود ؛ فهل تمكنت بعد هذه المرحلة من تحرير الجنس البشرى ؟ وهل حققت للإنسان نصيباً أوفر من الحرية الداخلية ؟ وهل منحته قسطاً أوفر من الحرية الخارجية ؟

إننا نجيب على هذه الأسئلة بقولنا إن الشيوعية قد أغلقت على نفسها الباب ، وأحاطت نفسها بسور حديدى ، مما أعجزنا عن مراقبة الأمور ومجريات الحوادث هناك ؛ وما دام الأمر كذلك فإننا لا نستطيع الحكم للشيوعية أو عليها ، وعما إذا كانت حقيقة قد وفرت للإنسان قسطاً أوفر أو أقل من الحرية ...

غير أننا إذا لجأنا إلى الاستنتاج ، دون المشاهدة ، وجدنا أن الشعب الذى يعيش تحت النظام الشيوعى لا يشعر قطعاً

بحرية ولا بسعادة ، لأنه ما من حرية أو من سعادة يخيم عليهما الصمت ؛ وما من شعب حر سعيد يحبس نفسه خلف الأبواب المغلقة ؛ وليس هناك سعادة تنشر جناحيها على أناس وضعوا أنفسهم بين رحى قوتين من قوى الاستعباد : قوة المادية ، وقوة الجماعية ؛ ومن الحقائق التاريخية التى لا تقبل الشك ، أن الجماعية المادية لا توفر الحرية التى ينشدها الإنسان ، فهى من الناحية المادية تغلق أمام الإنسان كل الآفاق ؛ لأن الدولة هى كل شىء ، وقد أنكرت الدولة الشيوعية الملحدة وجود الله ، وفى إنكارها وجوده إنكار لوجود الروح .

أما من الناحية الجماعية فهى تسخر الإنسان لخدمة الدولة ؛ ولا شك أن تسخير الفرد لخدمة الدولة أسوأ أثراً من تسخيره لخدمة الرأسمالية ؛ فالإنسان قد وصل تحت النظام الشيوعى إلى أحط الدرجات فى سلم التاريخ ، وأصبح يمر فى أحلك أوقاته ، بعد أن حرم حريته الروحية وتحطمت حريته الخارجية تحت ضغط أعظم قوة عرفتها الإنسانية ، وهى قوة الدولة !

الجماعية المثالية :

ذكرنا فيما سبق أن الفاشية والنازية والعنصرية نوع من

الجماعية التى تتضمن بعض العوامل المعنوية ، أو بمعنى آخر عوامل مثالية .

ومن الصعب على المعنوية المطلقة أن تعيش فى الجماعية ، لأن الجماعة لا تعترف بوجود ما يتجاوزها أو يفوقها ، وهى إذا ما اعترفت بالقيم العليا للروح انقلبت من الجماعية إلى شىء آخر لا يمت لها بصلة ، لأن الجماعية تنادى بأنه ليس هناك ما هو أسمى من المجتمع ، ولا الروح ؛ فإذا ما أنكرت الجماعية وجود الروح انقلبت إلى مادية ، كما هو الحال فى الشيوعية ؛ ولكنها رغبة منها فى إعطاء نفسها شكلا معنويًّا استعانت بنجدة مفتعلة وابتكرت ما أسمته « روح الجنس أو الدولة » ، وقالت إنه أرفع وأسمى من كل ما لدى الإنسان من عوامل معنوية . وهذه هى الفاشية والنازية والعنصرية ، التى لا تعتبر مادية بصفة مباشرة ، على الرغم من أن معنوياتها مفتعلة ، وهذا مادعانا إلى تسميتها بالجماعية المثالية ، لأن معنوياتها المفتعلة تقودنا عاجلا أو آجلا إلى المادية ، مع ما يصاحبها من إنكار الروح ، ثم إنكار وجود الله سبحانه وتعالى ، فتنقلب فى النهاية إلى جماعية مادية ، ويثبت لنا هذا أن الفاشية والنازية مثلهما مثل الشيوعية تنبع جميعها من أصل واحد . . .

ولم يتمكن الإنسان فى الجماعية المثالية من زيادة حريته الداخلية ، لأنه على الرغم من اعتراف الجماعية المثالية بوجود الروح فى الوحدة البشرية فإن روحها تأتى فى الدرجة التالية لروح المجموع ، أى روح العنصر أو الدولة ؛ فأصبحت روح الفرد محدودة بحدود جديدة لا تسمح لها بالتحليق فيما هو أبعد من البشرية .

ونحن بعد أن لمسنا عظمة الحرية المعنوية فى العصور الوسطى ، لا بد أن نشعر بأن الجماعية المثالية قد وضعت قيوداً حديدية على هذه الحرية تحدُّ منها . . .

وفى حرية الإنسان الخارجية نجد الفرد فى الجماعية المثالية يتساوى مع نظيره فى الجماعية الشيوعية المادية ، والفرق الوحيد بينهما هو أن الفاشية والنازية تعتبر الدولة شيئاً معنوياً له روح تمثيل المجموع ؛ ولكننا إذا أنعمنا النظر وجدنا أن الجور والظلم فى الدولة الجماعية المثالية شبيه بالجور والظلم فى الدولة الشيوعية المادية ؛ فتصرفهما نحو الفرد واحد ، وخير المجموع فيهما لا يعنى إلا خير الدولة نفسها ، وليس للفرد فيهما قيمة إذا ما تعارضت هذه القيمة مع أهداف الدولة ، سواء كانت فاشية أو نازية أو مادية ، أى شيوعية . . .

وبعد أن فشلت الجماعية المثالية فى حل مشكلة الإنسانية ، زالت كما جاءت بالدم والألم والدمع !

الحل الأخير :

شاهدنا الفشل الذى مُنى به التطرف فى المبادئ ، وخذلانه فى حل مشكلة الإنسانية ، حتى أخذ المرء يتساءل فى عهدنا هذا عما إذا كان هناك حل آخر حتى لا يظل فى تأرجحه إلى الأبد كبندول الساعة من جانب إلى جانب ، لا يصيب إلا الفشل وخيبة الأمل !

وسيطر الشعور بخيبة الأمل على نفس الرجل الحديث ، بعد أن حاول كل الحلول المتطرفة فتشل وفقد ثقته وتبخر أمله فى المستقبل وعجز عن العثور على الحقيقة التى يود أن يبنى عليها عالماً أفضل ؛ فكره كل شىء حتى نفسه ، ولعن كل السبل التى سار فيها من فردية وجماعية ، ومن معنوية ومادية انقلبت فصارت أداة لاستعباده وتسخيره .

لقد دب الخوف إلى قلب الإنسان بعد أن قادته المبادئ التى اتبعها حتى اليوم إلى أسوأ النتائج ، وولدت فى نفسه عقدة نفسية عميقة لا خلاص له منها ، فأصبح يخشى الإقدام على

تجربة جديدة . . .

ولكن أملا جديداً أخذ يظهر فى أفق الإنسانية وينير الطريق أمام عالم تسيطر عليه قوى الأنانية والظلم والاستعباد والاستعمار ، عالم لم يزل الإنسان يسعى معه فى طريق موحش من الخوف والقلق واليأس .

ويتساءل الإنسان اليوم قائلا : « هل وجدنا الحل الأخير حقيقة ؟ » فيأتيه الجواب بالإيجاب . . .

نعم ، هناك حل معتدل لم تجربه الإنسانية بعد ؛ حل متوسط ، لا هو بالشيوعية المدمرة ، ولا بالرأسمالية المستعبدة المسيطرة ، حل تستمده من حاجات الشعوب وإمكانياتها . . . هو « العدالة الاجتماعية » .

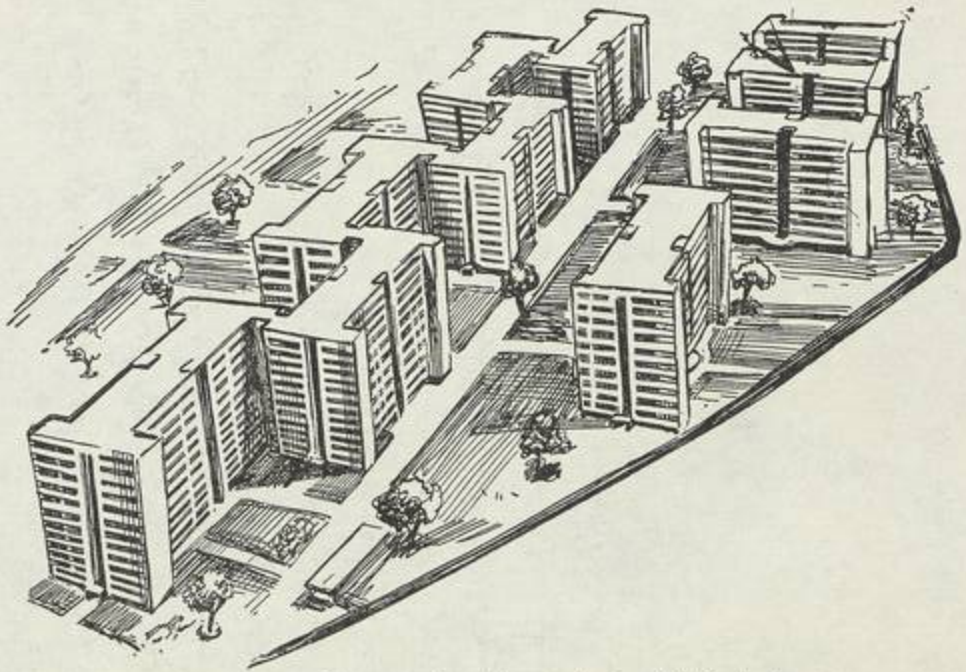

ضاحية العمال فى إحدى المدن الصناعية الكبرى بمصر

العدالة الاجتماعية

عندما تتصادم قوتان متعارضتان تسير كل منهما فى طريق مضاد لطريق آخر ، تنشأ بينهما حالة من الصراع ، إذ أن كلا منهما تود السير فى طريقها وتحاول الانتصار على ما يعترض سيرها ، فيستمر الصراع حتى تتغلب إحدى القوتين على الأخرى ، فإذا ما انتصرت وقف الصراع ولكن بعد أن تفنى إحداهما ؛ هذا النصر هو التطرف الذى تحدثنا عنه فيما سبق ووجدنا أن الإنسان قد فشل فى حل مشكلته عن طريقه .

وقد كان فشله مؤكداً لأنه تطرف فى المبدأ الذى اعتنقه ، فتحول من المادية المتطرفة إلى المعنوية المتطرفة ، وهكذا ، من إحدى القوتين إلى الأخرى ، دون أن يفكر فى الجمع بين الاثنتين فى اعتدال وانسجام ، مع علمه بأن حياة البشر تتكون من مادة وروح ، ولا يمكن لإحداهما البقاء دون الأخرى إلا تحت نظام متطرف يخالف الطبيعة البشرية ، وثبت فشله فى توفير حريتها ، وبالتالى سعادتها المنشودة .

وبحثنا هنا ينصب على الطريقة التى نجمع بها بين القوتين

فى توازن وانسجام ، حتى لا نميل إلى التطرف ، أى أننا نحاول العثور على المركز المتوسط الذى سيجمع بين القوتين المتعارضتين ؛ ولكن هذا المركز المتوسط لن يكون ثابتاً إلا إذا بقيت القوتان ثابتتين ، وثبات القوتين يتوقف على ظهورهما بأقصى ما فيهما من طاقة ، ولنضرب لذلك مثلا :

القوة (ا) تساوى ١٠٠٠ وحدة ، أى أن أقصى طاقتها وقوتها ١٠٠٠ وحدة .

والقوة (ب) تساوى ١٠٠ وحدة .

والنقطة « جـ » هى مركز التوازن ، أو ما يسمى نقطة الارتكاز ، وطبقاً للنظريات الطبيعية تميل « جـ » إلى « ا » بنسبة ١٠٠٠ إلى ١٠٠ حتى تبقى ثابتة بالنسبة للقوتين المتعارضتين « ا » و « ب » .

هذا المركز المتوسط الذى يحقق التوازن هو الحل الذى وجدناه لمشكلة الإنسانية ؛ فقد رأينا أن هناك قوتين متعارضتين فى داخل الإنسان ، هما المادية والمعنوية ؛ وقوتين متعارضتين أخريين ، هما الوحدة البشرية والمجتمع الإنسانى ، ووجدنا أن انتصار إحدى هذه القوى على غيرها معناه الارتماء فى أحضان التطرف ، وما التطرف إلا الخضوع لقوى الاستعباد والسلطة المطلقة ...

فإذا تمكنا من إيجاد مركز التوازن بين المادية والمعنوية ، وبين الوحدة البشرية والمجتمع ، فقد عثرنا على حل المشكلة ...

ولكن ، قبل تعيين مركز التوازن يجب إعطاء الفرصة لكل قوة حتى تستنفد أقصى طاقتها وتظهر بأقصى ما تستطيعه من قوة ، أى أنه يجب علينا إعطاء الفرصة للمعنوية والمادية ، وللوحدة البشرية والمجتمع الإنسانى ، وهى القوى المتعارضة ؛ لتظهر كل منها بأقصى ما تستطيعه من محاسن ومنافع ومزايا ، حتى تنال كل منها ما تستحقه من حقوق تتناسب مع ما لها من قيمة ونفع ، وبعدئذ نعين مركز التوازن الذى يجمع بينها جميعاً فى اعتدال وانسجام فلا تطغى قوة على أخرى . . .

هذا المركز هو ما نسميه « العدالة الاجتماعية » التى نعرّفها فنقول إنها « المبدأ الذى يهدف إلى توفير السعادة للإنسان بإيجاد التوازن بين القوى المادية فيه والقوى المعنوية ، وبين القوى الفردية والقوى الجماعية . . .

ولعل أشد المذاهب تقريباً لمعنى العدالة الاجتماعية هو « الاشتراكية » . . .

فما أصل الاشتراكية ؟

ضاحية أخرى من ضواحى العمال فى مصر

أصل الاشتراكية

نستطيع أن ننظر للاشتراكية على أنها رد فعل للنظام الاجتماعى وأمل فى العدالة الاجتماعية ، فإذا نظرنا إليها هذه النظرة أصبح من الصعوبة بمكان أن نصل إلى أصل الاشتراكية فى العصور القديمة ، أما إذا نظرنا إلى الاشتراكية على أنها تطور تاريخى فإننا نستطيع أن نلمس جذورها فى المجتمع الرأسمالى الذى ظهر فى القرن التاسع عشر .

والاشتراكية فكرة مذهبية صادرة عن محض تفكير البشر ، إذ ينقسم كل مجتمع إلى طبقات ، مما خلق الفوارق ونشر المظالم . وهى فوارق ومظالم تتفاوت شدة وضعفاً على حسب الظروف الاقتصادية لكل مجتمع ، وعلى حسب قدرة كل شعب على الاهتداء إلى حل يتلاءم مع تلك الظروف وتوفيق القائمين بالأمر إلى وضع نظم اقتصادية تحل محل النظم التى خلقت تلك المظالم .

فعندما نادى بعض المفكرين بالاشتراكية فى أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر ، لم تكن اشتراكيتهم

سوى « صرخة الألم » كما أطلق عليها « دور كايم » ، فهى اشتراكية تنادى بالقضاء على ما كان يجرى فى العالم من ظلم اجتماعى ، فقامت تلك الاشتراكية تنادى بالعدالة الاجتماعية ، وخاطبت الجماهير فى الوقت الذى خاطبت فيه الحكام ، وتحدثت إلى الفقراء كما تحدثت إلى الأغنياء .

وقد اعتمدت اشتراكية القرن التاسع عشر على المنطق وروح العدالة ، ولذلك سماها المؤرخون بالاشتراكية النظرية ، لأنها لم تتلمس الحل لهذه المظالم فى التطور التاريخى لكل مجتمع ، ولكنها نادت بنظام نظرى اقترحته ليحل محل الرأسمالية .

إن حوادث التاريخ تبين لنا أن النظام الرأسمالى لا يعتبر أول نظام اقتصادى عرفه العالم ، فقد سبقته نظم أخرى ، وهى نظام الرق ، والنظام الإقطاعى ، ثم جاء النظام الرأسمالى .

ولم تتعاقب تلك النظم بمحض المصادفة ، إذ لم يكن من الطبيعى أن يأتى النظام الإقطاعى قبل النظام الرقّى ، لأن النظام الإقطاعى هو وليد العبودية ؛ أو تأتى الرأسمالية قبل نظام الرق والإقطاع ، ذلك لأن الرأسمالية كانت وليدة النظام الإقطاعى الذى تجسم فيما بعد فى النظام الرأسمالى ؛ ثم

أدى تطور الرأسمالية إلى ميلاد نظام جديد ؛ ويكفى أن نحلل النظام الرأسمالى ونبحث القوانين التى تحكمه ، حتى نتبين أنه يحمل بين طياته عوامل الثورة عليه، وينطوى على عوامل اضطراب ما لبثت أن تحولت بمرور الزمن إلى عوامل مقاومة سافرة ضد الرأسمالية ورغبة شديدة فى تحطيم دعائمها .

ولو استطاعت كل أمة أن تدرس حاجياتها وتنظم شئونها تنظيماً اشتراكيا قومياً يسعد المواطنين جميعاً ويخفف روح التذمر التى تسرى فى نفوس بعض الطبقات ، لكان فى استطاعتها بذلك أن تكون مجتمعاً سعيداً موفقاً مستقراً .

فالاشتراكية اليوم ليست شبحاً يخاف منه الناس ، فكل إنسان يدعى أنه اشتراكى ، وكل الدول — فيما عدا الولايات المتحدة — تدعى أنها اشتراكية ، وقد كان الناس يفزعون من كلمة الاشتراكية ؛ فالدول الشيوعية تقدم نفسها للعالم على أنها دول اشتراكية ، فى الوقت التى تأخذ فيه بنظام دكتاتورى مطلق حتى اعتبرها الاشتراكيون من الدول الاستبدادية ؛ فمبادئ الشيوعيين هى أن تنتزع الحكومة رؤوس الأموال والمناجم والأملاك من أيدى أصحابها ، ثم تدير هى الرزق العام وتقسمه على أيدى جماعة من الموظفين ، وأن

تصنع الحكومة كل شئ من غير أن يزاحمها أحد ، وأن يزول الاستقلال فى العمل والحرية الشخصية ، وأن تصبح البلاد كما قال جوستاف لوبولد : « ديراً واسعاً يقوم بنظامه جيش من الموظفين » ، وأن يقضى على ادخار المال بالقضاء على حقوق الوراثة ؛ وفى ظل هذا النظام ينجز العامل عمله نظير ما يناله من الرزق وموظفو الحكومة يراقبونه ، كما ينجز المحكوم عليه بالأشغال الشاقة عمله والسجان رقيب عليه ، وبذلك تخمد فيه ملكة الاستنباط فيستريح وينام ويأكل كما رسم له الرؤساء .

فالاشتراكية فى نظر البعض هى الحرية واحترام حقوق الإنسان ، وهى فى نظر البعض الآخر تأميم أدوات الإنتاج وقيام الدكتاتورية العمالية ؛ فالمذاهب الاشتراكية كما رأينا تتفاوت على حسب إدراك فلاسفتها ومعتنقيها ، فاشتراكية « سان سيمون » تختلف عن اشتراكية « بلانكى » ، واشتراكية « لويش بلان » تختلف عن اشتراكية « كابييه » وفى داخل كل مذهب تجد خلافات يشوبها الكثير من الحدة ، وقد اتخذت الاشتراكية فى معظم الأقطار الديمقراطية سبيلا معتدلا ، فيدعو القائمون بالأمر فيها الشعب إلى ضرورة

تنظيم أدوات الإنتاج ومحاولة سيطرة الحكومة على مصادر الثروة الرئيسية للأمة كلها ، وأهم أهدافها : —

١ — ملكية المجالس المحلية للمصالح الرئيسية .

٢ — تأميم الطرق والمناجم والمنافع العامة .

٣ — إصدار تشريعات تحد من سلطة أصحاب رؤوس الأموال .

٤ — معاونة النقابات والمنظمات العمالية على تحقيق مطالبها بقدر الإمكان .

وتلك اشتراكية لا تبتعد كثيراً عن التقاليد الرأسمالية ، ولكنها فى الواقع محاولة لتحقيق أهداف الاشتراكية فى صورة معتدلة ، حتى تستطيع أن تصل إلى غاياتها بالتدريج دون الحاجة إلى الدعوة للقيام بثورة انقلابية .

ويمكننا أن نقول إن حزب العمال البريطانى ، والحزب الاشتراكى للولايات المتحدة ، والأحزاب الاشتراكية الديمقراطية فى معظم بلاد العالم ، تمثل ذلك النوع من الحركة الاشتراكية الذى يرى الاعتماد على الحكومة السياسية ، والتؤدة ، والتطور فى بلوغ أهداف الاشتراكية .

وقد عرَّف « برتراند راسل » الاشتراكى الإنجليزى

المشهور الاشتراكية بقوله : « الاشتراكية تعنى الملكية الشائعة للأرض ورأس المال فى ظل حكومة ديمقراطية ، وتتضمن الإنتاج الموجه بقصد الاستعمال وليس لغرض الربح ؛ وتوزيع الإنتاج إن لم يكن بالتساوى بين الجميع فعلى الأقل مع وجود الفوارق التى تبررها المصلحة العامة » .

ولكن هذا التعريف يحتاج فى نظر الاشتراكيين المعتدلين إلى تعديل ، فقد ثبت ثبوتاً قاطعاً أن ملكية أدوات الإنتاج يمكن أن تكون جماعية دون أن يكون المجتمع اشتراكياً ، ولذلك يفضل هؤلاء الاشتراكيون المعتدلون اصطلاح « الملكية الاشتراكية » ، حتى تكون الملكيه فى خدمة المجتمع وليست فى خدمة السلطة الحكومية ، وحتى لا يؤدى ذلك إلى استمرار استغلال الإنسان وعدم احترام إنسانيته .

ولذلك يعرِّف هؤلاء الاشتراكية بأنها صورة للمجتمع الذى يقوم على ثلاث قواعد أساسية : أولاها الملكية الاشتراكية لأدوات الإنتاج ، وثانيتها الإدارة الديمقراطية لهذه الأدوات ، وثالثتها توجيه الإنتاج لخدمة المجتمع .

ويشتد النزاع فى كثير من البلاد بين خصوم الاشتراكية ومؤيديها ، فيقول خصومها إن الاشتراكية نظام يفقد الناس

فى ظله كل مقومات الشخصية والاستقلال الذاتى ، ويتهمونها بأنها قائمة على البيروقراطية ذات القبضة القوية التى تفرض نفسها على الناس ، تنظم صفوفهم وتدبر شئونهم وترسم لهم كل حركة من حركات حياتهم اليومية . . .

ويضيفون إلى ذلك قولهم : إن عالماً يقوم على التنظيم والتصميم فى كل مرفق من مرافق الحياة ، لهو عالم يفقد بلا شك أكبر دعائم الحرية ، فيفقد الناس الخصائص التى تميز شخصياتهم ، فيصبحون صوراً باهتة لا حياة فيها ؛ لذلك ينادى هؤلاء بأن يتمسك العالم بالرأسمالية .

على أن خصوم الاشتراكية يعترفون بأن هناك نقصاً فى النظام القائم ، وهو التفاوت الكبير فى الثروة ، ولكنهم يقولون إن الأجور قد ارتفعت خلال مائة العام الأخيرة ؛ وهذا فى نظرهم يدل على أن للعامل الكادح الحق فى أن يطالب بنصيب أوفر من الدخل القومى ، وأنه يمكن تشريع نظام للضمان الاجتماعى يخفف من نتائج البطالة والجهل والمرض .

ويعلق البروفسور « لاسكى » — وهو من أعلام الفكر فى انجلترا — على هذا الدفاع بقوله : إن المجتمع الرأسمالى لا يترك فرصة للأغلبية لكى تكيف حياتها ومصايرها ،

فالكاتب والعامل والفلاح كلهم مساقون يومياً طوع إرادة القلة من الممولين . . . إنهم لا يجدون التشجيع ولا الدافع للخلق والابتكار ، وعليهما وحدهما يمكن أن تقوم دعائم نظام اجتماعى عادل ومستقر .

وأخذ « لاسكى » يكشف عن سر اختفاء العدالة الاجتماعية فى ظل النظام الرأسمالى ، فيقول : إن أنصار المجتمع الرأسمالى يرون الحرية عندهم هى تقديم مصلحة الأقلية على حساب مصلحة الأغلبية ، واعتبار مصلحة الأقلية شيئاً ينسجم تماماً مع خير المجتمع العام ومصلحته . . .

أما الاشتراكيون فينظرون إلى قضية الحرية من زاوية تختلف تماماً عن الزاوية التى ينظر خلالها خصوم الاشتراكية ، فأول واجب من واجبات المجتمع أن يعمل على جعل كل فرد فيه قادراً على كفالة نفسه بنفسه ، وينظرون إلى الحرية على أنها وسيلة لتنظيم الظروف التى تيسر بلوغ ذلك الهدف ، ويقولون إنه قد ثبت تاريخياً استحالة تنظيم الظروف مع وجود الامتيازات الطبقية ، سواء أكانت امتيازات سياسية أم اقتصادية ؛ وأن تكون حرية الرأى والتعبير مكفولة لكل فرد فى المجتمع ؛ وهم يضيفون أيضاً استحالة تحرير الفرد ما لم

يكن قد بلغ مستوى من التعليم يمكنه من تحليل تجاربه وفهمها فهماً جيداً ؛ ولن يكون الفرد حراً ما لم يأمن غوائل الفقر ؛ ولذا وجب أن ينال أجراً يمكنه من العيش فى مستوى معقول ، فيجد عملا يومياً يقضى فيه عدداً من الساعات يتاح له بعدها الفراغ الكافى الذى يهيئ فيه لنفسه الفرصة للخلق والابتكار ؛ ويجب أن تشعره الدولة بأن له حقوقاً مساوية لحقوق الآخرين ، لا سيما فى المسائل الضرورية التى تكفل له حياة موفورة ، وذلك على قدر عمله الشخصى وجهده اليومى ، وأن تؤمنه الدولة غوائل الخوف الذى يتهدد حياته بالبطالة والفاقة ؛ وكذلك يجب أن يصبح العمل الذى يعيش منه أمراً من حقه أن يشترك فى وضع تصميماته ، وتهيئ له الملكية الجماعية المؤمنة الفرصة ليرقى إلى المراكز العليا ، لا على أساس المحسوبية ، وإنما بالكفاءة التى يبرهن عليها .

وقد وازن البروفسور « لاسكى » بين الدوافع التى تحفز المجتمع إلى التقدم وتكفل له الحرية ، وهل هى الربح الخاص كما يعتقد الرأسماليون ، أم هى تأميم المنشآت الكبيرة ، فقال : « إننا لا نستطيع أن نحصل من العامل أو صاحب العمل على أكثر مما يقدمه لنا تحت النظام القائم . . . فصاحب العمل

مضطر لأسباب معينة إلى تحديد الإنتاج ، وهو يعجز عن إدراك حاجة المجتمع ، ولذا فهو ينتج حسب القوة الشرائية فى السوق بصرف النظر عن نوع الإنتاج ، سواء أكان سلعاً كمالية أم سلعاً ضرورية ؛ ومن ناحية أخرى نرى أن تحديد الإنتاج هو السبب الرئيسى فى الأزمات الاقتصادية ؛ أما فى المجتمع الاشتراكى الذى يتطلب إنتاجاً ضخماً فى جميع أنواع السلع ، ضرورية وكمالية على حد سواء ، فإن الظروف تهيأ طبقاً لحاجات الجماعة ، وبذلك يقوى الدافع للإنتاج أكثر مما هو عليه فى المجتمع غير الاشتراكى .

وسواء أرغب الناس أم كرهوا فإنهم شركاء فى ثروة مشتركة وتراث مشترك أيضاً ، ولن تتسنى لهم معرفة الطريق التى بها يحافظون على هذا التراث إلا إذا عرفوا أولا حقيقة العلاقات التى تربط بعضهم ببعض ؛ ولسوف يعرفون تلك العلاقات حينما يقومون بالتجربة معاً ، بنفوس راضية صافية ونيات خالصة صافية ، فى وطن يولونه إخلاصهم وولاءهم ؛ ولإدراك هذا الهدف ينبغى أن تلتزم الدولة العدالة الاجتماعية . . .

وقد مهدت الاشتراكية لظهور العدالة الاجتماعية والاعتراف بحقوق الفرد ، وسنوضح فيما يلى نشأة الاشتراكية فى العالم وتطورها .

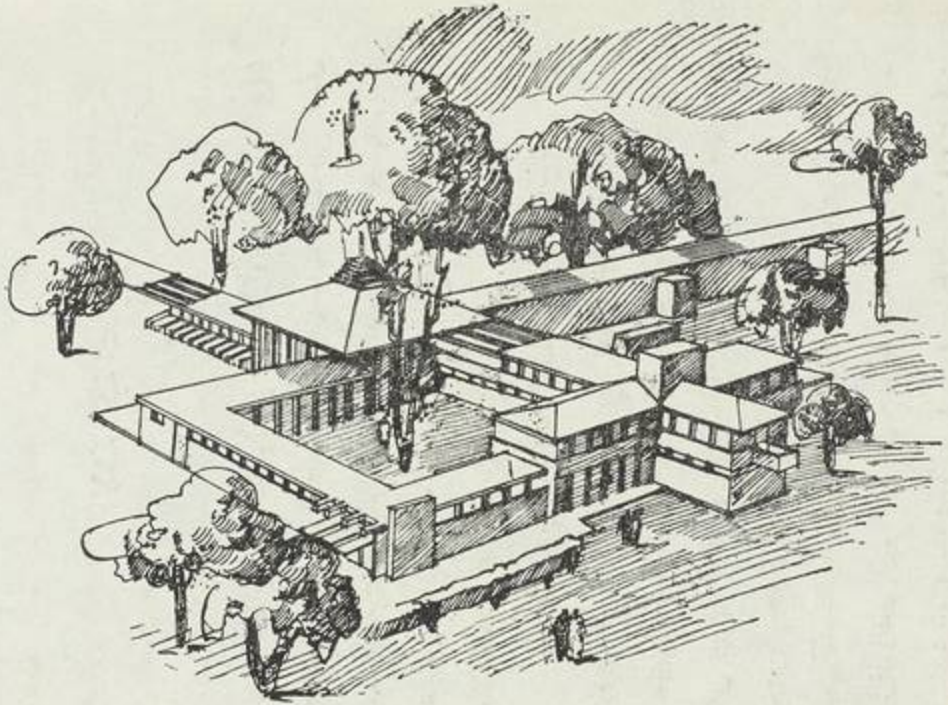

ضاحية أخرى من ضواحى العمال فى مصر

الاشتراكية التطورية

مبدأ التؤدة

كان من بين المبادئ التى أثارتها آراء (كارل ماركس) فى سياسة المجتمع الاقتصادية والاجتماعية ، تلك التى نادى بها جماعة « الفيابيانزم » ، أو الاتئاديون ، وهم — كما يدل عليهم هذا الاسم — يسعون لإصلاح الحالة الاجتماعية والاقتصادية عن طريق الوسائل السلمية فى غير عنف .

ولما كان بلوغ الهدف الذى يسعون إليه يستدعى وقتاً طويلا ومثابرة كبيرة ، لا سيما أن أصحاب الدعوة كانوا من الطبقة الوسطى المثقفة التى لم تكن تملك الوسائل التى تساعدهم على بلوغ أغراضهم — فقد اتخذوا البطء والتؤدة سياسة لهم يتبعونها لتحقيق أغراضهم .

لقد كان لهؤلاء أثر كبير فى توجيه الرأى العام الإنكليزى ، إذ قد انضم إليهم كثير من جهابذة الاقتصاد والاجتماع أمثال (برنارد شو) ، (وسيدنى أوليفر) ، و (جراهام والاس) ، فساهموا فيما كانت تصدره هذه المنظمة من نشرات .

آراؤهم الاشتراكية :

كانت تتركز أغراض هذه الهيئة فى بادئ أمرها فى توجيه آراء الطبقة المتوسطة فى إنجلترا — التى ينتمى إليها أفراد هذه المنظمة — إلى ضرورة إشراك جميع أفرادها فى إدارة رأس المال الصناعى واستثماره بالتعاون مع بعضهم البعض ؛ مما يعود على هذه الطبقة المتوسطة بالخير .

وقد تطورت هذه الهيئة ، إذ أخذت تنادى بإشراف الحكومة على تنظيم جميع مرافق الإنتاج لما فيه مصالح الأمة ؛ ولم لا والحكومة تتولى إدارة شئون البلاد المتصلة بالسياسة والأمن وغيرها ؟

الباعث على هذه الآراء الاشتراكية :

يتبين من النشرات التى أصدرها الاتئاديون أن الباعث الذى دفع هذه المنظمة إلى تأييد مبدأ الاشتراكية ، هو ازدياد الثروات وتكتلها فى أيدى أشخاص معدودين ، مما يؤدى فى آخر الأمر إلى انقسام الأمة الإنجليزية إلى طبقتين : طبقة الأغنياء ، وطبقة الفقراء .

وقد أودع كثير من كتاب هذه المنظمة آراءهم فى

النشرات التى كانوا يصدرونها فى هذا الصدد ؛ وقد اعتمد الكتاب فى إبراز آرائهم على ما ذكره « ديكارد » فى الريع ، « وجوفانس » فى القيمة .

وتتلخص هذه الآراء فى أن الثراء الذى يتزايد ، والذى يكتنزه الكثير من الملاك ، يعود إلى ما اختص الله به طبيعة أراضيهم من خصب بالنسبة للأراضى القليلة الخصب التى يمتلكها الكثيرون من صغار الملاك ؛ ويدللون على صحة رأيهم بالمنطق الواقع ، وذلك أنه على الرغم من أن أثمان السلع المتشابهة النوع فى الأسواق واحدة ، فإن الأرض الخصبة تدر على صاحبها ريعاً أكثر مما تدره الأرض القليلة الخصب ؛ وكلما كثر عدد السكان اضطرت الحال إلى زراعة الأراضى العديمة الخصب ، كالتلال والآكام ، مما يؤدى إلى ارتفاع أسعار السلع فى السوق ، وذلك لما تكلفه هذه الأرض من جهد ونفقات فى الإنتاج ؛ ويترتب على هذا أنه كلما ارتفعت أسعار السلع ازدادت نسبة ريع الأرض الخصبة لأصحابها ؛ ولهذا فإن ثروة هؤلاء الملاك تعود فى غالب الأحيان إلى سخاء الطبيعة لا إلى جهودهم .

ويرى الاتئاديون أن هذا الريع الزائد الذى لا يعود

إلى كفاءة الملاك ، ينطبق على كثير من المهن ، كالطب والمحاماة والصناعة ، حيث تعمل الظروف المختلفة الخارجة عن كفاءة الفرد على زيادة ريعه وأرباحه .

الوسيلة العملية لإصلاح حال المجتمع الاقتصادى :

ويرون — تمشياً مع مبادئهم فى أن يتعاون أفراد المجتمع الإنسانى فى استثمار مصادر الثورة بما يعود على هذا المجتمع بالخير — أن تشترك الحكومة فى استثمار مصادر الثروة بطريقة تدريجية ، دون أن تثير الرأى العام ، وأن تستولى الحكومة على هذا الريع الزائد الذى يعود الفضل فيه إلى الطبيعة والظروف المختلفة التى لا دخل للفرد فيها ؛ ولا ريب أن كبار الملاك ورجال الصناعة سيتزلزن مختارين للحكومة عن إدارة أراضيهم ومصانعهم ، إذ يرون أن الحكومة تتقاضى الجزء الأكبر من الريع الناتج من استثمار الأرض أو المصنع .

وقد ذكر برنارد شو مؤيداً رأى هذه المنظمة فقال ما معناه : إن أصحاب المصانع الصغيرة لا يمكنها أن تعيش طويلا جنباً إلى جنب أمام المصانع الكبيرة .

الحكومة الاشتراكية :

ويعتقد الاتئاديون أن الحكومة بهذه الوسيلة تصبح حكومة اشتراكية بكل ما فى الكلمة من معان ؛ وليس فى هذا ما يغضب الرأى العام أو يثير معارضة طبقة الأثرياء ؛ إذ أن الحكومة تتبع منذ زمن طويل بعض المبادئ الاشتراكية بمحض إرادة الشعب ؛ فما الرقابة التى تفرضها الحكومة على كثير من أوجه النشاط الفردى أو الجماعى ، والضرائب التى تفرضها على كثير من الصناعات والسلع ، كصناعة أوراق اللعب ، ورخص البائعين ، ومحال الملاهى والمراقص وغير ذلك — إلا مظهر من مظاهر الاشتراكية للحكومة فى الملكية الفردية والنشاط الفردى والجماعى .

نجاح الحكومة الاشتراكية :

ولاريب فى أن تولى الحكومة إدارة مصادر الثروة يحتم عليها أن تعهد بهذه الإدارات إلى ذوى الكفاءات والتجارب الشخصية ، مما يساعد على نجاح استثمار مصادر الثروة ؛ ويقول برنارد شو فى هذا الصدد : « من المستحيل وجود حكومة اشتراكية إذا لم تجد الحكام الأكفاء . »

ماهية الأجور فى الحكومة الاشتراكية :

من الطبيعى أن الهدف الذى يرمى إليه الاتئاديون من إيجاد نظام الحكومة الاشتراكية ، هو وضع حد لما تقاسيه الطبقة العاملة والوسطى من شظف العيش ؛ ولذلك فإنهم يرون أن الحكومة الاشتراكية — وهى التى تمثل المجتمع — ستتولى تنظيم الأجور بما يعود على أفراد الطبقة العاملة من جميع الفئات والدرجات ، ويؤمن لهم حياة مطمئنة تتمشى مع كفاءتهم واستعدادهم وحياتهم الاجتماعية ، أو بمعنى آخر : ستكون مقدرة الفرد الانتاجية ونوعها من الأسس التى تحدد أجر كل عامل .

الحكومة الاشتراكية والحكومة الديموقراطية :

يتبين من هذا أن نجاح الحكومة الاشتراكية ووجودها يتوقفان على سياسة هذه الحكومة فى انتخاب الكفاءات الممتازة لتتولى شئون إدارتها .

ولا ريب فى أن الحكومة الاشتراكية أصلح لإدارة البلاد من الحكومة الديموقراطية ؛ إذ دلت التجارب فى جميع

الحكومات الديموقراطية على أن هذه الحكومات لا تقدر الكفاءات ، وأنها تعتمد فى وجودها على أحزاب سياسية تتطاحن وتكون الغلبة فيها للذين تمكنهم ثرواتهم من الفوز فى الانتخابات ؛ ولهذا فإن الحكومة الديموقراطية – رغبة منها فى البقاء فى الحكم – تسعى لإرضاء الحزب أو الأحزاب التى رفعتها إلى كراسى الحكم ، مضحية بذلك صالح المجتمع كوحدة ...

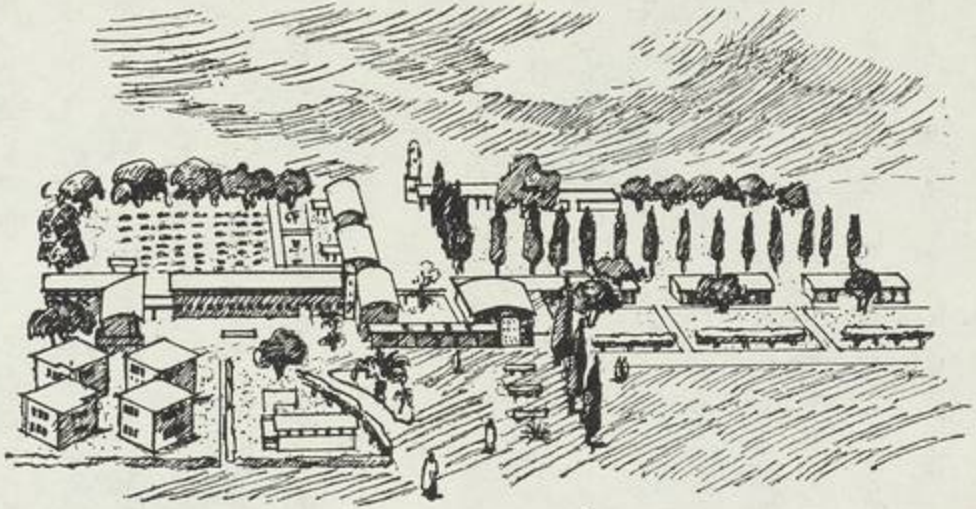

ضاحية أخرى من ضواحى العمال

حركة التهذيب

إدوار برنشتين

وبينما كان يتجه تيار جماعة الاتئاديين فى إنجلترا نحو إصلاح حالة المجتمع الاقتصادية والاجتماعية ، كان يتجه فى ألمانيا تيار آخر من الآراء التى ترمى إلى إدخال تعديل فيما جاء به « كارل ماركس » من آراء اشتراكية .

وكان على رأس طائفة المفكرين « إدوار برنشتين » الذى يعتقد أن « كارل ماركس » جاء بنظريات اقتصادية لا يمكنها أن تقف ثابتة أمام النقد ، إذ حلل المجتمع تحليلا يناقض الواقع ؛ ولذلك عمل على إدخال بعض التعديلات عليها .

ويتبين من الرسالة التى كتبها برنشتين إلى الحزب الديموقراطى الاشتراكى فى هذا الصدد ، أنه يعتقد أن التطور الاجتماعى لا يسير طبقاً لما ذكره ماركس ، فقد ظهر له أن الثروات لا تتكتل فى أيدى أفراد معدودين ، وأن الطبقة الوسطى المكونة من صغار التجار والزراع لا تندثر ؛ وفوق هذا فإن هناك تطوراً محسوساً يتجه نحو تحسين حال

العمال ، كما أن الديموقراطية أخذت توطد أقدامها فى ألمانيا .

ولذلك يرى « برنشتين » أن عمل الاشتراكية يجب أن يتجه نحو تنظيم طبقة العمال وتثقيفهم تثقيفاً ديموقراطياً ، حتى يستطيع هؤلاء المطالبة بإدخال الإصلاحات فى النظام الحكومى وتوجيهه توجيهاً ديموقراطياً ؛ وبذلك يبتعد شبح المأساة الاجتماعية المفاجئة التى نبه كارل ماركس إلى قرب حدوثها .

ينتقد برنشتين نظرية « كارل ماركس » فى القيمة الزائدة التى يعتبرها حصيلة العمل وأنها حق للعامل ؛ إذ يرى برنشتين « أن القيمة الزائدة » لا يجب النظر إليها من خلال الإنتاج الفردى ، وإنما هى حق الإنتاج الجماعى .

توزيع الثروات :

كما يثبت برنشتين خطأ تقدير ماركس فى أن الثروات تتكتل فى أيدى أفراد معدودين مما يؤدى إلى زيادة الفاقة والفقر بين الطبقات الفقيرة والطبقات الوسطى على السواء ؛ وقد أثبت ذلك الخطأ بإبرازه مثلا واقعياً ، وهو أن شركات الاحتكار التى انتشرت فى ألمانيا وغيرها من البلاد ، والتى جمعت بين مصانعها العديدة جميع وسائل الإنتاج ، لم تسبب

هذه الشركات –لا عن طريق مباشر ولا عن طريق غير مباشر– هبوط عدد الملاك أو أصحاب المصانع الصغيرة ؛ إذ أن هذه المصانع على اختلاف درجاتها وقوتها الإنتاجية لا تزال تأخذ بنصيبها فى الإنتاج القومى .

مستقبل المجتمع :

لا يذهب « برنشتين » إلى ما ذهب إليه « ماركس » فى اعتقاده بأن الطبقة الوسطى سوف تندثر ، وأنه سوف يكون فى المجتمع طبقتان متعاديتان ، هما الطبقة الغنية وطبقة العمال .

ويرى أن العمال لا يكونون طبقة خاصة بهم ؛ فهم يتفاوتون من حيث الأجور والكفاءة ونوع العمل والحياة الاجتماعية ؛ ولذلك فإن برنشتين ينظر إلى نقابات العمال نظره إلى الهيئات التى تتعارض مع مصلحة المجتمع .

ويرى « برنشتين » أن المجتمع ممثل فى النظام الديموقراطى الذى يعمل لمصلحة المجتمع ، كما يعتبر أن هذا النظام من الحكم هو أصلح النظم التى يعمل المجتمع تحت لوائها لمصلحة الجماعة .

كما يرى أن دكتاتورية العمال كما تصورها « كارل

ماركس » لا يمكنها أن تقوم بتنظيم المجتمع بصورة محايدة ، وذلك لأنها تفضل مصلحة العمال على غيرهم من أفراد الأمة .

وهكذا بفضل انتقاده لآراء كارل ماركس تمكن من أن يثبت للعالم إيمانه بالنظام الديموقراطى ، وبمبدأ حزب الأحرار الإنجليزى ، وباعتقاده بمبدأ الفردية الذى يتعارض مع مبدأ تدخل الحكومة فى النشاط الفردى والجماعى ، كما يتعارض مع مبدأ حق الفرد فى العمل .

° ° °

ويدعونا ذلك إلى بحث تاريخ الحركات النقابية التى نشأت وتطورت بقصد حماية الطبقات العاملة ورعاية مصالحها ...

تاريخ الحركات النقابية

تعتبر الآراء التى نادت بها الاشتراكية التطورية إلى حد كبير ، ردّ فعل لآراء « كارل ماركس » ، فقد اتجهت اتجاهاً جديداً نحو إصلاح الحالة الاقتصادية والاجتماعية مع البعد عن أساليب العنف والهدم ؛ واحترام الحكومة واعتبارها أداة من أدوات الإصلاح المنشود .

بدء النشاط العمالى :

إذن فليس من المستغرب أن تنشأ حركة عمالية ترمى إلى الأخذ بناصر الطبقة العاملة ، وذلك بعد أن تلاشى بريق الآمال التى كان العمال ينتظرون تحقيقها طبقاً لما جاء فى آراء « كارل ماركس » .

متى بدأت الحركة النقابية ؟

من العسير بمكان تحديد الزمن الذى بدأت فيه أو المصدر الذى انسابت منه الحركة النقابية ؛ فهل يعتبر ما كتبه بعض الفلاسفة الاجتماعيين أمثال جورج سوريل ، ولاجاردل ، هو الذى

أوحى للعمال بإيجاد النقابات ؟

وهل تعتبر الاتحادات العمالية الصغيرة التى كانت منتشرة فى فرنسا هى المصدر الأول لهذه النقابات ؟

إن مما لا شك فيه أن فرنسا وإيطاليا كانتا مبعث النقابات العمالية ؛ ويميل الكثير من الكتاب إلى اعتبار الاتحادات العمالية التى أشرنا إليها البذرة الأولى التى نبتت منها النقابات العمالية ؛ وذلك لأنه عقب اعتراف السلطات الفرنسية فى سنة ١٨٨٤ بالاتحادات العمالية الصغيرة ، كونت هذه الاتحادات فى كل إقليم مركزاً للعمل « بورصة العمل » يجتمع فيه الأعضاء للاستفادة مما حوته هذه المراكز من الكتب والصحف التى جهزت بها مكتباتها ، وقد كانت هذه المكاتب مراكز دعاية للطبقة العاملة ، ومكتباً يستعرض فيه طلب العمل وعرضه .

ولقد ازداد شأن هذه المراكز بمساعدة السلطات البلدية التى كانت تمدها بالمال ، واتسع نطاق عملها بانضمام العمال من جميع المهن إليها .

وقد كونت هذه المراكز المبعثرة مركزاً عاماً لها فى فى باريس ، تصدر منه التعليمات إلى هذه المراكز الصغيرة ،

ويسمى : اتحاد بورصة العمل ، وقد قام بتنظيم شئونه فرناند بيلوتيه الذى يعتبر المحرك والمنظم الأول لها ؛ وقد أدى انضمام العدد الغفير من العمال إليها ، ومن جميع الطبقات والمهن والصناعات ، إلى تكوين إدارة تسمى الاتحاد العام للعمل .

ومن ذلك الوقت أخذ هذا الاتحاد يعمل جاداً للمطالبة بحقوق الطبقة العاملة ، وأصبح كل عضو فيه يلقب بنقابى .

ولهذا يعتبر اتحاد العمال النواة الحقيقية للحركة النقابية .

الحركة العمالية والنظام الديموقراطى :

مما لا شك فيه أن كارل ماركس بعث فى طبقة العمال روح الأمل البعيد المدى فى تقلد العمال مقاليد الحكم ؛ ولكن هذا الأمل كان غامضاً . إذ أن نشاطه وآراءه لم تتعد ما أودعه فى كتبه ورسائله التى لم يعرف عنها الكثير من العمال شيئاً ؛ وذلك لانتشار الأمية حتى الربع الأخير من القرن التاسع عشر ؛ ولذلك لم تلم الطبقة العاملة إلماماً حقيقياً بهذه الآراء ، اللهم إلا ما كان يصلها من أنباء نشاط الحزب الاشتراكى الديموقراطى فى ألمانيا .

إلا أنه كان لانتشار اتحادات العمال فى فرنسا أثر كبير

فى شحذ عزيمة العمال للمطالبة بحقوقهم المادية ؛ ولذلك وضع العمال كل آمالهم فى الاتحاد العام للعمل ، ليعمل على نيل حقوقهم . ولكن العمال لم يلبثوا أن شعروا بخيبة الأمل ؛ إذ تبين لهم أن ما قام به زعماء الاتحاد وقادته من جهود لدى الحكومات والبرلمانات المتعاقبة فى سبيل إنصافهم لم يُجد نفعاً ، واتهم هؤلاء الزعماء بالتواطؤ مع الحكومات الديموقراطية وإهمال مصالح العمال ، وقد قال لاجاردل فى كتابه « الاشتراكية العمالية » : « لم يقم الوزراء بأى عمل نافع لنا ! »

وقد أدى إخفاق النظام البرلمانى فى إنصاف العمال إلى أن أصبح العمال يعتبرون مركز الاتحاد C.G.T. هو مركز الجهاد والعمل لنيل مطالبهم ولتحقيق مبدأ اشتراكية « ماركس » وقد قال الزعيم النقابى « سوريل » : « إن تحقيق آراء ماركس لا يكون إلا عن طريق العمل المباشر ، وإن اتحاد النقابات هو الذى يجب عمله وتنفيذه للوصول إلى هذا الغرض . . »

ومنذ ذلك الوقت — بعد أن تحقق العمال أن الحكومات الديموقراطية لن تقوم بأى عمل نافع لهم — قرر العمال الاعتماد

على أنفسهم ، وأصبحت الطبقة الكادحة قوة ذاتية تندفع إلى الأمام من غير هوادة ولا تباطؤ ، وأصبح النضال بين الرأسمالية والعمالية لا مناص منه ، كل يعمل للدفاع عن مصالحه وللهجوم على خصمه ، وكل يعتقد أنه إنما يدافع عن مصلحة المجتمع .

وقد قال سوريل فى هذا الصدد ، فى كتابه « سراب التقدم » : « سوف نوجه جميع جهودنا لكى نحول دون الطبقة البرجوازية أن تنفث سموم أفكارها ومبادئها فى الطبقة العاملة الناهضة ! »

ميدان نشاط النقابات الاقتصادى والسياسى :

لم يقتصر نشاط النقابات على السعى لإصلاح حالة العمال الاقتصادية ، ولكنها صوبت سهامها كذلك لإصلاح الديموقراطية والحكومة على السواء ؛ فقد تبين لها أن الأعمال البرلمانية تتبع سياسة عقيمة فى المجادلات الطويلة والاتفاقات التى تبرم بين الأحزاب على أساس « خذ وأعط » دون أن يكون من وراء ذلك نتائج إيجابية لصالح المجتمع . . .

ويقول لاجاردل فى كتابه « الاشتراكية العمالية »

ما معناه : إنه لا ينتظر خير للأمة من نظام ديموقراطى يعيش فيه المسئولون على تدبير المؤامرات بين بعضهم البعض ، أو إبرام الاتفاقات الحزبية التى تتعارض مع المصلحة العامة ومصلحة العمال .

ويعبر « سوريل » عن آراء نقابات العمال فى نظام الحكم الديموقراطى ، فيقول فى كتابه « المستقبل اشتراكية النقابات » ما معناه : « إنه من المستحيل وصول الهيئات التمثيلية إلى قرار حكيم تختلط فيها أصوات الغالبية اختلاط الحابل بالنابل ، وتختفى فيه أصوات المعارضة . »

الديموقراطية تسعى لتنظيم قمع المعارضة :

يقول لاجاردل فى كتابه « اشتراكية العمال » مامعناه : إن الديموقراطية تعمل على إيجاد التناسق فى قراراتها دون أن تعمل على إزالة الأسباب التى تثير الأحزاب المعارضة ؛ ولهذا فإن الهوة كبيرة بين مبادئ الديموقراطية ومبادئ الطبقة الكادحة ، وذلك لأن نظام الديموقراطية علاوة على هذا يشجع النواب على تبادل النقاش الطويل فى عبارات لغوية ومنطق طويل لا يستسيغه الجمهور ولا يفهمه ، فالنواب هم الذين يسيطرون على الجمهور وليس الجمهور هو المسيطر .

جدال النواب يهمل كثيراً من المسائل الحيوية :

إن النظام الديمقراطى هو نظام معقد، إذ يسير الأمور فيه حزب الغالبية الذى يصل إلى كراسى البرلمان بما لأعضائه من المقدرة المالية ، ويترتب على هذا أن هؤلاء النواب يتباحثون ويناقشون ويقررون فى كثير من الشئون التى تتعلق بالعمال وهم لا يدرون عنها شيئاً ، مما يؤدى إلى إهمال مصالح الطبقة الكادحة .

وقد وصف « سوريل » النظام البرلمانى فى فرنسا فقال فى كتابه « آراء فى استخدام العنف » ما معناه : إن النظام البرلمانى نظام عقيم غير منتج ، مملوء بالفساد والرشوة ، كما أن الحكومة البرلمانية عقيمة غير منتجة ، واستبدادية ، وليست أهلا للمهمة الملقاة على عاتقها !

أهداف نقابات العمال :

إن حركة نقابات العمال هى حركة ثورية ، ولذلك فإن جهادها يتركز فى « حرب الطبقات » ؛ وقد قال لاجاردل فى كتابه « الاشتراكية العمالية » ما معناه : يجب على العمال أن يعملوا جاهدين لإنقاذ حياتهم ، وعليهم أن يجدوا فى إنشاء

المنظمات الخاصة بهم دون الالتجاء فى ذلك إلى الحكومة ؛ وليس أمام العمال إلا أن يبحثوا للحصول على أمانيهم فى اتخاذ العمل المباشر .

برنامج نقابات العمال هو القضاء على أعداء العمّاليّة :

يرى أقطاب النقابات العمالية وفى مقدمتهم « سوريل » أن النقابات العمالية هى آلة فى الحرب الاجتماعية ؛ وفى هذا الميدان ليس للنقابات وسيلة سياسية ترمى إلى إحلال السلام كما هو الحال بين الدول بعضها وبعض ؛ فالنقابات العمالية تسعى إلى القضاء على أعدائها : الحكومة ، والهيئات النيابية ، والملاك .

انتزاع تدريجى لاختصاصات الحكومة :

ترى النقابات العمالية أن دعائم العمال ونقاباتهم لا يمكنها أن تقوم على أسس متينة إلا بالقضاء على الحكومة والبرلمان ، وذلك بانتزاع اختصاصاتهم تدريجياً ؛ ولكن أنى يكون لهم هذا وطبقة العمال ليست من الكفاءة ولا المقدرة بحيث يمكنها الوصول إلى هذا الغرض ؟ ولذلك عمدت نقابات العمال إلى

تثقيف العمال ، فجعلت من مراكز اتحادات العمال معاهد لتثقيف العمال ، وفى هذا الصدد يقول « سوريل » : يجب أن نربى فى الشباب حب العمل والقدرة عليه . إن الغرض الذى ترمى إليه نقابات العمال من تثقيف العمال هو تمكينهم من إدارة شئون البلاد إذا ما تم النصر لهم فى آخر الأمر ؛ ولكن كيف يتم لهم النصر؟ ترى نقابات العمال أن انتزاع اختصاصات الحكومة والبرلمان والقضاء على الرأسمالية تدريجياً لا يتم إلا بالعمل المباشر ، وهو ينحصر فى :

١ – الإضراب :

إذ ترى نقابات العمال أن الإضراب من أقوى الأسلحة التى يمكنهم استخدامها فى الوصول إلى مآربهم ؛ ووسيلة الإضراب هذه كانت من بنات أفكار « بوجويه » التى أدلى بها فى الاجتماع الذى عقدته الدولة الثانية فى لندن سنة ١٨٨٨ والتى لم تلق يومئذ آذاناً صاغية .

ولكن مبدأ الإضراب انتقل إلى فرنسا ، حين أقنع الوزير الفرنسى «بريان» الاتحاد الأهلى بالموافقة على مبدأ الإضراب... وتعتقد نقابات العمال أن الإضراب العام هو الوسيلة القوية

التى ترغم الحكومة على إجابة مطالب العمال ؛ إذ ترى هذه النقابات أن الحكومة هيئة تجبن أمام مظهر القوة .

٢ – التخريب :

وتلجأ النقابات إلى وسائل أخرى لتحمل السلطات وأصحاب رؤوس الأموال على إجابة مطالبهم ، ومن بين هذه الوسائل التباطؤ فى العمل ، ويبرر العمال اتخاذ هذه الوسيلة بالمثل المعروف : « أجر ضئيل لقاء عمل ضئيل ! » كما يبررون أعمال التخريب بأنهم إنما يشنون الحرب على الحكومة وأصحاب رؤوس الأموال ، وأن هذه الحرب تبرر إلحاق أحد الطرفين المتنازعين الضرر بعدوه ؛ ولكن زعماء نقابات العمال لا يقرون هذه الوسيلة الأخيرة ؛ فقد ذكر « سوريل » أن الاشتراكية هى وريثة الرأسمالية ، فكل ضرر يلحق بمصادر الإنتاج نتيجة التخريب إنما يعود أثره السيئ آخر الأمر على العمال أنفسهم ؛ هذا إلى أن النقابات العمالية مفروض فيها أنها مركز لتثقيف العمال ، وهى تُعد هؤلاء لأن يكونوا مُثلا عليا للعمال .

٣ ــ إضعاف وسائل الدفاع والأمن :

وتلجأ النقابات فى بعض الأحيان لمقاومة الحكومة وإضعاف هيبتها وسلطتها إلى وسائل تتصل بوسائل الدفاع والأمن ، وذلك بأن تنشر دعاية ضد الانخراط فى سلك الجندية، بحجة أن العمال لا يجب أن يكونوا وسيلة لنشوب الحروب بين الشعوب ، وأن العامل ليس له وطن محدود ؛ وقد تلجأ النقابات إلى تشجيع العمال على الانخراط فى سلك الجندية مع احتفاظ العامل الجندى بمركزه فى النقابة واتصاله بها ؛ وبذلك تضمن النقابات وجود أعوانها فى الجيش ، حتى إذا اضطرت الحكومة إلى استخدام الجنود فى قمع الإضراب فإن النقابات تجد من يسدد سلاحه ضد الحكومة دفاعاً عن إخوانه العمال !

ويرى الكثير من الكتاب أن نقابات العمال فى البلاد الشمالية ــ كانجلترا واسكتلندا وألمانيا ــ لا تلجأ إلى وسائل العنف كالتخريب وتحريض الجند على عدم إطاعة الحكومة ؛ وذلك لما طبع عليه القوم فى تلك البلاد من التأنى والتفكير فى عاقبة ما يعملون ؛ وعلى النقيض من ذلك كثيراً ما يحدث أن تلجأ نقابات العمال فى البلاد الجنوبية والشرقية

من أوربا إلى أعمال التخريب والعنف ، كوسيلة لحمل الحكومات أو أصحاب المصانع على إجابة مطالبهم ؛ وذلك لما طبع عليه أهلها من حدة الشعور وسرعة البت فى الأمور دون النظر فى العواقب .

الإضراب من وجهة نظر العامة :

إذا كانت نقابات العمال ترى أن الإضراب وسيلة مشروعة للوصول إلى إجابة مطالب العمال ، فإن كثيراً من الذين لا ينتمون إلى طبقة العمال أو طبقة الملاك وأصحاب المصانع يرون أن الإضراب وسيلة خاطئة ؛ إذ يعود بالضرر البالغ على الطبقة المتوسطة ؛ هذا إلى أن الإضراب يقلل الإنتاج فيدفع الناس إلى البحث عن المنتجات الأجنبية التى يحتاجون إليها ؛ وفى هذا ضرر يعود عن طريق غير مباشر على العمال ، كما يرى الكثيرون أن اضطراد الإضراب يدفع العمال إلى قضاء أوقاتهم فى المحال العامة مما يسبب تدهور أخلاقهم . . .

آمال نقابات العمال :

يعتقد بعض رجال الاجتماع والاقتصاد أن النقابات العمالية

تسعى لتحقيق ما يدور فى خيالهم من آمال ، وهى أن تحل هذه النقابات آخر الأمر محل مديرى المصانع فى تنظيمها والإشراف عليها ، وتجريد أصحاب رؤوس الأموال من مصادر الإنتاج لتتولى هى استثمارها على الوجه الذى يحقق مصلحة العمال ، وإخراج الحكومة لتأخذ النقابات مقاليد الحكم فى يدها ، وقد جاءت هذه الحقائق واضحة فيما ذكره سوريل فى كتابه « آراء فى استخدام العنف » إذ ورد فيه ما معناه : إن الغرض الذى نسعى النقابات للوصول إليه هو وضع حد لاستغلال الإنسان لأخيه الإنسان ، وكذلك منع الحكومة من تسخير الفرد واستعباده .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن رأى النقابات فى القضاء على الحكومة كان متأثراً إلى حد كبير بآراء الفوضويين الذين انضموا إلى هذه النقابات عقب تفكك شمل «الدولة الأولى» سنة ١٨٧٢ .

* * *

أما ماهية الاشتراكية النقابية وفكرتها الصحيحة فسيتناولها الباب التالى .

الاشتراكية النقابية

تكونت هذه الهيئة ــ كغيرها من الهيئات الاشتراكية ــ من بعض المفكرين الاجتماعيين والاقتصاديين من الإنكليز الذين رأوا ما تعانيه الطبقة العاملة من شظف العيش ، بينما تتكون الثروات فى أيدى أصحاب المصانع ؛ فعملوا على إيجاد نظام اقتصادى يرفع الحيف عن العمال ويضع حداً لاستئثار أصحاب الأموال بالأرباح الطائلة التى كان يدرها انتشار الصناعة المتزايد...

وساعدت الظروف المختلفة الخارجية والداخلية على نمو هذه المنظمة وانتشارها ؛ وكان إنشاء نقابات العمال فى فرنسا وإيطاليا سبباً لبروز هذه الفكرة إلى حيز الوجود ؛ وتطورت تلك النقابات تحت تأثير الظروف المختلفة إلى نقابات عمالية كبرى ؛ ثم وجدت هذه الفكرة طريقها إلى إنجلترا ، إذ بدأ بنشر هذه الفكرة بعض الكتاب من الإنجليز ، أمثال بنتى ، الذى ألف كتابه « بعث نظام المكافآت » ، ومجلة « العهد الجديد » التى كانت وسيلة كبيرة الأهمية فى نشر هذا النظام من الاشتراكية ؛ إذ اشترك فى تحريرها أوراج وهوبسن من أقطاب هذه المنظمة .

نظام الأجور :

اعتقد أنصار هذه المنظمة — كما رأى الكثير من الاشتراكيين — أن الحالة النفسية التى يعيش فيها العامل إنما ترجع إلى نظام الأجور المتبع فى جميع الدول الأوربية، وهو فى الوقت نفسه مصدر الثروات التى تتكدس فى أيدى أصحاب الأعمال ؛ إذ أن ما يتقاضاه العامل من أجر ما هو إلا سلعة يعرضها على صاحب المصنع ، فليس للعامل أن يحاسب مدير المصنع عن إنتاجه الذى يقوم به داخل المصنع ، ولا عما يدره إنتاجه هذا من ربح ؛ فرأى الكثيرون من هؤلاء الكتاب أنه لا بد من إنصاف الطبقة العمالية ، وذلك بإيجاد نظام آخر غير نظام الأجر ! — تلك الكلمة التى أصبحت مكروهة ، إذ تشير إلى معنى استعباد المؤجر للعامل — نظام آخر يتناول بموجبه العامل ما يستحقه من راتب أو ماهية ؛ والفرق كبير بين ما تحمله كل من كلمتى « أجر ، ومرتب » من معان ؛ فكلمة ماهية أو مرتب تدل على ما يجب أن يدفع للعامل نظير اشتراكه فى عملية الإنتاج ، على أن يكون مناسباً لما يقدمه من عمل فى المصنع ؛ ولكن هذا لا يتأتى إلا إذا تولى العمال من جميع درجاتهم وطبقاتهم

إدارة المصنع طبقاً لنظام تتحقق معه الديمقراطية الصناعية ، وهى أرفع من الديمقراطية السياسية التى لا تدل حقيقتها على معناها . . . .

لذلك اتجهت أهداف هذه المنظمة إلى تأميم الصناعة بحيث تصبح ملكاً للمجتمع ، وأن يتعاون العمال والعمال الفنيون وممثلو الحكومة فى استثمار المصانع .

السبيل للوصول إلى تحقيق هذه الأغراض :

وترى هذه المنظمة أن العمل المباشر الذى يسير على وتيرة تدريجية هو الوسيلة الوحيده التى توصلهم إلى أهدافهم ، وأول خطوة فى هذا السبيل هى تنظيم الصناعة تنظيما ديمقراطياً ؛ وقد تطلع القائمون بهذه الحركة حولهم فرأوا أن هناك منظمات تعمل للدفاع عن مصالح العمال ، وفى مقدمتها نقابات العمال ، ولكن هذه الهيئات لم تكن من النظام بحيث تتمكن من القيام بعمل جدى فى سبيل إصلاح العمال والدفاع عنهم أمام أصحاب المصانع ؛ إذ كانت مفككة الأوصال عديمة النظام ، تبذل كل هيئة منها جهودها لصالح العمال المنضوين تحتها ، ولكنها جهود فردية ضائعة ؛ لذلك رؤى تنظيم النقابات على الأسس

التى وضعت لتنظيم هيئة « الاشتراكية النقابية » ، وهى :

١ ــ اندماج الاتحادات الفنية فى الاتحادات الصناعية .

٢ ــ جعل المصنع مركزاً للنشاط النقابى على أسس ديموقراطية ، وذلك بأن ينتظم جميع عمال كل مصنع فى اتحاد ؛ وتتكون اتحادات من جميع المصانع .

٣ ــ ينضم إلى هذه النقابات أو الاتحادات جميع الذين يعملون فى هذه المصانع من أرباب المهن الرفيعة ، أمثال المهندسين والمهندسين المعماريين والكيمائيين .

٤ ــ يتكون اتحاد عام من هذه الاتحادات تحت اسم « الاشتراكية النقابية الوطنية » ويسعى هذا الاتحاد لتحقيق مطالب العمال ، وتتلخص فيما يلى :

(ا) أن يتقاضى العامل مرتباً لا أجراً . . .

(ب) يتقاضى العامل مرتبه بدون نظر إلى اشتغاله فى المصنع ، فى حالتى المرض والصحة على السواء .

(حـ) يفرض العمال رقابتهم على تنظيم الإنتاج حتى يضمنوا سير العمل فيه وتقدير مرتباتهم .

الطبقة الكادحة والمؤجرون :

إلا أن الغرض الأساسى الذى يجب أن تدور حوله جهود هذا الاتحاد ، بعد أن يتم له تنظيم شئون العمال ، هو القضاء على المؤجرين ؛ ويرى القائمون على تنظيم هذا الاتحاد أن تنظيم العمال على هذا النحو يجعل غالبية الشعب ممثلة فى هذا الاتحاد ؛ فلا بد أن يؤازر الشعب العمال ؛ وقد نوه بذلك أحد زعمائهم فقال ما معناه : إن الطبقة الكادحة أصبحت حقيقة لها شأنها ، وإن الشعب اليوم جدير بأن يسمى نفسه الطبقة الكادحة ، ولكن على الرغم من ذلك فإن الاتحاد يعتقد أنه ما دام استثمار هذه المصانع يخضع لسلطة خارجة عن طبقة العمال فان العمال سوف يظلون يتقاضون الأجر الذى يعتبرونه رمز استعباد من المؤجر للعامل ؛ والطريق المثلى للتغلب على هذه الصعاب هو أن تعمل المنظمة على إخراج المؤجرين من نطاق رقابة المصنع وتنظيماته ، وأن يتولى العمال أنفسهم تنظيمه والإشراف عليه . . .

ولكن كيف يمكن الوصول إلى ذلك ؟

يستعرض الكتاب وزعماء هذا المبدأ جميع الوسائل باحثين

عن طريق عملى يؤدى إلى تحقيق أهدافهم ، فيتبين لهم :

(ا) أن الالتجاء إلى البرلمان لإنصافهم لا يؤدى إلى نتيجة إيجابية محققة ؛ إذ أن البرلمان — وهو يضم الكثير من أصحاب المصانع — لا يؤمن إلا بنظام الأجر .

(ب) أن الالتجاء إلى طلب تأميم الصناعات لا يؤدى إلى تحسين حال العمال وإجابة مطالبهم ؛ وذلك لأن سياسة التأميم لا تختلف عن سياسة الرأسمالية فى استثمار الصناعات ؛ فالحكومة ما هى إلا هيئة يهمها أن تأتى مصانعها بأكثر الأرباح .

ويعتقد بعض الكتاب أن اتحاد العمال على حق فى ذلك ، إذ أن سياسة التأميم لا تتعدى نقل إدارة الصناعات واستثمارها من الأفراد إلى الحكومة التى لا تملك من الوسائل الفنية ما يمكنها من استثمارها على أحسن الأوجه . وقد قال « أوراجى » فى كتابه « الاشتراكية النقابية الوطنية » ما معناه : إنه من الظلم أن يزجّ بالعمال فى ثورة ليس الغرض منها إلا تأميم الصناعات !

تضييق سلطة الحكومة وانتزاع اختصاصاتها فى شئون الإنتاج :

ولذلك فإن هذه المنظمة تلجأ إلى حل آخر ، هو تقييد سلطة الحكومة فى أضيق حدودها .

ويقول أقطاب الاشتراكيـــة النقابية إن (الدولة) الممثلة فى الحكومة ، بقيت عصوراً طويلة فى اعتقاد الناس صاحبة السلطة العليا لا ينازعها فيها منازع ؛ ولكن هذا الاعتقاد خاطئ ، إذ أن الحكومة ما هى إلا هيئة كباقى الهيئات فى الدولة ، لها وظائفها المحدودة كغيرها من سائر الهيئات المختلفة المقاصد والنظم الموجودة فى الدولة ؛ ولما كانت وظيفة كل هيئة أو منظمة ونشاطها ، هما أساس وجودها ، فإن أية هيئة لا تبرز نشاطاً فى أى ناحية من النواحى لا يمكن أن تبرر وجودها ؛ ومن المفروض أن هيئة البرلمان تمثل جميع الهيئات المختلفة الأشكال والأغراض الموجودة فى الدولة ، ولكن هذا يخالف الواقع ؛ إذ أن الأفراد هم الذين ينتخبون النواب ، وليست الهيئات الإقتصادية أو النقابية أو الاجتماعية هى التى تشترك فى عملية الانتخاب ؛ وقد ترتب على هذا أن ممثلى الأمة يجهلون الكثير من الشئون الاجتماعية والاقتصادية التى تلعب دوراً هاماً فى كيان الدولة ؛ ولهذا فشلت الهيئات النيابية فى حل كثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية .

إن البرلمان هو الذى يمثل أفراد الدولة ، والأفراد هم الذين ينتخبون النواب ؛ وإذن فإن عمل النواب يجب أن يكون منحصراً

فى تمثيل الأفراد ، أى فى النشاط الفردى ، كالتعليم والأمن وغيره من المشاكل المعنوية ، وكذلك ما يتعلق بشئون الاستهلاك ؛ أما عملية الإنتاج فإن الذى يتولى أمرها هيئات أو منظمات لها اختصاصاتها التى لا تدخل فى اختصاصات الهيئات النيابية . . .

لقد وجب أن يكون فى الدولة سلطتان : البرلمان ، ويختص بشئون الاستهلاك والأشياء المعنوية كالتعليم وغيره ؛ ومنظمات الإنتاج ، وتختص بكل ما يتعلق بعمليات الإنتاج . . .

وترمى منظمة الاشتراكية النقابية بهذا المنطق إلى أن تكون هى السلطة الثانية فى الدولة ، وبذلك يضمن العمال تحسين حالهم .

ولكى يكون هناك تناسق فى عمليات الاستهلاك والإنتاج ، ولكى تدرس المسائل الأخرى المتعلقة بسياسة الدولة ، يرى أقطاب هذه المنظمة أن ينتظم مندوبون عن هاتين السلطتين لتقرير شئون الدولة من جميع وجوهها . . .

ويرى أقطاب هذا المبدأ أن الحكومة إذا ما تخلصت من إشكالات المسائل الاقتصادية — التى ستكون من اختصاصات الاتحادات الاشتراكية — فإنها تتمكن من القيام بواجبها فى الميدان السياسى والمعنوى خير قيام ؛ وقد قال هوبسون فى هذا المعنى فى كتابه « الميادين الاشتراكية النقابية فى الحرب

والسلم » : « إن السياسة يجب أن تكون هى التعبير الروحى للأمة ، وكلما كان اهتمامها موجهاً إلى المسائل الروحية المعنوية ، ساعد ذلك الأمة على أن تتبوأ مركزها الممتاز بين الشعوب العظيمة » .

نظرة شاملة :

انتقد الكثير من الكتاب الاقتصاديين والاجتماعيين الآراء التى جعلتها هذه الهيئة أساساً لنظرياتها ونظامها :

١ — فى الأجور يعتقد العمال خطأ اعتبار العمل سلعة ، فى حين أن جميع الاقتصاديين يجمعون على أن العمل سلعة تتأثر بقانون العرض والطلب .

٢ — يخطىء أنصار الهيئة الاشتراكية النقابية فى اعتبار الحكومة هيئة كغيرها من الهيئات الأخرى المختلفة ؛ إذ أن الانتماء إلى دولة من الدول أو حكومة من الحكومات ليس عملاً اختيارياً ، فالإنسان ينتمى إلى دولته بمجرد ولادته ، بينما يمتلك الفرد الحرية المطلقة فى انتمائه إلى أية هيئة من الهيئات أو الخروج منها والانفصال عنها ، كما أن القوانين العامة أو الدستور المنظم للدولة تختلف اختلافاً بيناً عن القوانين التأديبية أو الدستور الذى ينظم الهيئات الأخرى .

٣ ــ لايمكن أن تتولى هيئة لها صبغة صناعية تنفيذ أوامرها وفرض سلطتها فى تنظيم أمورها ؛ إذ أن هذه الهيئة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالكثير من أوجه النشاط فى الدولة ؛ فلا بد أن تكون هناك سلطة عليا تهيمن وتنظم هذه العلاقات ، أو بالأحرى تقوم بتنسيق الجهاز النشاطى من جميع نواحيه .

إن أهم موارد الدولة هى الضرائب ؛ فمن الذى يقرر الضرائب ؟ أهى هذه الهيئة العمالية ؟ إن العقل السليم يحكم بضرورة وجود هيئة عليا محايدة تقرر الضرائب على الوجه الذى تتحقق به مصلحة البلاد من غير غبن على دافع الضرائب .

٤ ــ إن مسئولية الدولة وأعمال الحكومة لا يمكن حصرها فى الحيز الضيق الذى أرادته لها هذه المنظمة ، فإن تنسيق جميع مرافق الدولة والمحافظة على كيانها الداخلى والخارجى يقع على عاتق الحكومة وهى المسئولة عن ذلك أمام البرلمان .

إن هذه المنظمة وإن كانت لم تعمر طويلا ــ إذ أنها اختفت أثناء الحرب العالمية الأولى ــ كانت عاملا مهماً على قيام نقابات العمال ، بتنظيم اتحاداتها على أسس معقولة وأكثر قبولا ؛ كما يرى بعض الكتاب أن انتقاداتها اللاذعة للنظام البرلمانى ، قد لفتت نظر النواب إلى ضرورة الاهتمام بشئون العمال والسعى فى إصلاح حالتهم .

الرئيس جمال عبد الناصر ، يضع حجر الأساس لضاحية جديدة
من ضواحى العمال فى مصر ، بعد أن حطم الإقطاع

تقدير العدالة الاجتماعية
للقوى الإنسانية

الأسس الدينية للعدالة الاجتماعية :

والآن وقد أوجزنا التعريف بالاشتراكية ، وتطوُّرها ، والآراء التى تشتجر حولها — نعود إلى الحديث عن العدالة الاجتماعية ، باعتبارها التطور الأخير للاشتراكية . . .

وقد عرفنا فيما تقدم أن مركز التوازن لا يتعين إلا بعد أن تُظهر كل قوة من القوى المتعارضة أقصى ما تستطيعه من طاقة ، ودور العدالة الاجتماعية هنا هو تقدير القيم المختلفة لكل قوة من القوى المتصارعة حتى تتمكن بعد ذلك من تعيين مركز التوازن .

وترجع العدالة الاجتماعية عند تقديرها لقوى الإنسانية إلى الأديان السماوية وتنفذ تعاليمها ، وهى فى سبيلها إلى ذلك لا تعود بنا القهقرى إلى القرون الوسطى ، حين تغلبت المعنويات وسيطر الدين على كل مرحلة من مراحل حياة الإنسان واتصل بتفكيره فى كل مرفق من مرافقه ؛ إذ أن العدالة الاجتماعية تهدف إلى

الجمع بين الروح والمادة ، فننظر إلى المادة على أنها عمل عظيم من أعمال الله ، لا عائق يعوق الروح عن الوصول إلى الكمال ؛ فهى تود تنفيذ التعاليم السماوية بما يلائم حاجة البشر ؛ لأنه عز وجل قد خلقنا من البشر ولو شاء لجعلنا ملائكة ...

ولا يعنى كلامنا هذا أن العدالة الاجتماعية ترمى إلى إقامة دولة على أسس دينية ، يسيطر عليها وعلى تصرفاتها نخبة من رجال الدين ، بل تهدف إلى إقامة دولة واقعية تقدر قيمة الجنس البشرى كما قدرته الأديان ، ويتألف المجتمع الذى يعيش تحت لوائها من كل شخص — مهما كانت معتقداته الدينية — على شرط أن تتفق هذه المعتقدات والتعاليم السماوية مع حب الجار ، والحرية ، وكرامة الإنسان والعائلة ، ليقوم المجتمع على أساس صحيح من العدالة وتقدير الغير واحترام أولى الأمر .

هذه هى الشروط التى تقوم عليها العدالة الاجتماعية ، وهى على بساطتها عميقة فى إنسانيتها ؛ وكل صلة للعدالة الاجتماعية بالتعاليم السماوية هى أنها تحمل فضائلها وروحها ، وتنظر إلى الحياة نظرة واقعية ، دون أن تقحم اسم الدين فى كل تصرف من تصرفاتها .

ولا شك أن لكل من الروح والمادة قيمته فى الأديان السماوية

فتعترف العدالة الاجتماعية بالرسالة التى يؤديها كل منهما فى الحياة ، وتعرف أن رسالة الروح هى قيادة الإنسان إلى موئله ونصيره ، وتقريبه من خالقه حتى يحس بالسعادة ؛ أما رسالة المادة فهى إعانة الروح على تأدية رسالتها السامية . وخلاصة القول أن لكل من المادة والروح رسالته السامية التى يؤديها منفصلا عن الآخر ومتصلا به .

وتعترف التعاليم السماوية بالرسالة التى يؤديها كل من الوحدة البشرية والمجتمع الإنسانى على حدة ؛ فرسالة الوحدة البشرية هى التقرب إلى الله سبحانه وتعالى ، وفى قربها منه نهايتها ؛ أما رسالة المجتمع الإنسانى فهى مساعدة الوحدة البشرية على بلوغ هدفها السامى فى الحياة . . .

وبذلك نرى أن لكل من الوحدة البشرية والمجتمع الإنسانى رسالته السامية التى يؤديها فى الحياة منفصلا عن الآخر ، ولكن الوحدة البشرية لا تبلغ غايتها إلا بمساعدة المجتمع ، حتى تصل إلى الكمال الذى تنشده ؛ والمجتمع لا يبلغ غايته إلا بمساعدة الوحدة البشرية ؛ فإن هدف كل منهما يتوقف على تأدية الآخر لرسالته.

نجد مما تقدم أن التعاليم السماوية تفرق بين حياة الفرد وحياة المجتمع ، لأنها تنظر للمجتمع على أنه شىء معنوى ،

بعكس الفرد الذى تنظر له على أنه كائن حى له وجوده المادى ؛ فالإنسان له قيمته الشخصية أمام الله ، والمجتمع ليس إلا مجموعة من الأفراد ليس لها من قيمة إلا بما يوجد فى كل فرد من أفرادها الذين تتكون منهم .

هذا هو تقدير العدالة الاجتماعية للقيم الإنسانية ، فهى تنظر إلى القوى الأساسية الأربع الكامنة فى البشرية على أنها قوى متعارضة متنافرة ، لكل منها رسالتها التى تؤديها فى الحياة منفصلة عن غيرها ، وعلى هذا الأساس تجهد العدالة الاجتماعية جهدها للملاءمة بين النوازع المختلفة فى هذه القُوى ، وإحداث التوازن بينها حتى تتمكن كل منها من القيام بواجبها فى خدمة الفرد والمجتمع ؛ فإذا طغت إحدى هذه القوى على سواها نقلت العدالة الاجتماعية مركز التوازن بنسبة القوة الزائدة حتى يتحقق الانسجام ؛ فهى هنا صمام الأمان بين النوازع المختلفة فى القُوى البشرية الأربع .

قواعد العدالة الاجتماعية :

قلنا إن مهمة العدالة الاجتماعية هى إعطاء الفرصة للقيم الإنسانية لإثبات أقصى منافعها وآخر مداها ، حتى تتمكن

من تحديد مركز التوازن . وقلنا إن تلك القيم تعتمد فى إظهارها على تأدية كل منها لرسالتها التى كُلِّفت بها فى الحياة .

ونتكلم الآن عن القواعد التى يجب توفرها حتى تتمكن العدالة الاجتماعية من القيام بواجبها فى تحديد مركز التوازن .

تقوم العدالة الاجتماعية بتحديد مركز التوازن بين القوى المتعارضة فى الإنسان ، أى بين الروح والمادة ، فتهيئ لكل منهما السبيل حتى يؤدى رسالته على الوجه الأكمل ؛ فهى تعطى المادة كل ما يؤدى إلى الكمال المادى ، وتعطى الروح كل ما يؤدى إلى كمالها المعنوى ؛ دون أن تنحرف أو تتطرف بإعطاء إحدى القوتين ما يحد من نشاط القوة الأخرى .

وتسير نحو الهدف نفسه بالنسبة للوحدة البشرية والمجتمع الإنسانى ؛ فهى تهيئ لكل منهما الفرصة لتأدية الرسالة الملقاة على عاتقه ، فتعطى كلا منهما ما يؤدى إلى كماله دون أن تتطرف بإعطاء أحدهما ما يحد من نشاط الآخر .

المركز الثالث ، أو مركز التوازن :

رأينا العدالة الاجتماعية فى محاولتها حل مشكلة الإنسان تعمل على إيجاد الانسجام بين المادة والروح ، وهى حين

تواجه مشكلة المجتمع لا تميل إلى الفردية أو الجماعية ، بل تعمل على إيجاد التوازن بينهما حتى لا يطغى أحدهما على الآخر.

وهذا هو المركز الثالث الذى يحتل مكانه بين مركزى التطرف فى المشكلة التى نحن بصددها ، ولكننا يجب أن نعلم أن هذا المركز الثالث لا يشغل مركزاً وسطاً بين الاثنين ، لأن وظيفته الأساسية هى إيجاد التوازن والانسجام ؛ وهو لهذا السبب دائم الحركة لا يثبت فى مكان واحد ؛ لأن القوتين اللتين يعمل على إيجاد التوازن بينهما متفاوتتان فى القوة والضعف على اختلاف الأحوال ، فهو يميل إلى أحدهما كلما رأى منه ضعفاً وتخاذلا ، فيشد من أزره ويحقق له ما يكفيه من القوة حتى يقف أمام القوة التى تعارضه فى مساواة وتعادل وانسجام ؛ وهذا هو السبب فى أننا نجد العدالة الاجتماعية تميل إلى المعنوية فى مشكلة الإنسان ، وتميل إلى الفرد فى مشكلة المجتمع ؛ لأنها تعترف بأن قيمة الروح المعنوية أعلى مرتبة من قيمتها المادية ، وقيمة الوحدة البشرية تعلو على قيمة المجتمع الإنسانى .

هذا هو المركز الثالث الذى أرضى الحقيقة وأرضى البشر ممن يتمتعون بطبيعة معتدلة لا تميل إلى التطرف .

ماذا تحققه العدالة الاجتماعية من تحرر ؟

هل تحقق العدالة الاجتماعية بهذا الحرية الداخلية للإنسان؟ وهل تنجح فى تحقيق حريته الخارجية الكاملة ؟

رأينا فيما سبق أن العدالة الاجتماعية تسعى إلى تحرير الروح بتهيئة الفرصة لها حتى تصل إلى الكمال ؛ وهى تختلف عن التطرف المعنوى فى أنها تعترف بالمادة ولا تنكرها ؛ لعلمها بأن فى إنكارها للمادة حداً من الكمال المعنوى ؛ فالتحرر المعنوى الذى توفره للإنسان لا يشبه فى كثير أو قليل ذلك التحرر المطلق الذى انغمس فيه رجل العصور الوسطى عندما مال بكليته نحو التعاليم الدينية .

أما التحرر المادى الذى توفره فيتصل اتصالا وثيقاً بتحرر الروح ، ويتلاءم فى الوقت نفسه مع الكيان المادى للإنسان ، لأنه انبعث من إيجاد التوازن والانسجام بين الروح والمادة .

وفى مشكلة المجتمع تعمل العدالة الاجتماعية على تحرير الفرد ، بتهيئة الفرصة للوحدة البشرية لتبلغ حد الكمال ؛ وهى تختلف عن الفردية فى أنها لا تنكر قيمة المجتمع ؛ لعلمها بأن فى إنكارها لقيمة المجتمع تعويقاً للوحدة البشرية عن الوصول

إلى حد الكمال ؛ وهى فى الوقت نفسه لا تسعى إلى التحرير المطلق للفرد كما تنادى الفردية التى جعلت الإنسان أداة طيعة فى يد الإقطاع والرأسماليه والسلطات المطلقة .

هذا هو التحرر الذى توفره العدالة الاجتماعية للجنس البشرى ، بإيجاد الانسجام والتوازن ، فهى ليست مادية ، لأنها تسعى إلى تحرير الروح بإيصالها إلى درجة الكمال وإعطائها الفرصة لتأدية رسالتها التى وكلت إليها ، وليست هى بالمعنوية ؛ لأنها تهيىء للمادة الجو المناسب للقيام بواجبها الذى وكل إليها فى ميثاق الإنسان ذاته ، كما أنها ليست جماعية لأنها تسعى إلى تحرير الوحدة البشرية بتهيئة الفرصة لها لتأدية رسالتها وبلوغ حد الكمال ، ولا بالفردية ؛ لأنها تعترف بأن الوحدة البشرية لن تصل إلى حد الكمال إلا بمعونة المجتمع الذى تعيش فيه .

والعدالة الاجتماعية فى مركزها الثالث ، وبُعدها عن التطرف ، تنكر الاستقلال المطلق للوحدة البشرية ، كما تنكر اعتمادها الكلى على المجتمع الإنسانى ؛ ولكنها تعود فتؤيد الاستقلال فى بعض النواحى ، والاعتماد فى نواح أخرى ؛ فهى تمنح الإنسان الحرية الكافية لا المطلقة ، حتى يعيش فى المجتمع الإنسانى عيشة كريمة مرضية ، إلى أن يصل إلى المصير الذى كتبه الله عز وجل لكل البشر . . .

حقائق العدالة الاجتماعية :

ليس مثل الحقيقة منار يهتدى الإنسان بنوره ويسير على هداه ، والعدالة الاجتماعية فى نفسها حقيقة جديدة ظهرت فى عالم الوجود ، فكانت أملا جديداً فى بناء عالم أفضل تسوده المحبة والعدل والمساواة .

ويحتاج كل مبدإ جديد إلى يد أمينة لتنفيذه وتطبيقه فى إخلاص وإيثار ؛ ولن تنجح مثل هذه اليد فى مهمتها نجاحاً ملموساً إلا إذا كان صاحبها ملمًّا بأحاسيس الشعب ، عالماً برغباته وحاجاته ، قادراً على التعبير عنها والعمل على إجابتها ؛ أما واجب الشعب فهو الالتفاف حول هذه اليد والذود عنها ، لعلمه بأن حياته مرتبطة بوجودها ، ومصيره معلق على بقائها .

لسنا فى مجال جدل سياسى ؛ لأن بحثنا هنا ليس إلا تحليلا فلسفياً لمبدأ اجتماعى جديد ، رأينا فيه حلا لمشكلة مستعصية ذاق منها وطننا وشعبنا الأمرين منذ قرون ؛ ولكننا فى سبيل البحث عن الحقيقة نرى أنفسنا مضطرين إلى العودة بالقارئ إلى الثورات التاريخية التى تولدت عنها مبادىء اجتماعية نسخت ما قبلها . . . إلى الثورة الفرنسية مثلا ، التى تولدت عنها الفردية

المادية ونسخت الرأسمالية ، ثم إلى الثورة الشيوعية التى تولدت عنها الجماعية المادية ونسخت السلطة المطلقة ؛ وقد وصلنا فى تحليلنا لهذين المبدأين إلى أنهما قد فشلا فشلا ذريعاً فى حل مشكلة الإنسانية وتوفير الحرية والسعادة للفرد .

إن العدالة الاجتماعية تحتاج إلى دراسة مرتبة منتظمة ، حتى تأتى بما تهدف إليه من نشر العدل الاجتماعى ، وتوفير السعادة لأفراد الشعب ؛ ونبدأ دراستنا بالتساؤل عن المدى الذى تصل إليه القيم الداخلية للإنسان (المادة والروح) فى إظهار نفسها وإثبات مزاياها ومنافعها ، ثم ننتقل إلى تحليل القيم الإنسانية فى الوحدة البشرية والمجتمع الإنسانى .

حقائق معنوية :

تعترف العدالة الاجتماعية بأن فى المادة كل ما يلزمها لتأدية رسالتها والوصول إلى حد الكمال . ويسمح برنامج العدالة الاجتماعية بردّ القيم المعنوية إلى المكانة التى تستحقها بعد أن نجحت المادية زمناً فى إخفائها والتضييق عليها وإنكار حقها فى الوجود ، لتعود إلى مكانها المفضّل فى قلوب الناس ؛ وقد وضعت العدالة الاجتماعية بعض المثل المعنوية التى كادت تندثر وينساها العالم ، مثل : تقدير العمل والعامل — رفع مستوى

الثقافة الاجتماعية – الضمير الاجتماعى للمجتمع .

ونصت على بعض المبادئ المعنوية الرفيعة ، مثل : الإيمان بالله – حب الوطن – اتحاد العائلة – الصلابة فى الحق .

وقد مرت حقبة طويلة من الزمن وشعب مصر – مثل كثير من الشعوب العربية – يرسف فى أغلال الذل والمسغبة ، وتلهب ظهره سياط الطغيان ، وتعبث بحقوقه الديموقراطية المزيفة ؛ حتى فقد إيمانه أو كاد ، وتحول من المعنويات والروحانيات إلى الماديات ؛ وفقد ثقته فى نفسه ووطنه ، حتى وهنت عرى اتحاده وتفككت رابطته وأصبح مبدؤه الأنانية والمادة . . .

وبعودة القيم المعنوية إلى مكانتها من النفوس ، يستعيد الشعب إيمانه بالله ، وإيمانه بوطنه ، وإيمانه بنفسه ؛ ويسترجع مبادئه السامية ، من حب الغير ، والأخوّة ، والمساواة ؛ ويشعر بالحرية الحقيقية ، وحب الوطن الذى كان قد لفظه وأنكره ولم يمنحه إلا حق الموت جوعاً . . .

وتنادى العدالة الاجتماعية بحقوق العامل ، وتطالب باحترام الشيخ ، والعناية بالمريض والعاجز الذى ينظر إليه الماديون على أنه عبء لا فائدة منه ؛ وتعطى الأطفال الحق الأول فى عناية الوطن ، وهو حق يبين مدى الشعور المعنوى .

فالحقائق المعنوية فى العدالة الاجتماعية تقوم على قاعدتين : الإيمان والحب ؛ الإيمان بالله ، وحب الإنسان لأخيه الإنسان . . .

حقائق مادية :

وتعتمد العدالة الاجتماعية — إلى ذلك — فى تحقيق رسالتها على المادة ؛ إذ كيف تطالب الإنسان بالإيمان بالله وحب غيره قبل أن تسد حاجته وترفع الظلم المخيم على حياته فتوفر لقمة العيش للجائع ، وقطعة الثياب للعارى ، والمأوى للمتشرد ؟

وعلى الرغم من أن حياة الإنسان لا تقوم على لقمة العيش فحسب ، فإن الإنسان لا يعيش إلا بها . . .

ومن أول مبادئ العدالة الاجتماعية توفير ضروريات الحياة ، والحد من قسوة الفقر والحرمان ؛ حتى يخلو الوطن من طبقة فاحشة الثراء وأخرى مدقعة الفقر ؛ ولن يتم ذلك إلا بتوزيع الثروة القومية على أسس من العدل والإنصاف . . .

وبهذا يرتفع مستوى المعيشة بين طبقات الشعب ، ويزداد الاستهلاك ؛ وكلما ازداد الاستهلاك ارتفع الانتاج ، وكلما ارتفع الإنتاج ازدادت الثروة وانتعش الاقتصاد القومى . . .

ويظهر الفرق بين النظام الاقتصادى الخاضع للرأسمالية

بيوت الفلاحين فى مصر ، منذ عهد الإقطاع البائد

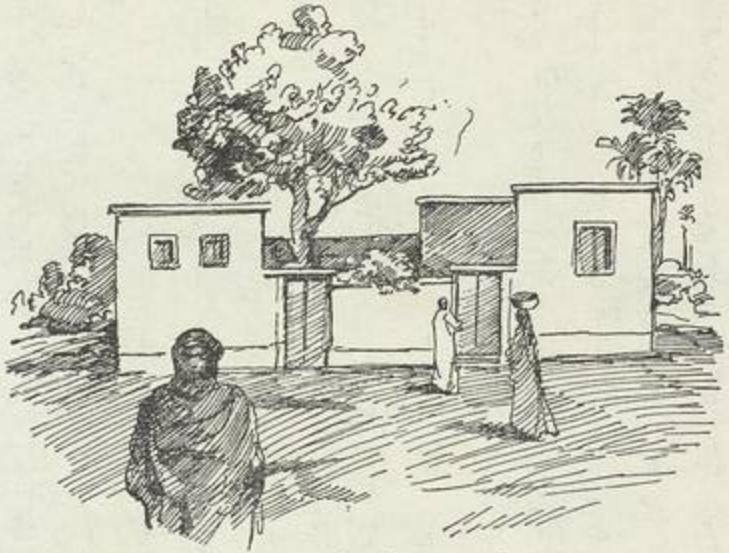

بيت الفلاح فى مصر كما ينبغى أن يكون ، بعد أن تحطم الإقطاع

والشيوعية ، والنظام الذى يقوم على أسس العدالة الاجتماعية ، فى أن الأول يقوم على الإنتاج ؛ فيولد السخرة والفاقة ، أما الثانى فيقوم على الاستهلاك ، حتى يتحكم الاستهلاك فى الإنتاج ؛ أى أنه يجب أن يكون الإنسان هو هدف الاقتصاد ، لا أن يكون الاقتصاد هو هدف الإنسان .

وينشأ عن هذه الحقائق المادية فى العدالة الاجتماعية بعض الحقوق التى يتمتع بها الشعب ، مثل :

حق العمل — حق التعويض — حق الشروط المناسبة للعمل — حق العناية الصحية — حق الحماية الاجتماعية — حق حماية العائلة — حق النمو والتقدم الاقتصادى — حق الأمومة وحماية الطفل — حق طاعنى السن .

وتحتاج العدالة الاجتماعية لتطبيقها إلى إعادة توزيع الثروة القومية ؛ وهذا يحتاج إلى تنظيم اقتصادى ؛ ولا يتم التنظيم الاقتصادى إلا بتحقيق الاستقلال السياسى والاقتصادى . . .

والاستقلال الاقتصادى هو الضمان الأول للعدل الاجتماعى ، فهو يضع الاقتصاد القومى فى خدمة المجتمع ويقوده نحو هدفه الحقيقى لرفع مستوى الشعب ونشر السعادة بين أفراده . . .

الحقائق الفردية والجماعية :

أوضحنا فى بعض ما سبق ، الفرق بين الحقائق المعنوية والحقائق المادية التى تمس حياة الفرد ؛ ونعود الآن لنجمع بينهما هنا ؛ لأن الحقائق التى تمنحها العدالة الاجتماعية للفرد ، تصطدم بحق الجماعة فى الاستفادة من هذه الحقائق نفسها ؛ وعلى هذا نجد من الصعب الكلام عن حرية الفرد الخارجية على أنها حقيقة تمنحها له العدالة الاجتماعية ، لأن لهذه الحرية حدودها التى تقف عندها حيث تبدأ حرية المجتمع ؛ فالعدالة الاجتماعية تلعب دوراً مزدوجاً فيما يختص بالحرية ، دوراً فردياً ، ودوراً جماعياً . . .

وكما تفرض حرية الفرد بعض القيود على حرية المجتمع ، يفرض المجتمع بعض القيود على حرية الفرد ؛ وهذا هو الدور الذى تلعبه العدالة الاجتماعية لحفظ التوازن والانسجام بين الفرد والمجتمع ، فتحد من حرية كل منهما إلى الحد الذى تتحقق معه السعادة المشتركة .

ولنضرب لذلك مثلا حق الفرد فى التملك ؛ إذ تقول عنه الفردية إنه حق مطلق ، فتنتهى بهذا الإطلاق إلى إساءة استعمال

هذا الحق؛ وتعارضها الجماعية فتنكر على الفرد حق التملك، فتنتهى بهذا الإنكار إلى تسخير الفرد واستعباده ؛ وهنا تأتى العدالة الاجتماعية وتقف فى مركزها الثالث وتقول : « لا يمكن أن يكون التملك حقًّا مطلقاً للفرد؛ ولا يمكن حرمان الإنسان من ممارسة هذا الحق ، ولكن من الممكن منعه من إساءة استعماله» .

هذا هو مبدأ العدالة الاجتماعية الذى ينادى بأن « الأرض ملك لمن يفلحها » ، ويطالب بانتزاع الأرض ممن يسىء استعمالها لتسليمها لمن ينتج خيراتها بنفسه .

وتنطبق هذه القاعدة نفسها على الحرية ، فإن الفردية تنادى بمنح الفرد حرية مطلقة ، وتنتهى بهذا الإطلاق إلى إساءة استعمال هذه الحرية ؛ وتعارضها الجماعية فتنكر حق الفرد فى الحرية ، فتنتهى بهذا الإنكار إلى استعباد الناس ووضع الأغلال فى رقابهم ؛ ثم تأتى العدالة الاجتماعية من مركزها الثالث ، فتمنع إطلاق الحرية الفردية حتى لا يساء استعمالها ، ولا تميل إلى ناحية الجماعية حتى لا تسمح لها بخنق الحريات من أجل الدولة أو العنصر . . .

وتقف العدالة الاجتماعية دون إساءة استعمال رأس المال ، كما وقفت أمام الفردية التى أدت إلى الإقطاع والرأسمالية ، وأمام

الجماعية التى نظرت إلى رأس المال على أنه أداة للسخرة والاستعباد ؛ ذلك أن العدالة الاجتماعية تنكر الرأسمالية ولكنها لا تنكر رأس المال الذى يلعب دوره المزدوج ، الفردى والجماعى ، فى حياة البشر ؛ تنظر إلى العمل على أنه حق من حقوق الفرد وواجب من واجبات المجتمع ، له صفته الفردية ووظيفته الاجتماعية التى يجب عليه تأديتها نحو الإنسانية .

وتوفر العدالة الاجتماعية للطبقة الكادحة حرية تأليف النقابات العمالية التى تلعب فى بعض الدول دوراً له أهميته القصوى فى حياتها القومية .

وخلاصة القول ، أن العدالة الاجتماعية تهدف إلى إيجاد التوازن والانسجام بين قوى الفرد وقوى الجماعة ، حتى توفر للفرد الفرصة ليلعب دوره الحيوى على قدم المساواة مع غيره من الأفراد ، وتوفر للمجتمع الفرصة لتحقيق كمال الفرد كشرط أساسى لتحقيق كمال الجماعة .

ولما كانت العدالة الاجتماعية تميل بطبيعتها إلى ناحية الفرد حتى يتحقق التوازن الذى تسعى إليه ، فإنها قد حددت حقوقه التى يجب أن يتمتع بها ولا يرضى بغيرها بديلا ، مثل حقوق الطبقة العاملة ، وحقوق طاعنى السن ، وحقوق العائلة .

قاعدتان أساسيتان :

وبهذا تقوم العدالة الاجتماعية على قاعدتين أساسيتين :

١ ــ العدل الاجتماعى

٢ ــ الخدمات الاجتماعية

والعدل الاجتماعى هو الأداة التى يساعد مبدأ العدالة الاجتماعية على تحقيق أهدافه لإيجاد التوازن بين حقوق الفرد وحقوق المجتمع . والإنسان هو المقصود بالعدل ، ويصل إليه عن طريق المجتمع ؛ وهو بهذا من واجب الدولة .

أما الخدمات الاجتماعية فهى تلك المؤسسات الاجتماعية الأهلية التى تقوم على حب الغير والعطف عليهم ، فتقدم لهم المعونة ، وتكمل بذلك رسالة العدل الاجتماعى . وتُموَّل هذه الخدمات من مساهمة الطبقة العاملة نفسها ، حتى تصل إلى كل ركن من أركان الدولة لنشر رسالتها التكميلية .

وإذا أنعمنا النظر فى غاية الخدمات الاجتماعية ، وجدنا رسالتها سامية رفيعة ، فهى حب متبادل بين الفرد والجماعة ، وبين الجماعة والفرد ؛ فإذا أضفنا إلى ذلك الشعور الوطنى الذى تفرضه العدالة الاجتماعية ، كملتْ كل عوامل المعنوية التى

تدعو إليها التعاليم السماوية .

والخدمات الاجتماعية ميدان واسع لعمل الخير ، فهى توفر المأوى لعابر السبيل ، والملجأ للشيخ ، ودور الحضانة للطفل ، والمستشفيات والعيادات الطبية للمرضى ، ومساكن العمال . . .

وهى باختصار ، تسدل الستار على عهد التشرد والتسول والاستجداء الذى أخفى وراءه زمناً طويلا صَلَفَ الأثرياء وكبرياءهم ، أولئك الذين اتخذوا من كلمة الإحسان سبباً إلى تحقير الفقير وازدرائه !

حقوق الفرد فى العدالة الاجتماعية :

حللنا فيما تقدم مبدأ العدالة الاجتماعية ، وثبت من تحليلنا أنها تَفضُل كل ما سبقها من مبادئ متطرفة نشرت الظلم والاستعباد والسخرة ، ووجدنا أخيراً أنها « الحقيقة » التى طالب بها البشر فلاسفتهم « والحل المنشود » الذى عثر عليه الزعماء وأولو الأمر لإسعاد شعوبهم ؛ فجدير بنا بعد ذلك أن نعرض على بساط البحث « حقوق الفرد » التى حددتها العدالة الاجتماعية ، ونفسرها بقدر ما يسمح لنا المجال ، لنضىء الطريق أمام أولى

الأمر ، حتى نجنى بعد ذلك ثمراً ناضجاً شهيا .

لا يختلف اثنان فى أن الثورة الشعبية التى شملت مصر ، قد قامت لعدة عوامل جوهرية ، أهمها سوء حالة الطبقات الكادحة التى ساهمت بجهدها وعرقها فى بناء عظمة هذا الوطن فى العهود السابقة المظلمة ، ولكن ها هى ذى الفرصة قد سنحت ، وأشرق فجر الأمل على الطبقة المغلوبة على أمرها ، فتسلم عنان الأمور فى مصر لأول مرة منذ قرون ، نفر من الشعب ، أحسوا بالحرمان مثل ما أحس ، وقاسوا مثل ما قاسى ؛ فقاموا يحطمون الأصنام ، وأعلنوا الحرب على تلك النظم البالية...

ولا شك أن كل نهضة اجتماعية لا بد أن تلائم طبيعة الشعب وتتفق مع أخلاقه وميوله ومعتقداته ؛ إذ لا يمكن تطبيق نظام ما فى دولة ، سبق تطبيقه فى دولة أخرى ، لمجرد أنه نجح فى هذه الأخيرة ؛ كما أن لكل نهضة اجتماعية أهدافها واتجاهاتها التى تختلف فى كل دولة عنها فى الدولة الأخرى ، لاختلاف طبائع الشعوب ، ووضعها السياسى والاقتصادى ؛ فيجب وقد بدأنا السير فى طريقنا نحو انقلاب اجتماعى شامل ، أن نتدبر أمرنا ونتعمق فى بحثنا حتى نصل إلى أصل الداء ، ليكون دواؤنا بعد ذلك ناجعاً شافياً .

لقد قامت ثورتنا لإعادة بناء الوطن ، ولتكون مصر دولة ذات سيادة سياسية كاملة ، مستقلة اقتصاديا ، عادلة اجتماعيا .

قواعد المستقبل الاجتماعى :

تشعر مصر فى وقتها الراهن بحاجتها إلى ثورة اجتماعية شاملة ، تقلب نظامها الاجتماعى وتضعه على أسس من الإنسانية والعدل ، حتى يستعيد كل مواطن حقه فى حياة كريمة وهبتها له الطبيعة وأنكرتها عليه عهود الفساد والطغيان .

وفيما يلى بعض القواعد الأساسية التى يمكن أن تقوم عليها سياسة اجتماعية عادلة :

التوازن بين الفرد والدولة :

طرأ على الإنسانية من التطورات وطبق فيها من النظريات السياسية والاقتصادية ما يسهّل علينا فى الوقت الحاضر وضع الخطوط الرئيسية لتنسيق التوازن بين الفرد والدولة ، وتوفير الانسجام بين حقوقه وواجباته ، بعد أن استيقظ ضمير الرأى العام وازدادت حساسيته وشعوره بمسئوليته نحو المجتمع .

ويكتسب الإنسان من شعوره بالمسئولية ما يحرك مشاعره ويصقل روحه ويحدد له الطريق للقيام بجلائل الأعمال ، حتى

يرى وطنه قد سار قدماً فى طريقه الذى رُسم له ، يعمل كل من أظلته سماؤه متحداً متماسكاً ، من أجل الخير العام ، لا يعوقه فى سبيل الوصول إلى هدفه عائق .

وحتى يتوفر كل ذلك يجب وضع خطة حكيمة سليمة لتحقيق التناسق والتوازن بين الفرد والمجتمع ، تهدف إلى وضع نظام اجتماعى جديد يقوم على مبادئ من الإنسانية والعدل ، فقد ولى الزمان الذى كنا نرى فيه البؤس مخيماً ولا نعمل من أجله شيئاً ، وحانت الساعة لنواجه الواقع ونعمل جميعاً يداً واحدة فى سبيل خير المجموع ، بعد أن مضى عهد السخرة والاستغلال .

وبعدُ فإن أول واجباتنا هو التحول برأس المال من إدارة الاستغلال والتسخير والربح الشريف وغير الشريف ، إلى أن يكون عاملا من عوامل الإنسانية والعطف والتعاون ، ينزل إلى ميدان الاقتصاد ليوفر الربح الحلال لصاحبه ، والحياة الكريمة لمن يعمل فى توفير ذلك الربح ؛ ولن يتم هذا الانسجام والتوازن إلا إذا شعرت الطبقة العاملة ، بتقديس العمل ، وعملت بهمة وإخلاص وتفان ، لعلمها بأن الإنتاج سيعود عليها بالسعادة وهدوء البال .

المبادئ الديموقراطية والجمهورية :

وحينما نحاول وضع أسس اجتماعية جديدة وتنفيذها، يبدو لنا بوضوح أن كل نظام اجتماعى يمس من قريب أو من بعيد الحياة السياسية فى البلاد ، لذلك يجب أن يؤمن الشعب أولا بالمبادئ الديمقراطية الصحيحة ، ويضع ثقته الكاملة فى جمهوريته الحديثة ؛ لأن هذا الإيمان وتلك الثقة ، هما اللذان سيشدان من أزره عند ما يواجه الآراء المعارضة والمبادئ المتطرفة الهدامة ، التى لا هم لها إلا عرقلة كل نشاط من شأنه النهوض بالوطن وسد حاجات الشعب بقدر ما تنى موارد البلاد الاقتصادية.

والنهضة الاجتماعية الشاملة هى التى توفر للشعب حريته وسعادته ، فإذا وجدنا من يعارضها أو يهوّن من شأنها ، فهو ذو هوى يتوارى خلف مبادىء مادية متطرفة ، ولدتها نظم قامت على الاستبداد وأنكرت أوليات حقوق الفرد الإنسانية .

وقد مالت الأفكار إلى التطرف فى القرن الثامن عشر ، نتيجة للتيارات الفلسفية التى نادت بالفردية والقوة الكامنة فى الإنسان كوحدة بشرية ؛ وقد علمنا جميعاً أن النظام الديموقراطى

هو النظام السياسى للفردية ، فهل يدفعنا إيماننا إلى مثل التطرف الذى ساد القرن الثامن عشر ؟ هذا ما سنجيب عليه هنا .

سيادة الفرد فى الدولة :

أثبتنا فيما سبق أن التطرف فى الحرية الاقتصادية ينتهى إلى الحد منها وخنقها فى النهاية ؛ وقد نتج عن سوء توزيع الثورة استغلال جهود العامل استغلالا استبداديا أعجزه عن الدفاع عن حقوقه ؛ وثبت أيضاً أن الفرد إذا ما تُرك لموارده الخاصة شعر بحاجته إلى معونة المجتمع لإكمال ضرورياته المادية ؛ فلا شك بعد ذلك أن الآراء الفردية إذا لم تتقدم وتتطور تبعاً للتطور العلمى والاقتصادى ، تضاءلت شيئاً فشيئاً حتى تفنى ؛ وفى ذلك هدم للمجتمع الذى يقوم على تعاون الأفراد وإيجاد التوازن بين الفرد والمجتمع والاعتراف بحقوق الإنسان واحترامها .

وليس فى ذلك ميل نحو الجماعية ؛ لأن المبدأ الأساسى فى سيادة الفرد بالنسبة للدولة هو الهدف الذى يحقق خير الجميع فى حرية تامة .

تأمين الحرية وحقوق الفرد الأخرى :

كلما تحقق الانسجام والتوازن بين الفرد وحقوقه الاجتماعية، وصل الإنسان إلى ما ينشده من كمال ؛ ولا شك أن فى تأمين الفرد على حريته تأميناً له على حقوقه الأخرى التى تنشأ من صلته الوثيقة بالمجتمع الذى يعيش فيه ، فتوفر له قسطاً من السعادة يتناسب مع ما يشعر به من نقص وما لديه من وسائل .

هذا هو الطريق المأمون الذى يساعدنا على منع الانهيار الاجتماعى الذى يتولد عن حاجة الطبقة العاملة إلى حل معقول لمشاكلها الاقتصادية ؛ والحكومة إذا سارت على سياسة لا تمس مشاكل الطبقة العاملة وتغاضت عن الصراع الاجتماعى بين الطبقات، فشلت دون شك فى تأدية رسالتها نحو الوطن والشعب.

اتحاد الطبقات العاملة فى منظمات قوية :

وقد تطورت المنظمات العمالية فى السنوات الأخيرة حتى أصبح لها من القوة ما يسمح لها فى بعض الظروف أن تتدخل تدخلا خطيراً يؤثر على النشاط الفردى والنشاط العام ، مما يهدد مصلحة الدولة والشعب ؛ لذلك يجب على الحكومة إصدار القوانين الخاصة التى تحدد النشاط النقابى وتعطى الصفة القانونية

لما تتخذه اتحادات العمال من إجراءات للحصول على مطالب الطبقة العاملة ، حتى لا تلجأ إلى وسائل العنف والخروج على القانون لتحقيق مطالبها العادلة ؛ كما يجب أن ينظم القانون جميع النقابات العمالية ويعطيها من الحقوق القانونية ما يمكنها من التكلم بلسان من تمثلهم والتعبير عن آرائهم ، والتغلب على القوى الهدامة التى تعترض سبيلهم .

أثر الطبقة العاملة فى حل المشاكل العامة :

وتزداد أهمية الإتحادات العمالية فى جميع الدول الديموقراطية ، ولا يحتاج أثرها فى حل المشاكل العامة إلى دليل ، مما دعاها إلى الاستزادة من تحمل المسئولية وتشجيع الحكومات على اتخاذ قرارات إيجابية تحل بها مختلف المشاكل الاجتماعية ؛ ومن واجب الحكومات بعد ذلك احترام حقوق النقابات وشد أزر اتحادات العمال وتأييدها فى المطالبة بحقوق الطبقات العاملة .

ولما كانت مثل هذه السياسة تعزز مركز المنظمات العمالية وتقوى من شأنها ، فإن مما لا يجب أن يعزب عن البال مراقبة درجة حساسيتها حتى لا تصبح مخلب القط لخدمة مصلحة

غير المصلحة التى تستمد منها وجودها ، وهى الدفاع عن حقوق العمال القانونية .

الخطر الشيوعى :

لا يعنى رفع مستوى الطبقات العاملة والتقريب بين مختلف طبقات الشعب ، نشر الفوضى وإنكار قوانين الطبيعة ومخالفة ما أمر به الله عز وجل فى كتابه الكريم ؛ لأن هدف العدالة الاجتماعية من التقريب بين الطبقات ، هو توفير الحياة الكريمة للمواطن الصالح ، وتأمين مستقبله ومستقبل عائلته ، ليصبح عضواً نافعاً فى مجتمع ترفرف عليه السعادة ، فنقطع الطريق على المبادئ الهدامة أن تتسرب إلى صفوف الشعب .

ولا شك أن المرء إذا ما شعر بنصيبه من الحرية ، واستقلاله فى المطالبة بحقوقه ، عمل مع الحكومة جنباً إلى جنب فى الكشف عن العناصر الدخيلة التى تسعى إلى بث سمومها فى الظلام تحت ستار الدفاع عن حقوق الطبقات المظلومة ؛ وهى لا تجد سلاحاً أمضى من انتشار روح التذمر ، وتقييد حرية الفرد فى المطالبة بحقه ، وتكميم فمه عن المجاهرة برأيه .

ويعتمد مستقبل التطور الاجتماعى على تعاون السلطات

وتأييد الرأى العام ، كما يعتمد ازدهار الصناعة على نشاط المحيط التجارى ؛ فالعمال يساهمون من ناحيتهم بالجد والعمل والإنتاج ، والحكومة تساهم بتأمينهم على حقوقهم والمحافظة على النظام العام واستتباب الأمن .

معارضة المحافظين فى التجديد :

ما من نهضة إلا اصطدمت بمعارضة الآراء العتيقة الرجعية التى تخشى التجديد فتحول دون تغيير ما تعودته من نظم ، وإن ثبت فسادها وفشلها فى حل المشاكل الاجتماعية ؛ وهى لا تعارض إلا خشية سلبها ما تتمتع به من امتيازات .

ولو رجعنا إلى التاريخ لنرى التطور الذى طرأ على التشريعات الاجتماعية فى مراحله المختلفة ، لوجدنا أن كل ما وضع من نظم لحماية الطبقة العاملة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتطور الصناعى والموارد الاقتصادية ، حتى ليصعب الحكم بأن تلك النظم كانت من عمل جيل معين ؛ فقد خضعت النظم القضائية والتشريع القانونى على تسلسل الأجيال لتطورات الثروة القومية والتقدم العلمى والفكرى ، مما يثبت لنا نمو الوعى الاجتماعى الذى يعم العالم اليوم تبعاً للنمو الصناعى والاقتصادى .

وكثيراً ما تعترض الآراء الرجعية المحافظة نمو الوعى الاجتماعى وتحارب التشريعات الاجتماعية ، وتنكر حقوق الطبقة العاملة ، حتى كانت السبب فى تلك العداوة المريرة التى نشاهدها اليوم بين مختلف الطبقات فى كثير من بلاد العالم .

وضع الحلول الجزئية لمشاكل الطبقة العاملة :

أوضحنا فيما سبق السبب فى جمود التشريعات الاجتماعية وعدم تطورها تبعاً لنمو الوعى الاجتماعى وازدهار الميدان الاقتصادى ، حتى كانت كل النظم القضائية التى وضعت لحل مشاكل الطبقة العاملة نتيجة للجهود التى بذلتها اتحادات العمال ونقاباتهم لرفع الجور والظلم عنهم ، لا نتيجة لما تقتضيه حالة البلاد والعقيدة الثابتة الراسخة بعدالة القضية العمالية .

ولم توضع تلك النظم والتشريعات إلا لمواجهة مشاكل فردية طارئة ، تبعاً لكل حالة ؛ فكانت مرتجلة فى معظم الأحيان ، لم تصل إلى أصل الداء لتستأصله ، بل علاجاً مسكناً وقتيا ، لم يف قط بالغرض ولم يوفر إلا حلا جزئيا سرعان ما تتلوه مشكلة جديدة ، حتى تعقدت تلك النظم وصارت قواعد متشابكة متعارضة ، فنشأت الحاجة إلى مواجهة الموقف ومعالجته على

أساس واقعى قبل أن يستفحل الخطر ؛ وبعد أن كانت المشاكل العمالية تعتمد فى حلها على القانون العام ، أصبحت الحاجة ملحة إلى وضع التشريعات الخاصة التى تعالج ما يطرأ من مشاكل بروح من العدل وعلى أساس من الواقع ، حتى لا يتأثر الإنتاج القومى بما ينشأ من نزاع بين العامل وصاحب العمل .

وجوب مطابقة القانون لحاجات النهضة الاجتماعية :

لا يعتبر نقدنا السابق للتشريعات الاجتماعية معارضاً لمبادئ الحماية التى وضعت من أجلها تلك التشريعات ، ولكنه رغبة منا فى توضيح الحاجة إلى وضع نظم منسقة تتفق مع ما نهدف إليه من إصلاح وما يحقق العدالة الاجتماعية من قواعد .

وعلى الحكومة إذا ما عزمت على إدخال بعض التعديلات على التشريعات الاجتماعية ، أن تتأكد أولا من أن تلك التشريعات تتفق مع طبيعة الشعب وتتجاوب مع حاجة الدولة ، حتى تتمكن من القيام بنهضة اجتماعية شاملة تحافظ بها على إيجاد التوازن والانسجام بين مختلف المصالح .

ولا شك أن من أول واجبات المشرع إعطاء ما يدخله من تعديلات أو ما يضعه من قوانين شكلا واضحاً ظاهراً لا يحتمل

التحوير أو التغيير ، ليساعد على مواجهة الحقائق التى تقدمها الحياة ، وأن يستلهم تشريعه من الواقع وما تتطلبه حقيقة الحال ، حتى لا تتعارض هذه التشريعات مع ما يطرأ على المجتمع من تطور فى المستقبل .

حقوق الفرد تنشأ من حاجاته :

إذا تحرينا الأسباب التى تدفعنا إلى وضع قانون خاص نواجه به مشاكلنا الاجتماعية المختلفة ، وجدنا أن هناك أسباباً رئيسية تستمد وجودها من نشاط الحياة الاجتماعية نفسها .

وقد نشأت الحاجة إلى وضع التشريعات الاجتماعية من المبدأ الذى ينادى بأنه « يجب أن يكون الفرد موضع اهتمام الحكومة والشعب » وهذه الحاجة نفسها هى التى تدفعنا إلى تحديد الحقوق الطبيعية التى يتمتع بها الفرد وتنشأ مما يؤديه من عمل ، فتقرر حدود حريته ؛ فإذا ما أهملت تلك الحقوق أصبحت سبباً مباشراً لما يعانيه العالم من قلق اجتماعى ونزاع مستمر بين الطبقات .

وليس هناك من حقوق إلا كان وراءها مطالب ، ولا يلجأ الإنسان إلى المطالبة إلا لما يشعر به من نقص ، فهو يطالب لتكملة ذلك النقص واستيفاء حاجاته ؛ فحقوق الفرد الطبيعية

تنشأ من حاجاته وتتولد مما يؤديه من عمل ، وتحددها معرفة حاجاته وحاجات المجتمع الذى يعيش فيه ؛ فإذا تحددت تلك الحاجات سهل بعد ذلك وضع التشريعات المبسطة السهلة التى تؤمّن حق الفرد والمجتمع ، مما تتطلبه الطبيعة البشرية .

هدف الحكومات فى الشئون الاجتماعية :

يجب على الحكومة عند ما تفكر فى وضع تشريع اجتماعى أن تلجأ دائماً إلى المنطق وما تنص عليه النظريات الفلسفية ، حتى تتمكن من رسم خطتها وتحديد أهدافها تحديداً واضحاً ؛ كما يجب ألا تعتمد فى تحديد حقوق الفرد على ما تنص عليه عقود العمل الفردية التى تخضع لقانون العرض والطلب فتجعل من الإنسان سلعة تشترى وتباع ؛ إذ أن واجبها الأول هو تحديد هذه الحقوق واحترامها والدفاع عنها وتأمينها بواسطة المجتمع ، مثل غيرها من حقوق الإنسان الطبيعية ، كالحرية الفردية وغيرها .

وقد أدرك الوعى الاجتماعى هذه الضرورة الحيوية ، ووجد الحاجة قد أصبحت ملحة لإعلان الحقوق والضمانات التى تؤمنها وإعطاء الفرد الحق لمعرفتها والتعبير عنها والترويج لها على أوسع نطاق .

حقوق الفرد :

لا يمكن القول بأن فى تحديد حقوق الفرد وإعلانها حلا كاملا لمشاكل المجتمع ، ذلك لأنها تتصل اتصالا وثيقاً بموارد الدولة الاقتصادية وإنتاجها القومى ؛ ومع ذلك فلا يمكن إنكار أهميتها القصوى فى تحديد الأهداف التى توجه النشاط الحكومى بقدر ما لديه من إمكانيات مادية .

وفى تحديد حقوق الفرد تحقيق للعدالة الاجتماعية ، لأنها كما قلنا من قبل مستمدة من العمل نفسه ؛ فإذا ما تم وضعها وتحديدها أصبحت قاعدة لتوجيه التصرف الفردى وإرشاد السلطات العامة إلى ما يرفع مستوى الشعب اجتماعياً ، حتى تتطور نظرته إلى العمل الشريف فتصبح نظرة تقدير واحترام ، مهما كان ذلك العمل تافهاً بسيطاً ، ويتحول رأس المال من أداة للاستغلال والتسخير إلى عامل من عوامل الاستقرار وتحقيق التوازن والانسجام بين مختلف الموارد الاقتصادية .

وتتلخص الحقوق التى يجب أن يتمتع بها الفرد فى المصنع أو المزرعة أو غير ذلك من موارد الإنتاج الاقتصادى ، فيما يلى :

١ – حق العمل :

العمل هو العامل الأساسى فى مواجهة مطالب الحياة المادية

والمعنوية ، سواء للفرد أو للمجتمع ، وعليه قامت المدنية وازدهرت ؛ فيجب على المجتمع حماية حق الفرد فى العمل وتوفيره للعاطلين .

٢ ــ حق الجزاء العادل :

الفرد هو أساس الثروة والدخل القومى ، وهو الذى يوفر الكسب لرأس المال بما يبذله من جهد بشرى ، فيجب على المجتمع إذن توجيه موارد الإنتاج بما يضمن للفرد الجزاء المادى والمعنوى العادل على ما يبذله من جهد ، ليتمكن من سد حاجاته الضرورية .

٣ ــ حق تنمية الثقافة الحرفية :

كلما ارتفع مستوى الفرد وازدادت معنوياته سمواً تولدت حاجته إلى رفع مستوى ثقافته الحرفية ، ومن واجب المجتمع توفير الفرص المتعادلة للتحصيل وتنمية الثقافة الحرفية ، حتى يتمكن الفرد الموهوب من استكمال قدرته الفنية .

٤ ــ حق الشروط المناسبة للعمل :

كلما كانت شروط العمل مناسبة لما يبذله الفرد من جهد ، ازداد الإنتاج وازدهر الاقتصاد القومى تبعاً له ؛ فواجب المجتمع تنظيم شروط العمل وفرض رقابته الشديدة عليها ليتأكد من تنفيذها .

٥ ــ حق توفير الشروط الصحية :

من أول واجبات المجتمع المحافظة على صحة العامل الجثمانية والمعنوية ، والتأكد من أن نظام العمل يشمل كل شروط الصحة والأمان ، ولا يغالى فى استغلال طاقة الإنسان الطبيعية ، ويوفر له القدر المناسب من الترفيه فى أوقات الراحة .

٦ ــ الحق فى حياة كريمة :

لا يتمكن الإنسان من العمل بطمأنينة إلا إذا توفرت له الفرصة للتمتع بمسكن هادئ وملبس مناسب وغذاء صحى ، واجتمع لديه ما يرد عنه وعن عائلته شبح الفاقة ، وتمتع بقدر مناسب معتدل من الأمان المادى والمعنوى بقدر ما تسمح به موارد الدولة الاقتصادية .

٧ ــ حق التأمين الاجتماعى :

يعتبر المجتمع مسئولا عن تقديم المعونة المادية المناسبة فى حالة العجز عن العمل ، أو فرض نظام المساعدة المتبادلة ، وكلاهما يسد ما يشعر به الفرد من نقص بسبب الشيخوخة أو حوادث القضاء والقدر .

٨ – حق حماية العائلة :

تتركز أسمى عواطف الإنسان فى عائلته ، وتتجاوب حماية هذه العائلة مع أهدافه الطبيعية فى الحياة ؛ فمن واجب المجتمع الذى يسعى إلى رفع مستوى الفرد أن يؤمنه على حماية عائلته ، حتى تتمتع بجميع الحقوق التى تقوم عليها الحياة الاجتماعية .

٩ – حق تنمية الموارد الاقتصادية :

كلما ازدادت القدرة على الانتاج والرغبة فى التقدم ، نمت الحاجة إلى زيادة الموارد الاقتصادية ؛ ودور المجتمع هنا تأييد الفرد فى بلوغ هذه الغاية ؛ وذلك بتشجيع استثمار رؤوس الأموال وتوجيهها ، لتكون عاملا إيجابياً فى زيادة الإنتاج ونشر الرخاء .

١٠ – حق الدفاع عن مصالح الطبقات الكادحة :

من الحقوق الرئيسية التى يجب أن تتمتع بها الطبقات الكادحة ، حق تأليف الاتحادات والنقابات ، وممارسة أوجه نشاطها القانونية فى الدفاع عن مصالح أعضائها ، والعمل على تحقيق مطالبها العادلة ؛ وعلى المجتمع احترام هذا الحق وحمايته ، وتوفير حرية استعماله ، وإزالة الأسباب التى تمنع أو تُعطّل ممارسته .

الرئيس جمال عبد الناصر ، يعطى الفلاحين عقود التمليك ،
بعد أن حطم الإقطاع فى مصر .

التكافؤ التعاونى

بين عناصر الإنتاج

قد أوضحنا فيما سبق من حقوق الفرد ما يجب أن يتوفر للعامل والزارع فى المصنع والمزرعة من أسباب الاستقرار والأمان والرفاهية ، ليقبل كل ذى مهنة على عمله راضياً طيب النفس بما يبذل من الجهد لخدمة نفسه وخدمة المجموع . . .

فالآن نعود فنؤكد حقيقة أخرى تعتبر قاعدة أساسية من قواعد العدالة الاجتماعية ، هى ضرورة التكافؤ التعاونى بين عناصر الإنتاج فى المصنع والمزرعة ؛ وبعبارة أخرى : بين العمال وأصحاب رءوس الأموال ؛ فكلاهما عنصر أساسى لانتظام الإنتاج وتوفره ؛ فإذا ما بدا يوماً لعامل من العمال أو طائفة منهم أن حقوقهم المقررة فى دستور العدالة الاجتماعية تتيح لهم أن يكونوا بمعزل عن صاحب العمل ، أو أن ينظروا إليه نظرهم إلى شخص غريب عن مجال العمل الذى يؤدونه بحيث يحق لهم أن ينظروا إلى مصلحتهم منفصلة عن مصلحته ، فقد أخطأوا خطأ كبيراً ؛ كما يخطئ أصحاب رءوس الأموال إذا بدا لهم أو لأحدهم أن يكون بمعزل عن المجتمع العمالى ، بعيداً عما يحس العمال فيه

من آلام وما يلقون من متاعب ؛ فكلاهما — كما قلنا — عنصر أساسى من عناصر الإنتاج ، وبتعاونهما واتحاد أهدافهما ينتظم الإنتاج ويتوافر ويكون له أثره فى سعادة العامل وصاحب العمل.

وفى ضوء هذه الحقيقة المؤكدة من حقائق العدالة الاجتماعية يجب أن تقوم العلاقة بين العمال وأصحاب رءوس الأموال على التعاون النفسى الكامل ، لا على محاولة أحد العنصرين أن يتسلط على الآخر بماله أو بقوته وكثرة عدده ؛ فإن كلا منهما جزء مكمل لصاحبه ، لا يؤثر أثره فى الإنتاج القومىّ العام إلا بالاعتماد عليه ، والثقة به ، والتعاون معه على صفاء ومودة ؛ وبذلك تتهيأ الوسائل كاملة لتحقيق العدالة الاجتماعية روحاً ومادة . . .

هذه حقيقة يجب أن يستحضرها كل عامل وكل صاحب عمل أمام عينيه ؛ فلا يدع لأبالسة الدمار فرصة تنفث فيها سمومها حين تحاول فى بعض الظروف العصبية أن توهم كلا من الطرفين أنه هو وحده صاحب البأس والقوة ، وأنه مستطيع بوسائله أن يحقق لنفسه كل ما يريد برغم أنف غيره ؛ فلا تكون نتيجة ذلك إلا الدمار والخراب وتعطل أسباب الإنتاج ، ثم انهيار العدالة الاجتماعية من أساسها ؛ لأن أساسها الأول هو « العدل المشترك » الذى لا يؤثر فريقاً بالمصلحة دون فريق .

الإسلام والعدالة الاجتماعية

قلنا إن العدالة الاجتماعية كانت هى التطور الطبيعى للمذاهب الاجتماعية التى أوجدها تعقُّد المشاكل بين الفرد والمجتمع على تعاقب العصور ، وإنها المحاولة الأخيرة لتأمين الناس من مختلف الطبقات على معايشهم ، وضمان الحرية والسعادة للفرد والمجموع ، بعد أن أخفقت الحكومات والشعوب فى التماس أسباب الأمان والسلام والطمأنينة فى المذاهب الاجتماعية الأخرى ، من رأسمالية وشيوعية وفاشية ونازية وغيرها .

فالآن نقول إن هذا المذهب الجديد من مذاهب الحكم أو من مذاهب السياسة الاجتماعية فى أوربا المعاصرة ، ليس مذهباً جديداً فى بلادنا نحن العرب والمسلمين ؛ فقد نزل القرآن على نبينا منذ أكثر من ألف وثلاثمئة سنة بالمبادئ الواضحة الصريحة للعدالة الاجتماعية ؛ فكانت الزكاة فرضاً لازماً على كل مسلم ومسلمة ، لا يُعفى منه — مؤقتاً — إلا طوائف من ذوى الفقر والاحتياج والمتربة ، ذكرهم القرآن بصفاتهم ، هم الفقراء ،

والمساكين ، وعمال الجباية ، والمؤلفة قلوبهم من الطارئين على المجتمع الإسلامى ، وأبناء السبيل ، والغارمين ، والمجاهدين فى سبيل الله . ثم كانت هذه الزكاة أنواعاً ، منها زكاة الفطر ، وهى نوع من ضريبة الرءوس مفروضة على كل رأس فى موسم معين ، لتكون سبباً إلى التآلف القومى بين أغنياء المسلمين وفقرائهم فى يوم عيدهم القومى الكبير ؛ ثم زكاة الأرصدة المالية والماشية المستثمرة ومحاصيل الزرع وعروض التجارة وما إليها ، وهى أنواع من ضريبة رأس المال محدودة النسبة لا تقل فى كل حالة عن ٢٥ من كل ألف ، تؤدَّى فى كل عام مرة لتنفق فى حاجة تلك الطبقات الموصوفة من ذوى الاحتياج والخلة ؛ ثم زكوات الكفَّارة للتطهر من بعض المآثم أو من بعض الإهمال فى أداء الواجبات المفروضة ؛ وهى — كالنوعين السابقين — زكوات مفروضة ، محدودة المقادير ، لا سبيل إلى التحلل منها أو البخل بها ؛ إلى أنواع أخرى من الزكاة بعضها واجب مفروض وبعضها مستحب مطلوب لمناسباته وأسبابه ووقته . . .

ولا يحسبن أحد أن هذه الزكوات نوع من « الإحسان » يبذله المحسن أو يمنعه مختاراً فتتأذى بقبوله نفوس المنعَم عليهم من المواطنين ؛ فإنما هى « حق معلوم » فرضه النظام العام على

المجتمع الإسلامى ليكون وسيلة إلى التكافل الاجتماعى بين طبقات الشعب المسلم وسبباً إلى تآلف قلوب أهله وتمام التعاون بينهم وتوثيق أواصر الوداد والألفة ؛ وقد ورد وصفه فى أكثر من آية من آيات كتاب الله بأنه « حق » ، وأكدت السنة المطهرة وسيرة خلفاء محمد من بعده هذه الحقيّة ، حتى أعلن أبو بكر الخليفة الأول الحرب على القبائل التى منعت الزكاة باعتبارها « جزءاً من النظام » واجب الطاعة والتنفيذ ، فلم يأذن برد السيوف إلى أغمادها إلا بعد أن فاء أولئك « العصاة » إلى الطاعة وأدوا الزكاة عن يد وهم صاغرون . . .

على أن هذا النوع من « البذل » لخدمة الجماعة لم يكن هو كل ما فرض الإسلام على أهله لتحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق الجود بالمال ؛ فإن فى كل سورة من سور القرآن وفى كل حديث من المأثور عن محمد دعوات إلى البذل فى هذا السبيل وتحذيرات من البخل تقشعر لها قلوب وجلود :

« وَلاَ يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْراً لَهُمْ ، بَلْ هُوَ شَرٌّ لَهُمْ ، سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخِلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، وَلِلّهِ مِيرَاثُ السَّمَاوَاتِ

وَالْأَرْضِ ، وَاللهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ . »

« وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلاَ يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ . يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَى بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ : هٰذَا مَا كَنَزْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْنِزُونَ . »

« أَلْهَاكُمُ التَّكَاثُرُ حَتَّى زُرْتُمُ الْمَقَابِرَ ، كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ . . . »

« وَيْلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُمَزَةٍ ، الَّذِي جَمَعَ مَالاً وَعَدَّدَهُ ، يَحْسَبُ أَنَّ مَالَهُ أَخْلَدَهُ ، كَلَّا لَيُنْبَذَنَّ فِي الْحُطَمَةِ . . . »

« إِنَّ اللهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ ، يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ . »

« وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ بِالَّتِي تُقَرِّبُكُمْ

عِنْدَنَا زُلْفَى ، إِلَّا مَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَأُولَئِكَ لَهُمْ جَزَاءُ الضِّعْفِ بِمَا عَمِلُوا وَهُمْ فِي الْغُرُفَاتِ آمِنُونَ . »

« وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ، وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ . »

« أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَنْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ مِنْ نَخِيلٍ وَأَعْنَابٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ لَهُ فِيهَا مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ وَأَصَابَهُ الْكِبَرُ وَلَهُ ذُرِّيَّةٌ ضُعَفَاءُ فَأَصَابَهَا إِعْصَارٌ فِيهِ نَارٌ فَاحْتَرَقَتْ . كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللهُ لَكُمُ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ . »

« إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ . »

* * *

ولو أننا ذهبنا نستقصى مثل هذه الآيات فى القرآن وما يتصل بموضوعها من حديث النبى والمأثور من فعاله وفعال صحابته لطال

بنا الحديث ؛ على أننا نكتفى هنا بالإشارة إلى شيئين اثنين :

الأول : تأكيد الإسلام للدعوة إلى ما يسمى فى الإسلام بالصدقة الجارية ، وهى الصدقة التى لا ينقطع أثرها بالبذل وانتقال المال من يد إلى يد ، كإنشاء المرافق العامة الدائمة النفع ، مثل المستشفيات والملاجئ ودور العلم ، ومآوى الغرباء وعابرى السبيل ، وتأمين الثغور ، وإماطة الأذى عن الطريق ، وغيرها من وسائل النفع العامة التى يتحقق بها معنى التكافل الاجتماعى الدائم .

الآخر : تأكيده معنى الأخوّة الإنسانية مقترناً بكل دعوة إلى البذل والمعروف ، لإشعار كل ذى يد بأنه إنما يبذل ما يبذل لأخيه ، أى لنفسه ؛ وإنما يأتى هذا الشعور من اليقين بأن كل أخ وأخاه إنما هما جزءان من كل ، فإذا باعدت المقادير بين حظ كل منهما فى الحياة يوماً فما أقرب إمكان تبدُّل الحال فتشيل كفة فى الميزان وتهبط كفة ، فلا يبقى لإحدهما بعد ذلك من صفة لازمة غير الأخوّة . وهذا أعمق أحساس تحرص العدالة الاجتماعية على بلوغه فى نفوس الجماهير من كل شعب متكافل .

على أن سياسة المال فى الإسلام باعتباره عنصراً أساسياً من عناصر العدالة الاجتماعية لم تقف عند حد الدعوة الواجبة الطاعة

إلى البذل ، ففى نظام البيوع والشركات والتسليف والإجارة والمواريث وتحريم الربا مبادئ أخرى تصوِّب إلى هذا الهدف لتحقيق عدالة اجتماعية كاملة . . .

° ° °

والناس جميعاً فى عقيدة المسلم سواسية كأسنان المشط ، لا يفرق بينهم فقر ولا غنى ولا لون ولا جنس ولا وطن ولا عنصر ، ولا فضل لعربى منهم على عجمى إلا بالتقوى ، وأقربهم إلى الله أتقاهم ، وخيرهم خيرهم لأهله ، وأمرهم شورى بينهم ، وفى كل مجتمع من مجامعهم طائفة تدعو إلى المعروف وتنهى عن المنكر والفحشاء والبغى ، ولا طاعة عليهم لكبير ولا لصغير فى معصية الخالق ، والأرض من تحت أرجلهم جميعاً لله يورثها من يشاء من عباده ، وطلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة ، من المهد إلى اللحد ، يطلبه كل منهما ولو فى الصين ؛ والمرأة أخت الرجل فى كل ماله من حق وما عليه من واجب ، ولا تزر وازرة وزر أخرى ؛ وليس منهم الذى يدعُّ اليتيم ولا يحضُّ على طعام المسكين ؛ وليس منهم الذين يراءون ويمنعون الماعون !

° ° °

هذه المبادئ الإنسانية العليا ، التى تحقق معنى العدالة

الإجتماعية فى أرفع صورها ، هى التى جاء بها الإسلام منذ ألف وثلاثمئة سنة ونيف ، ولم يتنبَّه لها أهل الفكر والسياسة فى غير بلادنا إلا منذ سنين ، بل لعلهم لم يتنبَّهوا لها كل التنبُّه بعد ، بل لعل الذى تنبهوا إليه حتى اليوم من حقائقها لم يتجاوز الأوليات ، بل لعلهم لم يتنبهوا إلى هذه الأوليات إلا منذ جاسوا خلال هذه الديار ليأخذوا الخير منا وعنا ؛ فأخذوا منا ما أخذوا من طين الأرض ومعادن الصحراء وذهب المنجم ؛ فلما اختلطوا بنا اختلاط المنتفع بأرض المنفعة ، بدا لهم من حقائق نظامنا ومُثلنا العليا ما كانوا يفتشون عليه منذ قرون فلا يكادون يجدونه ، فلم يلبث نور المعرفة أن انبثق فى عقولهم وقلوبهم ، فبدءوا يدرسون مشاكل الفرد والمجتمع على هدى جديد . . . فلو أنصفوا لقالوا إنما علَّمَنا المسلمون !

بل لو أنصفنا نحن أنفسنا لقلنا إن العدالة الاجتماعية ديننا !

فهرست

	الصفحة
المقدمة	٥
العدالة الاجتماعية وحقوق الفرد	١٣
العدالة الاجتماعية فى التاريخ	٣٢
العدالة الاجتماعية	٦١
أصل الاشتراكية	٦٥
الاشتراكية التطورية	٧٦
حركة التهذيب	٨٤
تاريخ الحركات النقابية	٨٨
الاشتراكية النقابية	١٠١
تقدير العدالة الاجتماعية	١١٢
التكافؤ التعاونى	١٥٠
الإسلام والعدالة الاجتماعية	١٥٢

HM
216
M291

الكتاب التالى

من مجموعة اخترنا لك

أضواء على الحبشة

يصدر فى

أول أغسطس ١٩٥٤

الطابع والناشر

دار المعارف بمصر